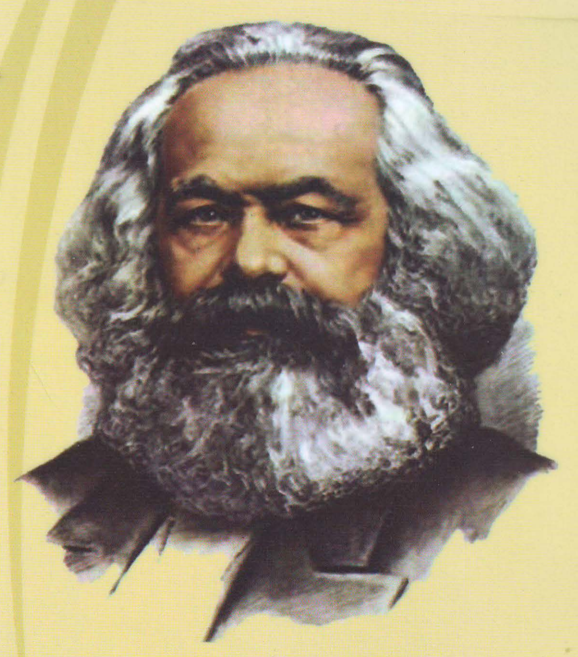
كارل ماركس



أصل رأس المـــال

الكتـــاب: أصل رأس المال
المؤلِّــف: كارل ماركس
إعـــداد: دار الطليعة الجديدة
مراجعة: د. أسامة دليقان
مروان صقال

الطبعة الأولى: 2016

دار الطليعة الجديدة
سورية ـ دمشق ـ ص ب 34494
+963933977022 _ +963112319927
E-mail: dar_taliaa@hotmail.com

كارل ماركس

أصل رأس المال

يشمل هذا الكراس الفصلين الرابع والعشرين والخامس والعشرين من المجلد الأول، لكتاب ماركس «رأس المال».

تمّ تحرير النص العربي اعتماداً على الطبعة الروسية، لكتاب «رأس المال». إصدار الأدب السياسي، موسكو، ١٩٦٩، المجلد الأول، ص ٧٢٥ — ٧٧٣.

وقد ميَّزنا الحواشي والملاحظات الأصلية التي وضعها ماركس، أو أضافها إنجلس (حيث يذيلها باسمه)، عن الحواشي التوضيحية الأخرى التي أضفناها من طبعات لاحقة من «رأس المال» حُرِّرَت بعدهما، وذلك بتمييز هذه الأخيرة من خلال حصرها بين قوسين مربعتين [..].

وحيثما وجدنا ضمن الحواشي الأصلية لماركس، ما هو بحاجة لتوضيحات ضرورية أو مفيدة، قمنا بإدراج هذه التوضيحات، بعد الحاشية المعنية، بشكل حواشي فرعية مرقمة بالعلامة النجمية (❖).

تحرير وإعداد دار الطليعة الجديدة

دمشق ٢٠١٦

ما يسمى بالتراكم الأولي

1- سر التراكم الأولي

رأينا كيف يتحول النقد إلى رأس مال، وكيف يُنتج رأسُ المال القيمةَ الزائدة، وكيف يزداد رأس المال بفضل القيمة الزائدة. غير أن تراكم رأس المال يفترض، مسبقاً، الإنتاج الرأسمالي، وهو يفترض وجود كميات كبيرة من رأس المال وقوة العمل في متناول منتجي البضائع. ويبدو أن كل هذه الحركة تدور، إذاً، في حلقة مفرغة، لا نستطيع الفكاك منها إلا بافتراضنا أن تراكماً «أولياً» قد سبق التراكم الرأسمالي (previous accumulation، حسب آ. سميث [1])، وهو تراكم لم يكن نتيجة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، بل نقطة انطلاق.

ويلعب هذا التراكم الأولي في الاقتصاد السياسي دوراً يماثل تقريباً دور الخطيئة الأصلية في اللاهوت: لقد أكل آدم من التفاحة، فحلّت الخطيئة بالجنس البشري[2]. ويفسرون هذا التراكم بحكايات عنه، كقصة تاريخية حدثت في الماضي البعيد. ففي قديم الزمان، كان يوجد نخبة من

١- [آدم سميث، بحث في طبيعة...إلخ، المجلد الأول، إدنبرة، ١٨١٤، ص ٤٣٤ — ٤٣٥ (A. Smith, «An Inquiry into the Nature..», Vol. I, Edinburgh, 1814, pp. 434-35).]

٢- [العهد القديم، سفر التكوين، الإصحاح الثالث، الآيتين ٦ و ٧: «٦ فَرَأَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ الشَّجَرَةَ جَيِّدَةٌ للأكل، وَأَنَّهَا بهجَةٌ للعُيُون، وَأَنَّ الشَّجَرَةَ شهيَّةٌ للنَّظَر. فَأَخَذَتْ مِنْ ثَمَرِهَا وَأَكَلَتْ، وَأَعْطَتْ رَجُلَهَا أيضاً مَعَهَا فَأَكَلَ. ٧ فَانْفَتَحَتْ أَعْيُنُهُمَا وَعلما أَنَّهُمَا عُرْيَانَانِ. فَخَاطَا أَوْرَاقَ تِينٍ وَصَنَعَا لأَنْفُسِهِمَا مَآزِرَ.»]

الناس الأذكياء والمثابرين وقبل كل شيء مقتصدين. وفي مقابلهم في الطرف الآخر، كان يوجد صعاليك كُسالى يبذّرون كل ما عندهم وحتى أكثر من ذلك. حقيقة، إن الأسطورة اللاهوتية عن الخطيئة الأصلية تروي لنا كيف حُكم على الإنسان أن يأكل خبزه من كدّه وبعرق جبينه؛ أما تاريخ الخطيئة الاقتصادية الأصلية، فيبين لنا كيف أمكن أن يظهر أناس لا حاجة لهم إلى مثل هذا الكدح مطلقاً، وليكن فالأمر سيان.

وهكذا حدث أن كدَّست النخبةُ الثروة، بينما لم يبق للذين في الطرف الآخر، في آخر المطاف، شيء يبيعونه، غير جلودهم بالذات. وإلى زمن هذه الخطيئة الأولى، يعود، من جهة، منشأ فقر الأغلبية العظمى من الناس الذين ليس لديهم ما يبيعونه، رغم كل كدحهم، غير أنفسهم بالذات، ومن جهة ثانية، منشأ غنى القلة من الناس الذي يتعاظم باستمرار، مع أنهم كفّوا عن العمل منذ زمن بعيد.

ومثل هذه الحكايات السخيفة يرددها السيد تيير مثلاً على مسامع الفرنسيين، الذين كانوا يوماً ما يتمتعون بقدر بالغ من الذكاء، بغية تبرير المُلكية (proprie'te') [٣]. وهو يرددها برصانة رجل الدولة. ولكن عندما يتعلق الأمر بمسألة المُلكية، فإن الواجب المقدس يفرض دعم وجهة نظر كتاب تعليم الأبجدية للأطفال، بوصفها الوجهة الوحيدة الصحيحة والمناسبة لجميع الأعمار وجميع مراحل التطور. أما في الاقتصاد السياسي الوديع، فقد سادت الحياة المسالمة الرغيدة في قديم الزمان. والحق و«العمل» كانا، أيضاً، من قديم الزمان، الوسيلتين الوحيدتين للإثراء. وبالطبع، فقد شكلت «هذه القاعدة العامة» استثناء

٣- [أدولف تيير، «المُلكية»، باريس، ١٨٤٨، ص ٣٦، ٤٢، ١٥١ (A. Thiers, «De la propriété, Paris», 1848, pp. 36, 42, 151). **لويس أدولف تيير**: Louis Adolphe Thiers (1797 - 1877): مؤرخ ورجل دولة فرنسي، رئيس وزراء (1836 - 1840)، رئيس جمهورية (1871 - 1873)، سَفّاح كومونة باريس.]

دائماً. أما في الواقع، فإن التراكم الأولي كان يتمّ بكل الطرق، ما عدا طريق الرغد والهناء.

لا تشكل النقود والبضائع رأس مالٍ بحد ذاتها، شأنها في ذلك شأن وسائل المعيشة ووسائل الإنتاج. وحتى تصبح ذلك، يجب أن تتحول إلى رأس مال. ولكن هذا التحول لا يتم إلا في ظروف معينة تتلخص فيما يلي: يجب أنْ يلتقي نوعان مختلفان جداً من مالكي البضائع وأنْ يقيما صلة فيما بينهما؛ من جهة، مالكو النقد ووسائل الإنتاج ووسائل المعيشة، الذين يبتغون شراء قوة عمل الآخرين بغية الحصول على زيادة لاحقة في القيمة التي في حوزتهم؛ ومن جهة ثانية، عمال أحرار، بائعون لقوة عملهم الخاصة، وبالتالي، بائعو العمل. إنهم عمال أحرار من وجهتين: من حيث أنهم لا يعتبرون جزءاً مباشراً من وسائل الإنتاج، كما هو حال العبيد والأقنان..إلخ، ولا هم يعتبرون من مالكي وسائل الإنتاج، كما هو الأمر لدى الفلاحين الذين يديرون استثماراتهم الخاصة بهم..إلخ؛ إنهم، على العكس من ذلك، أحرار من وسائل الإنتاج، محرَّرون منها، محرومون منها. وبهذا الاستقطاب لسوق البضائع تنشأ الشروط الأساسية للإنتاج الرأسمالي. وتفترض العلاقة الرأسمالية فصل العمال عن ملكية الشروط التي يحققون بواسطتها عملهم. وحالما يقف الإنتاج الرأسمالي على قدميه، فإنه لا يدعم هذا الفصل وحسب، بل يجدد إنتاجه على نطاق واسع باستمرار. وعليه، لا يمكن للعملية التي تخلق العلاقة الرأسمالية أن تكون غير عملية فصل العامل عن ملكية شروط عمله؛ وهي عملية تحويل وسائل الإنتاج الاجتماعية ووسائل المعيشة إلى رأس مال، من جهة، وتحويل المنتجين المباشرين إلى عمال مأجورين من جهة أخرى. ولهذا، فإن ما يسمى بالتراكم الأولي، ليس سوى عملية تاريخية أدت إلى فصل المنتِج عن وسائل الإنتاج. وهي تبدو «أولية» لأنها تشكل مرحلة ما قبل تاريخ رأس المال وأسلوب الإنتاج المتوافق معه.

لقد نشأت البنية الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي من البنية الاقتصادية للمجتمع الإقطاعي. وتفسخ هذا الأخير حرر عناصر الأول.

لم يكن بوسع المنتج المباشر، العامل، أن يتصرف بشخصه، إلا بعد أن ينقطع القيد الذي يربطه بالأرض وتزول تبعيته الإقطاعية أو القنية لشخص آخر. ولكي يصبح بائعاً حراً لقوة عمله، ويحمل بضاعته إلى حيث يوجد طلب عليها، كان ينبغي عليه، أيضاً، أن يتحرر من سيطرة الطوائف الحرفية وتراتبيتها ومن كل التصنيفات المتعلقة بالعمل. وهكذا، فإن العملية التاريخية التي تحول المنتجين إلى عمال مأجورين، تبدو، من جانب، كتحرير لهم من الفروض الإقطاعية ومن الإكراه الحرفي؛ وهذا هو الجانب الوحيد من المسألة الذي يراه مؤرخونا البرجوازيون. لكن، من جانب آخر، هؤلاء المحرَّرون لا يصبحون باعة لأنفسهم بأنفسهم، إلا عندما تُنتزَع منهم كل وسائل الإنتاج وكل ضمانات العيش التي كانت تؤمنها لهم المؤسسات الإقطاعية القديمة. وتاريخ انتزاع الملكية هذا مكتوب في مدونات البشرية بحروف من دم ونار.

كان على الرأسماليين الصناعيين، هؤلاء الحكام الجدد، لا أن يزيحوا معلمي الحرف وحسب، بل أيضاً الإقطاعيين الذين يملكون مصادر الثروة. ومن هذا الجانب، يمثل ارتقاء شأنهم ثمرة نضال ظافر ضد سلطة الإقطاع وامتيازاتها البغيضة. وكذلك ضد الطوائف الحرفية وقيودها المفروضة على حرية تطور الإنتاج وحرية استغلال الإنسان للإنسان. غير أن فرسان الصناعة لم يفلحوا في إقصاء فرسان السيف إلا باستغلال أحداث لا علاقة لهم بها إطلاقاً. لقد ارتقى شأنهم باستغلالهم نفس الوسائل القذرة التي أتاحت لعبيد روما المعتقين، بأن يصبحوا سادة مالكيهم في حينها.

لقد كان استعباد العامل نقطة انطلاق التطور الذي أدى إلى ظهور كل من العامل المأجور والرأسمالي. وتجلى هذا التطور في تغيير شكل استعباد العامل، في تحويل الاستغلال الإقطاعي إلى استغلال رأسمالي. ولفهم مجرى هذا التطور، لا حاجة لنا إلى التوغل بعيداً في الماضي. ورغم أن أولى براعم الإنتاج الرأسمالي ظهرت عرضياً في بعض مدن البحر الأبيض المتوسط في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، إلا أن بداية

المرحلة الرأسمالية لا تعود إلا إلى القرن السادس عشر. وحيثما حلَّت، يكون إلغاء القنانة قد أعطى مفعوله منذ زمن، ويكون الاصفرار قد علا صفحة المدن الحرة، التي كانت تمثل ذروة تطور القرون الوسطى.

في تاريخ التراكم الأولي، تشكل الانقلابات، التي كانت بمثابة عتلة لطبقة الرأسماليين المنبثقة، عصراً من عصوره، خاصة تلك اللحظات التي تُفصل فيها جماهير غفيرة، بغتة وعنوة، عن وسائل عيشها، ويُلقى بها في سوق العمل بصورة بروليتاريين لا يحميهم القانون. ويشكل انتزاع الأرض من المنتج الزراعي والفلاح أساس هذه العملية برمتها. ويتسم تاريخ هذا الانتزاع بتلاوين مختلفة، باختلاف البلدان، ويمر بأطوار مختلفة وتعاقب مختلف ومراحل تاريخية مختلفة. ولم يتخذ شكلاً كلاسيكياً إلا في إنكلترا، ولذلك نأخذها مثالاً (٤).

٤- في إيطاليا، حيث تطور الإنتاج الرأسمالي قبل تطوره في بلدان أخرى، تفسخت كذلك علاقات القنانة قبل تفسخها في بلدان أخرى. وقد تحرر القن في إيطاليا قبل أن يؤمن لنفسه أي حق أقدمية على الأرض. لذلك حوله تحرره هذا، وعلى الفور، إلى بروليتاري لا يحميه القانون، والذي وجد مباشرة أيضاً سيداً جديداً في المدن التي بقيت في معظمها منذ عهد روما. وحين قضت ثورة السوق العالمية (*) على التفوق التجاري لشمال إيطاليا، في نهاية القرن الخامس عشر، بدأت حركة في الاتجاه المعاكس. فقد أُبعدت جماهير العمال من المدن إلى الريف، ما أدى إلى ازدهار، لا مثيل له من قبل، للزراعة الفلاحية الصغيرة المنظمة على شكل البستنة.

(*) [المقصود هنا بثورة السوق العالمية انحطاط دور جنوا والبندقية وسائر مدن إيطاليا الشمالية في تجارة الترانزيت انحطاطاً شديداً، ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر، من جراء الاكتشافات الجغرافية العظيمة في ذلك الزمن، أي اكتشاف كوبا وهاييتي وجزر الباهاما وقارة أمريكا الشمالية واكتشاف الطريق البحري إلى الهند حول الطرف الجنوبي من أفريقيا، وأخيراً اكتشاف قارة أمريكا الجنوبية.]

2- انتزاع الأراضي من السكان الزراعيين

زالت التبعية القِنّية في إنكلترا عملياً في نهاية القرن الرابع عشر. وكانت الأغلبية العظمى من السكان [٥] تتألف آنذاك، وبنسبة أكبر في القرن الخامس عشر، من فلاحين أحرار لهم استثماراتهم الخاصة بهم، مهما كانت اليافطات الإقطاعية التي تختفي وراءها ملكيتهم. وفي عقارات الأسياد الأكبر منها، جاء المزارع الحر ليحل محل الوكيل (bailiff)، الذي كان هو نفسه قناً فيما مضى. كان عمال الزراعة الذين يعملون بأجر يتألفون: من فلاحين يعملون لدى كبار ملاك الأراضي في أوقات عملهم الحرة، ومن عمال مأجورين يشكلون جزءاً من طبقة متميزة، قليلة العدد، من الناحيتين النسبية والمطلقة. وكان هؤلاء الأخيرون، عملياً، فلاحين لهم استثمارات خاصة بهم، إذ كانوا يحصلون على قطعة أرض صالحة للزراعة تبلغ مساحتها 4 أفدنة أو أكثر مع كوخ للسكن (cottage)، هذا بالإضافة إلى أجورهم، فقد كانوا يتمتعون، أسوة ببقية الفلاحين، بحق الانتفاع من الأراضي المشاع، يرعون فيها مواشيهم ويحصلون على الوقود

٥- «إن صغار مالكي الأراضي، الذين كانوا يزرعون حقولهم الخاصة بأيديهم ويكتفون برفاهية بسيطة.. كانوا يؤلفون، حينذاك، قسماً من الأمة أكبر بكثير من الآن.. وإن ما لا يقل عن ١٦٠ ألف منهم كانوا يشكلون، على الأرجح، مع أفراد أسرهم أكثر من سبع إجمالي السكان، وكانوا يعيشون على زراعة الملكية الكاملة للأرض (freehold). وكان متوسط دخل صغار ملاكي الأراضي هؤلاء يقدر بـ ٦٠-٧٠ جنيهاً استرلينياً في العام. وقد تبين أن عدد الذين يعملون في أراضيهم الخاصة هو أكبر من عدد الذين يعملون في أراض مستأجرة من الغير. (Macaulay, «History of England», 10th ed., London, 1854, v.I. pp. 333, 334). ونجد في الثلث الأخير من القرن السابع عشر، أن أربعة أخماس الشعب الإنكليزي كانت تتعاطى الزراعة (المرجع نفسه ص ٤١٣). وإنني أستشهد بماكولي لأنه، بوصفه مزوراً نظامياً للتاريخ، يطمس حسب الإمكان، هذا النوع من الحقائق.

من حطب وفحم نباتي وخلافهما [٦]. وتميز الإنتاج الإقطاعي في جميع بلدان أوروبا، بتقسيم الأرض على أكبر عدد ممكن من الأشخاص التابعين تبعية إقطاعية. إن بأس السادة الإقطاعيين، كبأس جميع السلاطين عموماً، لم يكن يتحدد بمقدار ريعهم، بل بعدد التابعين لهم، وعددهم كان يتحدد بعدد الفلاحين الذين يملكون استثمارات خاصة بهم [٧]. وهكذا، رغم أن الأرض في إنكلترا قد قسمت بعد الفتح النورماندي [٨] إلى بارونيات شاسعة، تتضمن الواحدة منها في الغالب 900 لوردية من اللورديات الأنغلوساكسونية القديمة، فقد كانت تزخر بالاستثمارات الفلاحية الصغيرة، وتقوم بينها هنا وهناك في بعض الأماكن فقط، عقارات إقطاعية كبيرة [٩]. إن هذه العلاقات، في ظل ازدهار المدن الذي

٦- ينبغي ألا يغيب عن البال أن القن لم يكن فقط مالكاً لقطعة الأرض الصغيرة الملحقة ببيته، والتي كان ملزماً بدفع الإتاوة عنها إلى المالك، بل كان أيضاً شريكاً في ملكية الأرض المشاع. «إن الفلاح هناك» (في سيليزيا) «هو قن» (serf). ومع ذلك يملك هؤلاء الأقنان الأراضي المشاع. «ولم يصبح ممكناً بعد، حمل السيليزيين على تقسيم الأراضي المشاع، في حين لم تبق قرية واحدة في نيمارك، لم ينفذ فيها هذا التقسيم بأكبر قدر من النجاح». (Mirabeau. «De la Monarchie Prusslenne», London, 1788, t. II. pp. 125, 126).

٧- إن اليابان، بتنظيمها الإقطاعي الصرف لملكية الأرض، وبنظام استثماراتها الفلاحية الصغيرة الواسع التطور، تعطي، عن القرون الوسطى في أوروبا، لوحة أصدق بكثير من التي تعطيها جميع كتبنا التاريخية الحافلة بمعظمها بأوهام برجوازية. فمن السهل جداً التظاهر «بالليبرالية» على حساب القرون الوسطى.

٨- الإشارة هنا هي إلى حملات النورمانديين الغربيين، والدانماركيين، والنرويجيين، ضدّ إيرلندا، واسكوتلندا، وإنكلترا.

٩- [ف.م. إيدن «حالة الفقراء: أو تاريخ الطبقات العاملة في إنكلترا، منذ الفتح حتى الفترة الراهنة»، لندن، المجلد الأول، ١٧٩٧، ص٥٤ (F. M. Eden, «The State of the Poor: or, an history of the labouring classes in England, from the conquest to the present period», Vol. I, London, 1797, p. 54).]

يميز القرن الخامس عشر، قد خلقت إمكانية لمثل هذه الثروة الشعبية التي وصفها المستشار فورتيسكيو بشكل رائع في مؤلفه «وضع قوانين إنكلترا» (Laudibus Legum Angliae)، ولكن لم تكن هذه العلاقات تسمح بإمكانية نشوء الثروة الرأسمالية.

إن ممهدات الانقلاب الذي وضع الأساس لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، قد ظهرت في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر والعقود الأولى من القرن السادس عشر. فقد قذف بجمهور البروليتاريين، غير المحميين قانوناً، إلى سوق العمل، نتيجة لتفكيك عُصَب الحاشية الإقطاعية التي كانت، حسب ملاحظة السيد جيمس ستيوارت الصحيحة «تملأ البيوت والقصور في كل مكان وبلا نفع».(١٠) ومع أن السلطة المَلَكيِّة، التي كانت هي نفسها نتاج التطور البرجوازي، قد عجلت، في سعيها إلى الحكم المطلق، بحل هذه العُصَب بالعنف، إلا أنها لم تكن أبداً سببه الوحيد. لقد خلق كبار الإقطاعيين في صراعهم الحاد مع سلطة الملك والبرلمان، بروليتاريا أكبر عدداً بما لا يقاس عن طريق اغتصاب الأراضي المشاع وطرد الفلاحين بالقوة من الأراضي التي كان لهؤلاء فيها نفسُ حق المُلكية الإقطاعي الذي كان يتمتع به المُلاك الإقطاعيون أنفسهم. إنّ الازدهار السريع لمانيفكتورات الصوف الفلمنكية(١١)، وما رافقه من ارتفاع أسعار الصوف في إنكلترا، قد أعطى الدافع المباشر لعمليات طرد وإخلاء الفلاحين هذه. لقد التهمت الحروب الإقطاعية الكبرى (١٢) فئة النبلاء

١٠- [جيمس ستيوارت، «بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي»، المجلد الأول، دبلن، ١٧٧٠، ص ٥٢.]

١١- [الفلمنكية: نسبة إلى منطقة الفلاندر flanders، الجزء الشمالي من بلجيكا، والتي بدأت منذ القرن ١٣ تكتسب أهمية اقتصادية وسياسية متزايدة مع بدايات العمل بالنسيج فيها. (ملاحظة الطليعة الجديدة)]

١٢- [الحروب الإقطاعية الكبيرة: حرب الوردتين (١٤٥٥ - ١٤٨٥)، بين عائلتين إقطاعيتين إنكليزيتين، كانتا تتنافسان على العرش (آل «يورك» York، وشعارهم وردة بيضاء، وآل «لانكاستر» Lancaster، وشعارهم وردة حمراء). وقد التف حول

الإقطاعيين القديمة، بينما الفئة الجديدة كانت وليدة زمانها، والتي شكلت النقود بالنسبة إليها قوة كل القوى. فصار شعارها تحويل الأراضي الزراعية إلى مراع للأغنام. ويصف هاريسون في كتابه «وصف إنكلترا اعتماداً على مذكرات هولينشيد» (Description of England. (Prefixed to Holinshed's Chronicles مقدارَ ما أحدثه انتزاع أراضي الفلاحين الصغار من تأثير مدمر على البلد. ولكن، كما كتب المؤلف «ما همّ مغتصبينا العظام!» («What care our great incroachers!»). أما مساكن الفلاحين وأكواخ العمال، فقد هُدمت بالعنف أو أخليت بالقوة.

يقول هاريسون:

«إذا أخذنا الأوصاف القديمة لأي عقار من عقارات الفرسان، لرأينا أن البيوت والاستثمارات الفلاحية الصغيرة التي لا عدّ لها قد زالت؛ وأن الأرض تطعم الآن عدداً من الناس أقل بكثير، وأنّ مدناً كثيرة قد تدهورت، رغم ازدهار المدن الجديدة إلى جانبها .. وبوسعي أن أحكي شيئاً ما عن المدن والقرى التي هُدمت وحولت إلى مراعي أغنام، والتي لم يبق منها غير بيوت الملاكين الكبار».(١٢)

إن شكاوى مثل هذه المدونات التاريخية القديمة مبالغ فيها دائماً، ولكنها تصف بدقة ذلك الانطباع الذي أحدثته في نفوس المعاصرين،

آل يورك قسم من الإقطاعيين الكبار في الجنوب الذي كان أكثر تطوراً اقتصادياً، إضافة للفرسان وسكان المدن. أما آل لانكاستر، فقد دعمتهم الأرستقراطية الإقطاعية من كونتيات الشمال. أدت الحرب إلى القضاء شبه التام على العائلات الإقطاعية القديمة، وانتهت باعتلاء سلالة جديدة سدة الحكم، هي سلالة تيودود، التي أقامت الحكم المطلق في إنكلترا.]

١٢- [و. هاريسون «وصف إنكلترا...»، مقتبس من قبل ف.م. إيدن، في «حالة الفقراء...»، المجلد الأول، لندن، ١٧٩٧، ص ١١٨. (W. Harrison, «Description of England...», quoted from F. M. Eden, The State of the Poor..., Vol. I, London, 1797, p. 118.)]

الثورة القائمة آنذاك في علاقات الإنتاج. وإذا أجرينا مقارنة بين مؤلفات المستشار فورتسكيو وتوماس مور، لرأينا بوضوح تلك الهوة التي تفصل القرن الخامس عشر عن القرن السادس عشر. وحسب ملاحظة ثورنتون، فإن الطبقة العاملة الإنكليزية قد سقطت مباشرة، دون أي درجات انتقالية، من قرنها الذهبي إلى قرنها الحديدي.(١٤)

لقد ذُعِرَ التشريع من هذا الانقلاب، ولم يكن يقف بعد على ذلك المستوى العالي من المَدَنية التي تعتبر فيه «ثروة الأمة» («Wealth of the Nation») – أي تكوين رأس المال، واستغلال الجماهير الشعبية واستثمارها بلا شفقة – هي الحدّ الأقصى (ultime thule) (١٥) لكل حكمة سياسية على صعيد الدولة. يقول بيكون في تاريخه لعهد هنري السابع:

«في ذلك الوقت عام 1489 تكاثرت الشكاوى من تحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى مراعٍ للأغنام، إلخ. تسهل إدارتها بعدد قليل من الرعاة. وقد تحولت الأراضي المؤجرة لمدى الحياة أو لسنة» (وكان الكثيرون من صغار الفلاحين الأحرار – اليومان (yeomanry) – يعتاشون من الاستئجار السنوي) «إلى عقارات كبرى. وقد أدى ذلك إلى تدهور الناس، وبالتالي إلى تدهور مدن، وكنائس، وعُشور(١٦). وغير ذلك... وأبدى الملك والبرلمان في معالجة هذا الشر، حكمة رائعة جديرة بالثناء... وقد اتخذا تدابير ضد مسببات إبادة السكان؛ تسييج الأراضي

١٤- [انظر: و.ت. ثورنتون «فرط الكثافة السكان وعلاجها ...»، لندن، ١٨٤٦، ص ١٨٥.
(W.T. Thornton, Over-Population and Its Remedy..., London, 1846, p. 185).]

١٥- [حرفياً Thule: البعيدة جداً؛ وهنا يستعمل هذا التعبير بمعنى الحد الأقصى. (توله Thule بلاد من الجزر، حسب تصور القدامى، في الطرف الأقصى من أوروبا الشمالية).]

١٦- [العُشْر (tithes): وهو عُشْرُ الغلّة أو المال، يُدفَع إلى الكنيسة خاصّة، وكان يطلق أيضاً على المنطقة التي تؤخذ منها هذه الضريبة.]

المشـاع (depopulating inclosures)، وتحويـل الأرض إلى مـراع (pasturage depopulating)».[١٧]

واشترع هنري السابع في العام 1489، قانوناً [١٨] يحظر في فصله التاسع عشر تهديم سائر بيوت الفلاحين التي يتبعها 20 إيكراً من الأرض، على الأقل [١٩]. وتجدَّدَ هذا الحظر في قانون صدر في العام الخامس والعشرين من عهد هنري الثامن. ومما جاء في القانون:

«إن عدداً كبيراً من الأراضي المؤجرة وقطعاناً كبيرة من المواشي، ولا سيما من الغنم، تتراكم في عدد قليل من الأيدي، وجراء هذا تنامى الريع العقاري كثيراً، بينما تدهورت حراثة الأراضي (tillage) تدهوراً كبيراً، وهدمت الكنائس والبيوت، وحرمت الجماهير الغفيرة من إمكانية إعالة نفسها وعائلاتها». [٢٠]

ولهذا ينص القانون على إعادة بناء بيوت المَزارع المهملة، ويحدد النسبة بين الأرض المحروثة والمرعى، إلخ.. وفي عام 1533 صدر قانون [٢١] يتحدث عن أن كثيرين من المالكين يملك الواحد منهم 24000 رأس من الغنم

١٧- [ف. بيكون، «حكم هنري السابع...»، لندن، ١٨٧٠، ص ٣٠٧. (F. Bacon, The Reign of Henry VII..., London, 1870, p. 307).]

١٨- «القانون ضد هدم البلدات والمنازل» (An Act Against Pulling Down of Towns and Houses).

١٩- [انظر: ف.م. إيدن «حالة الفقراء...»، لندن، المجلد الأول، ١٧٩٧، ص٧٣ (F. M. Eden, «The State of the Poor...», Vol. I, London, 1797, p. 73).]

٢٠- [انظر: ر. برايس، «مشاهدات عن المدفوعات القابلة للاسترداد...»، المجلد الثاني، لندن، ص ١٥٧ (R. Price, «Observations on Reversionary Payments..., Vol. II, London, 1803, p.157.»).]

٢١- [«القانون بصدد المزارع والأغنام»، الفصل ١٣. (An Act Concerning Farms and Sheep, Cap. 13).]

تقريباً، ويحدد العدد المجاز بألفي رأس [٢٢]. إلا أن شكاوى الشعب والقوانين ضد انتزاع أراضي المزارعين والفلاحين الصغار، التي صدرت في غضون 150 سنة، ابتداء من عهد هنري السابع، ظلت عديمة الجدوى. ولقد كشف لنا بيكون، عن غير قصد منه، سر عدم جدواها، حين كتب في مؤلفه «أبحاث، مدنية وأخلاقية» («Essays, civil and moral»)، الفصل 29، ما يلي [٢٣]:

«لقد كان في قانون هنري السابع أمر عميق ومثير للدهشة، وهو أنه أنشأ استثمارات زراعية وبيوتاً فلاحية، ذات قدر عادي ومحدد، أي أنه أبقى لها مساحة من الأرض تتيح لمستثمرها حياة ميسورة كفاية، بعيدة عن قيود العبودية، «وتبقي المحراث في قبضة المالك وليس في قبضة الأجير». [٢٤] («to keep the plough in the hand of the owners and not hirelings.»).

٢٢- يتحدث توماس مور في كتابه (يوتوبيا) عن بلد مدهش «تأكل فيه الأغنام الناس» («يوتوبيا- Utopia» ترجمة روبنسون. دار آربر، لندن، عام ١٨٦٩ ص٤١).

٢٣- [ف. بيكون، «المقالات أو المشورات، المدنية والأخلاقية». مقتبس من قبل ر.رايس، في «مشاهدات عن المدفوعات القابلة للاسترداد ...»، المجلد الثاني، لندن، ١٨٠٣، ص ١٥٦. (F. Bacon, «The Essays or Counsels, Civil and Moral.», Quoted from R. Price, «Observations on Reversionary Payments...», Vol. II, London, 1803, p. 156.)].

٢٤- يوضح بيكون الصلة القائمة بين الفلاح الميسور الحر، والجنود المشاة الصالحين. «لأجل دعم القدرة والأخلاق في المملكة، كان من المهم جداً منح قطع كافية من الأراضي المؤجرة بغية تأمين عيش رغيد للناس القادرين السليمين وبغية تثبيت قسم كبير من أرض المملكة في ملكية اليومان (yeomanry) أي أولئك الذين يشغلون وضعاً متوسطاً بين النبلاء و«ساكني الأكواخ» (cottagers) والأجراء الزراعيين... لأن أكفأ الخبراء في الشؤون الحربية متفقون جميعاً على أنّ ... سلاح المشاة يشكل القوة الرئيسة في الجيش. ولكن إنشاء سلاح جيد من المشاة يتطلب أناساً ولدوا وترعرعوا، لا في العبودية والفقر، بل في الحرية وفي جو معين من الرفاهية. ولهذا إذا كان الدور الرئيسي في الدولة يعود إلى النبلاء والمجتمع الراقي،

ولكن النظام الرأسمالي اقتضى، بالعكس من ذلك، وعلى وجه الدقة، عبودية الجماهير الشعبية وتحويلها، هي بالذات، إلى أجراء وتحويل وسائل عملها إلى رأس مال. وفي سياق هذه المرحلة الانتقالية، حاول التشريع أن يثبت كذلك حداً أدنى من الأرض قدره 4 إكرات [٢٥] لكل كوخ يخص عاملاً أجيراً زراعياً، ومنع هذا الأخير من استضافة ساكنين في كوخه. وحتى في عام1627، في عهد شارل الأول، حكم على رودجر كروكر من فونتميل لأنه بنى في عقاره كوخاً ولم يخصص له 4

وإذا كان سكان الريف والمزارعون لا يتألفون إلا من العمال أو الأجراء الزراعيين، وكذلك من «الكوتر»، أي من الفقراء أصحاب الأكواخ، فمن الممكن في هذه الأحوال امتلاك سلاح جيد من الخيالة، ولكنه من المستحيل إطلاقاً امتلاك سلاح جيد صلب من المشاة.. ونحن نرى هذا في فرنسا وإيطاليا وفي بعض الأراضي الأجنبية الأخرى، حيث يتألف جميع السكان بالفعل من النبلاء ومن الفلاحين الفقراء.. ولذا تضطر إلى استخدام عصابات مأجورة من السويسريين وخلافهم.. لأجل كتائبها من المشاة، ومن هنا يظهر أن عدد أفراد هذه الأمم كبير بينما عدد جنودها قليل». («عهد هنري السابع، إلخ». إعادة طباعة حرفية لكتاب كينيت: إنكلترا، طبعة ١٧١٩، لندن ١٨٧٠، ص٣٠٨). «The Reign of Hinry VII etc.», Verbatim Reprint from Kennet's England, ed. 1719, London, 1870, (p.308

٢٥- [الإكر (acre): الفدّان الإنكليزي، ويساوي ٤٠٤٦.٨٦ متر مربع (٤٠٤٧ م٢ تقريباً)، أي أصغر قليلاً من الفدّان المعروف في بلاد الشام والنيل مثلاً (والذي يساوي ٤٢٠٠ متر مربع). تفاوتت قيمة الإكر تاريخياً، فمنذ القرن ١٢ اعترف به القانون الإنكليزي من أجل الاستخدام الرسمي، رغم استمرار التفاوت بقيمته في إيرلندا واسكتلندا وبعض الكونتيات الإنكليزية. وبحلول القرن ١٧ أخذ الإكر يستقر حول القيمة المذكورة أعلاه، إلى أن ثُبّت عليها كوحدة مساحة معتمدة رسمياً في نظام المقاييس الإمبراطوري البريطاني (والأنظمة الأمريكية المشتقة منه)، وذلك منذ العام ١٨٢٤ وحتى اعتماد النظام المتري عام ١٩٦٥ . يعود أصل كلمة «إكر» إلى كلمات مشابهة في الإنكليزية القديمة (aecer) واللاتينية (ager)، وتعني «الحقل»، وتحديداً المساحة النموذجية الوسطية التي يمكن حرثها باستخدام محراث خشبي يجره ثوران مشدودان معاً إلى فدّان (نير مزدوج).] (ملاحظة الناشر-الطليعة الجديدة).

إكـرات مـن الأرض.[٢٦] وحتـى في عـام 1638، في عهـد شـارل الأول، تم تعيين لجنة ملكيـة غايتها السـعي إلى تطبيـق القـوانين القديمـة، ولا سـيما القانون المتعلق بالإكرات الأربعة من الأرض؛ وحتى كرومويل منع بناء بيوت حول لندن في دائرة نصف قطرها 4 أميـال لا تكون مرفقـة بأربعـة إكـرات مـن الأرض.[٢٧] وحتـى في النصـف الأول مـن القـرن الثـامن عشـر، كـان العامل الزراعي يقدم شكوى إلى المحكمة إذا لم يخصصوا لكوخه رقعة من الأرض تتراوح مساحتها بين إكر واحد وإكرين. أمـا الآن، فإنـه يعتبر نفسـه سـعيداً مـن يكـون كوخـه مرفقـاً بحـاكورة صـغيرة أو إذا كـان في وسـعه أن يستأجر على مقربة منه بضعة أمتار مربعة من الأرض.

يقول الدكتور هنتر:

«إن مـالكي الأراضـي ومسـتأجري الأراضـي المـزارعين يعملـون هنـا يـداً بيـد. فـإن بضـعة إكـرات ملحقـة بـالكوخ مـن شـأنها أن تجعـل العامـل مستقلاً أكثر مما ينبغي».[٢٨]

٢٦- [أخذ ماركس هذه البيانات من كتاب ج. روبرتس «التـاريخ الاجتمـاعي للشـعب...»، لنـدن، ١٨٥٦، ص ١٨٤، ١٨٥. (G. Roberts' book «The Social History of the People...», London, 1856, pp. 184-85).]

٢٧- [هـذه البيانـات مـأخوذة مـن مؤلَّـف ر. بـرايس «مشـاهدات عـن المدفوعات القابلـة للاسترداد...»، المجلد٢، لنـدن، ١٨٠٣، ص ١٥٨. (R. Price's «Observations on Reversionary Payments...», Vol. II, London, 1803, p. 158).]

٢٨- الـدكتور هـنتر، المرجـع السـابق، [«تقـارير الصـحة العامـة، التقريـر السـابع، ١٨٦٤، لنـدن ١٨٦٥، «Public Health. Seventh report», London, 1865]، ص ١٣٤. «إن مسـاحة الأرض المخصصـة للعمـال» (بـالقوانين القديمـة) «تعتبر الآن كبيرة أكثـر مـن الـلازم، بـل إنهـا يمكـن أن تحـولهم إلى مـزارعين صـغار». (جـورج روبـرتس، «التـاريخ الاجتمـاعي لسـكان المقاطعـات الجنوبيـة في إنكلـترا خـلال القـرون الماضـية، لنـدن، ١٨٥٦، ص ١٨٤، ١٨٥. (George Roberts. «The Social History of the People of the Southern Counties of England in Past Centuries». London. 1856. p. 184, 185).

وفي القرن السادس عشر، تلقى انتزاع ملكية الجماهير الشعبية بالعنف دفعة رهيبة جديدة لمناسبة الإصلاح وما رافقه من نهب لممتلكات الكنيسة على نطاق هائل. فقبيل زمن الإصلاح، كانت الكنيسة الكاثوليكية مالكة إقطاعية لقسم كبير من الأراضي في إنكلترا. ومن جراء القضاء على الأديرة، إلخ.. تحول ساكنوها إلى بروليتاريين. وأهدي قسم كبير من ممتلكات الكنيسة نفسها إلى محظيي الملك الجشعين أو بيعت بأسعار بخسة جداً من قبل المضاربين من المزارعين وسكان المدن، وقام هؤلاء بطرد مستأجريها القدامى أباً عن جد، ودمجوا أراضي هؤلاء الأخيرين في عقار واحد. وتم انتزاع القسم المعين من عشور الكنيسة (٢٩)، الذي يضمنه القانون، من الزراع المعدمين من دون ضجة. «الفقراء مُذَلُّون في كل مكان» («Pauper ubique jacet»)، هكذا صاحت الملكة إليزابيث بعد رحلة في ربوع إنكلترا. (٣٠) وفي السنة الثالثة والأربعين من حكمها (٣١)، اضطرت الحكومة، في آخر المطاف، إلى الاعتراف رسمياً بالقنانة، وإلى إقرار ضريبة لإغاثة الفقراء (poor rate). (٣٢)

٢٩- «حق الفقراء في قسم من عشور الكنيسة أقرته صراحة الأنظمة القديمة»! (ج. د. توكيت J.D.Tuckett. المرجع المذكور، المجلد ٢. ص. ص. ٨٠٤، ٨٠٥).

٣٠- انظر: وليم كوبيت، «تاريخ الإصلاح البروتستانتي»، لندن، ١٨٢٤. (W. Cobbett, A History of the Protestant «Reformation», London, 1824).

[«الفقراء مُذَلُّون في كل مكان» (Pauper ubique jacet): عبارة من قصيدة الشاعر اللاتيني أوفيديوس (٤٣ قبل الميلاد – ١٧ ميلادي) «فاصتي»، الكتاب الأول، البيت ٢١٨. (Ovid, Fasti, Book I, verse 218).]

٣١- [الملكة إليزابيث الأولى Elisabeth I (١٥٣٣ – ١٦٠٣)، ملكة إنكلترا (١٥٥٨ – ١٦٠٣)، والسنة ٤٣ من حكمها أي عام ١٦٠٠ م.]

٣٢- [حول «ضريبة إغاثة الفقراء»، انظر لاحقاً الحاشية رقم (٩١)، صفحة ٥٥.]

«لقد استحى واضعو هذا القانون من الإعراب صراحة عن موجباته، ولهذا، خلافاً لجميع العادات، صدر دون أي تمهيد» (المقدمة التفسيرية). [٣٣]

إن المرسوم الصادر في السنة السادسة عشرة من حكم شارل الأول، في فقرته الرابعة، قد أعلن دوام سريان هذا القانون [٣٤]، وفقط في عام 1834 اتخذ القانون صيغة جديدة، أشد صرامة. [٣٥] ولكن عواقب

٣٣- و. كوبيت، «تاريخ الإصلاح البروتستانتي»، لندن، ١٨٢٤، فقرة ٤٧١. (W. Cobbett, A «History of the Protestant Reformation», London, 1824. § 471).

٣٤- [أخذ ماركس هذه البيانات من مؤلَّف ف. م. إيدن «حالة الفقراء...»، المجلد الأول، لندن، ١٧٩٧، «قانون من أجل مزيد من الإغاثة لجيش جلالته...». (F. M. Eden's «The State of the Poor...», Vol. I, London,1797,«An Act for the Further Relief of His Majesty's Army...»).]

٣٥- أما كيف تجلى «الروح» البروتستانتي في هذه المناسبة، فيتبين مثلاً مما يأتي. اجتمع نفر من مالكي الأراضي ومن المزارعين الميسورين في جنوب إنكلترا، وشغلوا أدمغتهم معاً ووضعوا عشر مسائل تتعلق بكيفية تفسير قانون إليزابيث بصدد الفقراء على أفضل وجه. ثم أحالوا هذه المسائل إلى القانوني الشهير في ذلك الزمن الدكتور الحقوقي ستيغ (فيما بعد، صار قاضياً في عهد يعقوب الأول) من أجل أن يبدي رأيه فيها[*]. «تقول المسألة التاسعة: إن بعض المزارعين الأغنياء في الأبرشية قد وضعوا خطة حكيمة تمكن بواسطتها إزالة كل بلبلة عند تطبيق المرسوم. وهم يقترحون بناء سجن في الأبرشية، وكل فقير لا يوافق على اعتقاله في هذا السجن، إنما ينبغي رفض تقديم المساعدة له. كذلك يجب إبلاغ القرى المجاورة أنه إذا كان فيها شخص ما يميل إلى استخدام فقراء هذه الأبرشية، فليرسل في اليوم المعين عريضة مختومة يشير فيها إلى أدنى سعر يوافق به على أن يأخذ إليه فقراءنا ويعيلهم. إن أصحاب هذه الخطة يعتقدون أنه يوجد في الكونتيات المجاورة أشخاص لا يرغبون في العمل ولا يملكون ما يكفي من المال أو القروض لكي يستأجروا أرضاً أو سفينة ويعيشوا بالتالي دون أن يشتغلوا («so as to live without labour»). وفي وسع أمثال هؤلاء الأشخاص أن يتقدموا من الأبرشية بعروض مفيدة جداً. أما إذا، حدث أحياناً وهلك الفقراء الموضوعين في عهدة

الإصلاح المباشرة هذه لم تكن أهم نتائجه. لقد كانت ملكية الكنيسة تشكل القلعة الدينية للعلاقات التقليدية في مضمار ملكية الأرض. ومع سقوط هذه القلعة لم يكن من الممكن لهذه العلاقات أن تثبت. (٣٦)

المستأجر، فإن الذنب سيقع على عاتق هذا الأخير، لأن الأبرشية قامت بواجبها حيال هؤلاء الفقراء. ولكننا نخشى من أن المرسوم الحالي لا يجيز هذا النوع من الإجراءات الحكيمة (prudential measure) ولكنه ينبغي أن تعرفوا أنّ جميع الملاكين الأحرار

الآخرين في كونتيننتا والكونتيتات المجاورة سينضمون إلينا ويقنعون ممثليهم في مجلس العموم بتقديم مشروع قانون يجيز سجن الفقراء وفرض العمل الإلزامي عليهم، وذلك لكي لا يكون لأي شخص لا يوافق على التعرض للسجن، الحق في المساعدة. وهذا، كما نأمل، سيقضي، عند أولئك الذين سقطوا في لجة الفقر، على الرغبة في طلب المساعدة» («will prevent persons in distress from wanting relief») (R. Blakey. «The History of Political Literature from the earliest Times». London, 1855, v. II. P. 84,85). وفي اسكتلندا، ألغي حق القنانة بعد إلغائه في إنكلترا ببضعة قرون. وحتى في 1698، صرح فليتشر من سولتون في البرلمان الاسكتلندي قائلاً: «إن عدد الفقراء في اسكتلندا لا يقل عن 200000، وأن الوسيلة الوحيدة التي يمكنني أن أعرضها ضد هذا، أنا الجمهوري من حيث المبدأ، هي إعادة حق القنانة وتحويل جميع الذين لا يستطيعون أن يؤمنوا عيشهم بصورة مستقلة إلى عبيد» (**). كذلك يقول

إيدن في كتابه «حالة الفقراء...»، المجلد 1، الفصل1، ص 60، 61 : «إن حرية الزارع تؤدي إلى الفقر. المانيفكتورة والتجارة، هما والدتا فقرائنا الحقيقيتين». إلا أن إيدن والاسكتلندي «الجمهوري من حيث المبدأ»، المذكور آنفاً، يخطئان في أمر واحد فقط: إن المزارع قد صار بروليتارياً أو فقيراً لا لأن حق القنانة قد ألغي، بل لأن ملكيته للأرض قد ألغيت. وفي فرنسا حيث جرى انتزاع الملكية بشكل آخر، يطابق قانون مولان الصادر في 1566 ومرسوم عام 1656 القانونَ الإنكليزي بشأن الفقراء. (***)

(*) [ر. بلاكلي «تاريخ الأدب السياسي منذ أقدم الأزمان»، المجلد٢، لندن، ١٨٥٥، ص٨٣، ٨٤. (R. Blakey, The History of Political Literature from the Earliest Times, Vol. II, London, 1855, pp. 83-84.—712).]

وحتى في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، كان اليومان، الفلاحون المستقلون، أكثر عدداً من طبقة المزارعين المستأجرين، وكانوا قوة كرومويل الرئيسية، بل إنهم كانوا، باعتراف ماكولي [٣٧]، يمثلون تناقضاً نافعاً بالمقارنة مع النبلاء السكّيرين وخَدَمهم الكهنة القرويين الذين كان يجب عليهم أن يستروا بأكاليل الزواج خطايا عشيقات النبلاء السابقات. بل إن العمال الزراعيين الأجراء هم أيضاً كانوا ما يزالون بعدُ شركاء في الملكية المشاعية. ونحو عام 1750، زالت طبقة اليومان [٣٨]، وفي

(**) [انظر: د. ستيوارت «محاضرات في الاقتصاد السياسي»، المجلد١، إدنبرة، ١٨٥٥، ص٢١٠. (See D. Stewart, Lectures on Political Economy, Vol. I, Edinburgh, 1855, p. 210.— 712).]

(***) [البيانات مأخوذة من إي. بوريه «بؤس الطبقات العاملة في إنكلترا وفرنسا»، باريس، ١٨٤٠، في «مُقرَّر للاقتصاد السياسي»، بروكسل، ١٨٤٣، ص٤٩٠. (The data are borrowed from E. Buret's «De la misère des classes laborieuses en Angleterre et en France...», Paris, 1840, in: Cours d'économie politique, Bruxelles, 1843, p. 490.—712).]

٣٦- إن السيد روجرس (Rogers)، رغم أنه كان في ذلك الوقت أستاذاً للاقتصاد السياسي في جامعة أوكسفورد، وهي قلعة الالتزام البروتستانتي، يؤكد في مقدمته لكتابه تاريخ الزراعة « history of Agriculture » واقع إملاق الجماهير الشعبية من جراء الإصلاح. [يشير ماركس هنا إلى المجلد١، ص١٠، والمجلد٢، ص XIV، من كتاب روجرس.]

٣٧- [انظر: ماكولي «تاريخ إنكلترا»، الطبعة العاشرة، المجلد١، لندن، ١٨٥٤، ص٣٣٣، ٣٣٤. (See Macaulay, «The History of England...», 10th ed., Vol. 1, London, 1854, pp. 333-34).]

٣٨- «رسالة إلى السير ت. سي. بونبوري، بصدد ارتفاع أسعار المؤن، بقلم جنتلمان من سوفولك، إيبسويتش، ١٧٩٥، ص٤ («A letter to sir T.C.Bunbury, Brt.:On the High Price of Provisions», By a Suffolk Gentleman. Ipswich, 1795, p.4)، بل إن المُدافع المتعصب عن المزارع الكبيرة [ج. أربوثنوت]، مؤلف «بحث في الصلة بين السعر الحالي للمؤمن وحجم

العقد الأخير من القرن الثامن عشر يزول كل أثر لملكية الزراع المشاعية. وهنا نترك جانباً النوابض الاقتصادية الصرف للثورة الزراعية. إنّ ما يهمنا هو روافعها القسرية.

في عهد عودة آل ستيوارت إلى العرش، أضفى مالكو الأراضي الصفة الشرعية على ذلك الاغتصاب الذي قاموا به في كل مكان من القارة دون أي مراوغة قانونية. فقد قضوا على النظام الإقطاعي للعلاقات الزراعية، أي أنهم خلعوا عن كواهلهم جميع الإتاوات حيال الدولة، و«عوّضوا» الدولة بفرض الضرائب على الفلاحين وعلى سائر جماهير الشعب، واستأثروا بالحق العَصْري في الملكية الخاصة للعقارات التي لم يكن لهم فيها غير الحق الإقطاعي، وأخيراً وهبوا العمال الريفيين في إنكلترا «قوانين الإسكان» («Laws of settlement»)[٣٩]، والتي، مع إجراء

المزارع...] مع ملاحظات عن كثافة السكان المتأثرة بذلك. إضافة إلى مشاريع للوقاية من الشحّ في المستقبل. بقلم مُزارع]» لندن، ١٧٧٣، ص ١٣٩، Inquiry into the Connection between the Present Price of Provisions and the Size of Farms etc. , [and the Size of Farms. With remarks on population as affected thereby. To which are added, proposals for preventing future scarcity. By a Farmer.] (London, 1773, p.139. يقول: «إنني آسف، أشد الأسف، على زوال.. اليومان، هذه الفئة من الناس الذين كانوا يدعمون بالفعل استقلال أمتنا. ويحزنني أن أرى أن أراضيهم هي الآن في أيدي اللوردات المحتكرين، وأنها تؤجر لصغار المزارعين بشروط ليست أفضل بكثير مما بالنسبة للأتباع، ناهيك عن أنه يمكن طرد هؤلاء المزارعين عند وقوع أول حادثة مشؤومة».

٣٩- [قوانين الإسكان في إنكلترا: قوانين الأعوام ١٦٦٢، و١٦٨٥، و١٦٩١، التي كانت تنظم العلاقات بين الأبرشيات والفقراء من السكان. كانت تلك القوانين تهدف في الواقع إلى حرمان الفقراء من أية مساعدة إذا غادروا أماكن إقامتهم الأصلية؛ وقد أدى ذلك إلى إعاقة تدفق السكان الريفيين العاطلين عن العمل إلى المدن، وإلى ربطهم بالأرض.]

التغـــييرات المناســـبة (mutatis mutandis)، أثّــرت في المــزارعين الإنكليـز الأثـر نفســه الـذي كـان لقـانون التَتَـري بـوريس غودونـوف في طبقة الفلاحين الروس.[٤٠]

إنّ «الثورة المجيدة»[٤١] (Glorious Revolution) قد وضعت في سدّة الحكم المغرضين من مـالكي الأراضـي والرأسمـاليين مـع ولـيم الثالـث أورانـج[٤٢] (William of Orange). فدشّنوا العهد الجديد باختلاس أموال الدولة بكميات هائلة، في حين كان هذا الاختلاس يمارس سابقاً باعتدال. وكانت أراضي الدولة تهدى أو تباع بأسعار بخسة جداً أو

٤٠- [المقصود هنا هو المرسوم بالبحث عن الفلاحين الهاربين، الذي صدر عام ١٥٩٧ في عهد حكم القيصـر فيـودور إيفـانوفيتش (١٥٨٤ - ١٥٩٨)، عنـدما كـان بـوريس غودونـوف الحـاكم الفعلـي في روسـيا. فـالفلاحون الهـاربون مـن جـور الإقطـاعيين ومظالمهم التي لا تطاق، كان ينبغي، بموجب هذا المرسوم، البحث عنهم خلال خمسة أعوام وإعادتهم قسراً إلى أسيادهم السابقين.]

٤١- [أطلـق اسـم «الثـورة المجيـدة» (Glorious Revolution) في علـم التـاريخ البرجوازي الإنكليـزي علـى الانقـلاب الحكومي عـام ١٦٨٨ الـذي أدى إلى قيـام نظـام ملكي دستوري في إنكلترا، على أسـاس مسـاومة بـين الأرسـتقراطية العقاريـة (مـلاك الأراضي)، والبرجوازية المالية الكبيرة.]

٤٢- إن مـا يلـي يعطـي فكـرة عـن سـيماء هـذا البطـل البرجـوازي الأخلاقيـة: «الأراضـي الشاسعة في إيرلندا، المهداة في عام ١٦٩٥ إلى الليدي أوركني – هذا هو المثـال واسـع الشهرة والذي يبين مبلغ شدة حب الملك، ومبلـغ عظمـة نفـوذ الليـدي.. إن الخـدمات الطيبة التي قدمتها الليـدي أوركني، كانـت، حسـب كل احتمـال fœda labiorum ministeria («خدمات الشـفاه الوضـيعة»). (في مجموعـة المخطوطـات التـي جمعهـا سلوون، في المتحف البريطاني، رقم ٤٢٢٤، عنـوان المخطوطـة: «طبيعـة تصـرف الملـك وليم، سندرلاند، إلخ، كما وردت في الرسائل الأصلية لـدوق شـروزبوري مـن سـومرز، هاليفـاكس، أوكسـفورد، والـوزير فيرنـون، إلخ.»). («The Character and Behaviour of King William, Sunderland etc. as represented in Original Letters to the Duke of Shrewsbury from Somers, Halifax, Oxford Secretary Vernon etc.»). إنها حافلة بالغرائب.

تضم إلى العقارات الخاصة بالاغتصاب السافر. (٤٣) وكان كل هذا يتحقق دون أقل مراعاة لأحكام القانون. وإن أموال الدولة المستملكة بالاحتيال، بالإضافة إلى الأراضي المنهوبة من الكنيسة، باعتبار أنها لم تُفْقَد من جديد في زمن الثورة الجمهورية (٤٤)، هي التي تشكل أساس الممتلكات الأميرية الفخمة الحالية للطغمة (الأوليغارشية) الإنكليزية. (٤٥) ولقد وضع الرأسماليون البرجوازيون هذه العملية تحت حمايتهم لأغراض عديدة، منها تحويل الأرض إلى سلعة للتجارة الحرة، وتوسيع ميدان الإنتاج الزراعي الكبير، وزيادة تدفق البروليتاريين الموضوعين خارج القانون من الريف، إلخ.. وفضلاً عن ذلك، كانت أرستقراطية الأرض العقارية الجديدة حليفة طبيعية للبنكوقراطية (٤٦) الجديدة، لهذه النخبة المالية التي فقست البيضة للتو، وكذلك لأصحاب المانيفكتورات الكبيرة

٤٣- إن الانتزاع غير المشروع لأراضي التاج، إما عن طريق البيع وإما عن طريق الهبة، يشكل فصلاً فاضحاً في تاريخ إنكلترا، وخداعاً هائلاً للأمة (gigantic fraud on the nation). (ف. و. نيومان، محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن، ١٨٥١، ص ١٢٩، ١٣٠). (F. W. Newman. «Lectures on Political Economy». London, 1851. p.129,130). ((لمزيد من المعطيات عن كيفية حصول كبار مالكي الأراضي في إنكلترا المعاصرة على ممتلكاتهم، راجعوا كتاب [إيفانز]، «نبلاؤنا القدماء»، بقلم نبيل ملتزم بالشرف. ([Evans, N.H.] «our old nobility», by Nobless oblige. London. 1879) - **فريدريك إنجلس**)).

٤٤- [الإشارة هنا إلى الثورة الإنكليزية أواسط القرن السابع عشر، التي أقامت النظام البرجوازي في إنكلترا.]

٤٥- انظروا، مثلاً، مقالة إي. بورك الهجائية عن سلالة دوقات بدفورد التي كان اللورد جون رسل «The tomtit of liberalism» («عصفور الليبرالية الصغير») يتحدر منها. (يحيل ماركس هنا إلى: إي. بورك، «رسالة من...»، لندن، ١٧٩٦ E. Burke, «A Letter from..», London, 1796).

٤٦- [بنكوقراطية، أو طغمة مصرفية (bancocratie)، من كلمتي: بنك (banque) مصرف، وحكم (cratie)، حكم فئة أصحاب المصارف أو الطغمة البنكية.]

الذين كان يعتمدون آنذاك على رسوم الحماية الجمركية. وهنا لم تكن البرجوازية الإنكليزية تدافع إلا عن مصالحها الخاصة، ومن وجهة النظر هذه، كان موقفها صحيح كموقف سكان المدن السويدية الذين اتحدوا بالعكس مع سندهم الاقتصادي، أي مع طبقة الفلاحين ودعموا الملوك الذين انتزعوا بالعنف من الطغمة أراضي التاج التي كانت قد نهبتها (ابتداء من عام 1604، ثم فيما بعد، في عهد شارل العاشر وشارل الحادي عشر).

إن الملكية المشاعية – التي تختلف تماماً عن ملكية الدولة التي تناولها الكلام للتو – كانت مؤسسة جرمانية قديمة بقيت في كنف الإقطاعية. وقد سبق ورأينا أن اغتصابها بالعنف، الذي كان يرافقه عادة تحويل الأراضي المحروثة إلى مراع، قد بدأ في أواخر القرن الخامس عشر، واستمر في القرن السادس عشر. ولكن هذه العملية كانت تجري في ذلك الزمن بشكل أعمال عنف فردية متفرقة، كان التشريع يكافحها عبثاً على مدى 150 سنة. وفي القرن الثامن عشر يتكشف التقدم بمعنى أن القانون نفسه أصبح أداة لنهب أراضي الشعب، مع أن كبار المزارعين كانوا يطبقون إلى جانبه طرائقهم الخاصة الصغيرة.[٤٧] وقد كان الشكل البرلماني لهذا النهب متمثلاً في القوانين بشأن تسييج الأراضي المشاع («Bills for Inclosures of Commons»)، أي بالمراسيم التي كان أسياد الأراضي يهدون بموجبها أنفسهم بأنفسهم أراضي الشعب بحقوق الملكية الخاصة، أي بالمراسيم التي تنتزع ملكية الشعب. وإن السيد ف. م.

٤٧– « ويمنع المزارعون سكان الأكواخ من إسكان الكائنات الحية من أي نوع كان، ما عدا أنفسهم، بحجة أنهم سيسرقون العلف من المزارعين إذا ما كانت عندهم مواش وطيور، وهم يقولون كذلك: إذا شئت أن يكون ساكن الكوخ مجتهداً، فأبقه فقيراً. وبالفعل تتلخص القضية كلها في أن المزارعين يغتصبون على هذا النحو جميع الحقوق على الأراضي المشاعية». («بحث سياسي في عواقب تسييج الأراضي البور»، لندن ١٧٨٥، ص٧٥). («A Political Inquiry into the Consequences of Enclosing Waste Lands», London. 1785. p.75.)

إيدن، الذي يحاول أن يصور الملكية المشاعية بصورة ملكية خاصة لكبار مالكي الأراضي الذين حلوا محل الإقطاعيين، يدحض بنفسه خطابه الدفاعي الماكر إذ يطالب «بصك برلماني عام بشأن تسييج الأراضي المشاع»، ويعترف بالتالي بأنه لا بد من انقلاب حكومي برلماني لأجل تحويلها إلى ملكية خاصة، وإذ يصر من جهة أخرى، وبشكل قانوني، على «دفع تعويض عن الخسائر» للفقراء المنتزعة منهم ملكيتهم.[٤٨]

وعندما أخلى اليومان المستقلون (independent yeoman) أماكنهم، لصالح المزارعين الصغار الذين يستأجرون الأرض سنة فسنة (tenants-at-will)، أي لأوباش الناس المهانين كالعبيد والمُعَلَّق مصيرهم بتعسف سيد الأرض، أسهَم النهب المنتظم للأراضي المشاع، إلى جانب نهب أملاك الدولة، بقسط خاص في تشكيل تلك المزارع الكبيرة التي أسميت في القرن الثامن عشر بالمزارع الضخمة (مزارع الرأسمال (capital-farms)[٤٩] أو (مزارع التجار (merchant-farms)[٥٠]؛ وهذه الأسباب نفسها أسهمت في تحويل سكان الريف إلى بروليتاريا، في «تحريرهم» من أجل الصناعة.

ولم يكن بعد واضحاً للقرن الثامن عشر بنفس القدر الذي اتضح فيه للقرن التاسع عشر، أن ثروة الأمة متطابقة مع فقر الشعب. ومن هنا

٤٨- Eden (إيدن)، المرجع المذكور آنفاً. المقدمة.

٤٩- مزارع الرأسمال (Capital-Farms) رسالتان حول تجارة الدقيق وندرة القمح، بقلم رجل أعمال، لندن، ١٧٦٧، ص ١٩ – ٢٠. («Two Letters on the Flour Trade and the Dearness of Corn». By a Person in Business. London 1767. p.19,20).

٥٠- مزارع التجار (Merchant-farms) بحث في أسباب الارتفاع الحالي لأسعار المؤن، لندن، ١٧٦٧، ص ١١١، الحاشية. مؤلف هذا البحث الجيد الذي صدر باسم مغفل هو الكاهن ناتانئيل فورستر. («An Enquiry into the Causes of the Present High Price of Provisions». London 1767. P.111, note).

الجدال الجاد في الأدب الاقتصادي في ذلك الزمن بصدد تسييج الأراضي المشاع». ومن المادة الضخمة المتوفرة لدي، أكتفي بإيراد بضعة مقاطع تبين الوضع في ذلك الزمن بسطوع خاص.[٥١]

كتب قلم غاضب: «في كثير من أبرشيات هارتفوردشاير توجد 24 مزرعة تتراوح مساحة الواحدة منها بين 50 و150 إكراً قد دُمجَت في ثلاث مَزارع».[٥٢] «في فورتغمبتوشاير ولسترشاير انتشر كثيراً تسييج الأراضي المشاع (inclosure of commons)، وتم تحويل أغلبية اللورديات الجديدة التي تشكلت بفضل التسييج إلى مراع؛ ومن جراء هذا، لا تشمل الحراثة في كثير من اللورديات حتى 50 إكراً، مع أنها كانت تشمل في وقت سابق حتى 1500 إكراً.. أنقاض البيوت السكنية، والسقائف والإسطبلات..إلخ، التي كانت منتصبة فيما مضى هنا»؛ هذه هي الآثار الوحيدة التي بقيت عن السكان السابقين. «وفي بعض الأنحاء لم يبق من مائة بيت وعائلة غير 8 أو10. وإن عدد مالكي الأرض، في أغلب الأبرشيات التي بدأ التسييج فيها منذ 15 أو 20 عاماً، لضئيل جداً بالمقارنة مع أعداد الذين كانوا يعملون في الحقول قبل تسييجها. وليس من النادر أبداً أن يغتصب 4 أو 5 من مربي الماشية الأغنياء لورديات كبيرة جرى تسييجها منذ أمد قريب، وكانت بالأمس في أيدي 20 - 30 مزارعاً، والعدد نفسه من المالكين الصغار والسكان الآخرين. وقد طرد

٥١- [الاقتباسات التي يوردها ماركس أدناه، مأخوذة مما يعرف بـ «الدفتر المكمّل ب» («Supplementary Notebook B»)، وهو واحد من سلسلة «دفاتر مكمّلة»، قام ماركس بملئها باقتباسات وخلاصات، عندما كان يعمل على مخطوطاته الاقتصادية لأعوام ١٨٦١ – ١٨٦٣.]

٥٢- توماس رايت، خطاب وجيز إلى الجمهور حول احتكار المزارع الكبيرة، ١٧٧٩، ص٢، ٣. (Thomas Wright. «A short address to the Public on the Monopoly of Large Farms», 1779, p.2,3.)

هؤلاء جميعاً مع عائلاتهم من ممتلكاتهم، ومعهم طردت أيضاً عائلات كثيرة أخرى، كانت تجد عندهم العمل والمأكل».(٥٣)

وبحجة التسييج، لم يستول الملاك العقاريون على الأراضي المجاورة المهجورة وحسب، بل استولوا أيضاً، في أحيان كثيرة، على الأراضي المحروثة بصورة مشتركة أو منفردة من قبل أشخاص استأجروها من المشاعة ببدل معين.

«إنني أتحدث هنا عن تسييج الحقول والأراضي المفتوحة حتى ذلك الوقت، والتي كانت موضع حراثة. إن المؤلفين الذين يدافعون عن التسييج يعترفون هم أيضاً بأن الوضع الاحتكاري للمزارع الكبيرة يشتد، وأسعار وسائل العيش ترتفع، وعدد السكان يقل من جرّاء التسييج.. وحتى تسييج الأراضي الخالية، بالصورة التي يمارس بها في الوقت الحاضر، يحرم الفقراء جزءاً من وسائل عيشهم ويكبر المزارع فوق ما هي عليه من إفراط في الكبر». (٥٤) كتب الدكتور برايس يقول: «إذا وقعت الأرض في أيدي عدد

٥٣- القس آدنغتون، «بحث في الأسباب المؤيِّدة والمعارضة لتسييج الحقول المفتوحة»، لندن، ١٧٧٢، الصفحات ٣٧ – ٤٣، وعدة مواضع أخرى في الكتاب. (Rev. Addington. «Inquiry into the Reasons for and against Inclosing Open Fields». London, 1772, p.37-43, passim.).[لقد اقتبس ماركس كلمات أدينغتون من ر. برايس «مشاهدات عن المدفوعات القابلة للاسترداد ...»، المجلد٢، لندن، ١٨٠٣، ص١٥٣-١٥٥ . لذلك فإنّ الإحالات إلى أرقام الصفحات غير صحيحة. ولهذا السبب لم يتمكّن مترجما رأس المال إلى الإنكليزية (صموئيل مور، واي. آفيلينغ) من إيجاد بداية الاقتباس في الأصل، لكنهما قاما بحلّ المشكلة بترجمة المقتبسات عكسياً عن الألمانية.]

٥٤- دكتور ر. برايس، المرجع المذكور، المجلد٢، ص ١٥٥، ١٥٦. (Dr. r. Price. [«Observations on Reversionary Payments»]. [6ed. By W. Morgan, London, 1803], v.II, p.155.). طالعوا فورستر وآدينغتون وكنت وبرايس وجيمس أندرسون وقارنوا بهم ثرثرة ماك-كولوخ الواشية الحقيرة في دليله: أدب الاقتصاد السياسي، لندن، ١٨٤٥ (MacCulloch, «The Literature of political Economy». London. 1845. [p.194]).

قليل من كبار المزارعين، فإن صغار المزارعين» - (الذين وصفهم من قبل بأنهم «جمهور صغار المالكين والمزارعين الذين يؤمنون لأنفسهم ولعائلاتهم المتوجات بفضل الأرض التي يحرثونها وبفضل الأغنام التي يربونها ويرعونها في الأرض المشاع، وبفضل الطيور والخنازير. إلخ، فلا يضطرون، إلا نادراً، إلى شراء وسائل العيش من السوق») - «يتحولون إلى أناس ملزمين بتحصيل وسائل العيش لأنفسهم بالعمل من أجل الغير، وبشراء ما يحتاجون إليه من السوق.. ولربما يقدّم هؤلاء عملاً أكثر، لأنّ ممارسة العمل ستكون قسرية أكثر... وسيزداد عدد المدن والمانيفكتورات، لأنّ المزيد من هؤلاء يساقون إليها إذ يضطرون إلى البحث عن عمل. هذا ما يؤدي إليه، بطبيعة الحال، تركيز المَزارع. وهذا ما كان يؤدي إليه فعلاً، منذ سنوات عديدة في هذه المملكة». [٥٥]

وهو يوجز عواقب التسييج العامة على النحو التالي:

«على العموم، تردى وضع طبقات الشعب الدنيا من جميع النواحي تقريباً، وانحط صغار مالكي الأراضي والمزارعين إلى مستوى العمال المياومين والأجراء؛ وفي الوقت نفسه، أصبح من الأصعب عليهم في هذا الوضع تحصيل وسائل العيش». [٥٦]

يقصد ماركس إحالة القارئ إلى النصوص التالية: ن. فورستر، «بحث في القضايا ...»، لندن، ١٧٦٧. (N. Forster, An Enquiry into the Causes..., London, 1767). س. آدنغتون، «بحث في الأسباب...»، كوفنتري، ١٧٧٢. (S. Addington, An Inquiry into the Reasons..., Coventry, 1772). ن. كينت، «تلميحات إلى السادة أصحاب الملكية العقارية»، لندن، ١٧٧٦. (N. Kent, Hints to Gentlemen of Landed Property, London, 1776). ر. برايس، «مشاهدات عن وسائل التحريض...»، لندن، ١٧٧٧. (R. Price, Observations on the Means of Exciting..., London, 1777.)].

٥٥- الدكتور برايس Dr. R. Price المرجع المذكور، ص١٤٧.

٥٦- المرجع نفسه، ص١٥٩، ١٦٠. هذا يذكر بروما القديمة. «كان الأغنياء يملكون القسم الأكبر من الأراضي غير المقسمة. ونظراً لظروف ذلك الزمن الملائمة لهم،

وبالفعل، كان للاستيلاء على الأرض المشاع، وما رافقه من ثورة في الزراعة انعكاس في وضع العمال الزراعيين على درجة من الحدة، بحيث أن أجورهم في سنوات 1765 - 1780، على حد قول إيدن نفسه، أخذت تهبط لما دون الحد الأدنى، الأمر الذي اقتضى استكمالها من أموال الإحسان الرسمي. فإن أجورهم، كما يقول إيدن، «كانت تكفي فقط لتلبية الحاجات الحيوية الضرورية تماماً».

كانوا لا يخشون أن تنتزع منهم هذه الأراضي، ولهذا كانوا يشترون قطع الفقراء الواقعة في الجوار، إما بموافقة هؤلاء، وإما بأخذها بالقوة، وهكذا شرعوا الآن يحرثون دفعة واحدة مساحات شاسعة جداً عوضاً عن الحقول المشتتة. وفضلاً عن ذلك، كانوا يستخدمون العبيد لأجل الأعمال الزراعية ولأجل تربية المواشي، لأن الأحرار يؤخذون إلى الخدمة العسكرية فلم يكن في وسعهم، بالتالي، أن يشتغلوا عندهم. ثم إن امتلاك العبيد كان يعود عليهم بنفع جزيل لسبب آخر، هو أنه كان في وسع العبيد أن يتكاثروا بلا عائق، كونهم لا يساقون إلى الخدمة العسكرية، وبذلك كان عندهم أولاد كثيرون. وعلى هذا النحو كان أصحاب الجاه والنفوذ يركزون جميع الثروات في أيديهم، وكان البلد كله يكتظ بالعبيد. أما الإيطاليون، فقد كان عددهم يتناقص باطّراد بسبب الفقر السائد بينهم وبسبب الضرائب والخدمة العسكرية. وعندما كانت تحل أزمنة السلم كان مقضياً عليهم بالبطالة التامة، لأن الأغنياء كانوا يملكون جميع الأراضي وكانوا يستخدمون العبيد، عوضاً عن الأحرار، لأجل حراثة أراضيهم». (آبيان، الحرب الأهلية الرومانية، المجلد١، ص٧. Appian. «Romische Bugerkriege». I, 7). هذا المقطع يتعلق بالمرحلة التي سبقت قانون ليسينوس (*). إن الخدمة العسكرية التي عجلت كثيراً في إلحاق الخراب بالعامّة (plebs) الرومانية، قد كانت بالنسبة إلى شارل العظيم الوسيلة الرئيسية لتحويل الفلاحين الألمان الأحرار بسرعة إلى أتباع وأقنان على الصعيد الإقطاعي.

(*) [قانون ليسينيوس: قانون صدر في روما القديمة عام ٣٦٧ قبل الميلاد. فرض هذا القانون بعض القيود على حق وضع الأراضي المشاع قيد الاستعمال الشخصي، ونص على إلغاء الديون جزئياً. كان القانون موجهاً ضد تنامي الملكية الكبيرة للأرض وضد امتيازات النبلاء، وكان بالتالي انعكاساً لتعزز مواقع العامة الاقتصادية والسياسية، بعض الشيء. وتنسب تقاليد روما إلى الخطيبين ليسينيوس (Licinius) وسكستيوس (Sextus) وضع هذا القانون.]

ولنستمع الآن إلى مدافع عن التسييج وخصم للدكتور برايس:

«إن الاستنتاج الذي يزعم أن البلد خال من الناس لأن السكان لا يبذلون جهدهم في الحقول المفتوحة هو استنتاج خاطئ.. إذا تم تحريك قدر أكبر من العمل بعد تحويل الفلاحين الصغار إلى أناس مضطرين إلى العمل من أجل الغير، فإن هذا نافع ومرغوب فيه من أجل الأمة» (التي لا تشمل بالطبع الفلاحين الذين تعرضوا للتحويل) « ... إن الإنتاج سيزداد إذا طُبِّقَ عملَهم المنسَّق في مزرعة واحدة: وعلى هذا النحو، ينشأ فائض من أجل المانيفكتورات، وبالتالي يزداد عدد المانيفكتورات – مناجم بلدنا الذهبية هذه – تبعاً لكمية الحبوب المنتجة».(٥٧)

إن السيد ف. م. إيدن، وهو الإنسان ثوري النزعة و«المحب للبشر»، يعطينا، فيما يعطينا، نموذجاً عن هدوء الروح الرزينة التي ينظر بها الاقتصاديون إلى واقع مخالفات «حق الملكية المقدس» وإلى أقسى طرائق الاستبداد بالفرد إذا اقتضاها الحال من أجل إرساء أسس أسلوب الإنتاج الرأسمالي. إن جملة لا نهاية لها من أعمال النهب والقساوة والاستهزاء، رافقت انتزاع ملكية الشعب بالعنف ابتداء من الثلث الأخير من القرن الخامس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر. وهذا لا يدفع السيد إيدن إلا إلى المحاكمة الاستنتاجية التالي «المريحة جداً»:

«كان ينبغي إقرار النسبة اللازمة (due) بين الأراضي المحروثة والمراعي، وحتى خلال القرن الرابع عشر كله، وخلال القسم الأكبر من

٥٧- [ج. أربوثنوت]، «بحث في الصلة، بين السعر الحالي للمؤن..إلخ»، ص١٢٤، ١٢٩.
[J.Arbuthnot] «An Inquiry into the Connection between the) Present Price of Provisions etc.». p.124,129.). ونجد محاكمات كهذه، ولكن باتجاه معاكس، عند مؤلف آخر: «العمال مطرودون من أكواخهم ومضطرون للنزوح إلى المدن سعياً وراء العمل، ولكن الحاصل في هذه الحال هو قدر أكبر من المنتوج الزائد، وعلى هذا النحو ينمو الرأسمال». ([ر. ب. سيلي]، «مخاطر الأمة»، لندن، ١٨٤٣، ص XIV.
[R.B.Seeley.] «The Perils of the Nation». (2nd ed. London. 1843. p.XIV.).

القرن الخامس عشر، كان مقابل كل إكر من المراعي إكران أو ثلاثة وحتى أربعة إكرات من الأراضي المحروثة. وفي أواسط القرن السادس عشر، تغيرت هذه النسبة بحيث صار مقابل كل إكرين من المراعي إكران من الأراضي المحروثة، وفيما بعد إكر واحد، إلى أن تحققت، أخيراً، النسبة الصحيحة: مقابل كل ثلاث إكرات من المراعي إكر واحد من الأراضي المحروثة». (٥٨)

وفي القرن التاسع عشر، امَّحَت بالطبع حتى ذكرى الصلة بين الزُرَّاع والملكية المشاع. ولم يحصل سكان الريف على أي قرش تعويضاً عن الـ 3511770 إكراً من الأرض المشاع التي انتزعت منهم بين 1801 و1831 – وبالأحرى فيما بعد – والتي أهداها لأسياد الأراضي البرلمان المؤلف من أسياد الأراضي.

وأخيراً كان ما يسمى «تطهير العقارات» («Clearing of Estates» -وبالفعل تطهيرها من الناس) آخر عملية كبيرة لانتزاع الأراضي من الزارع. فإن «التطهير» هو ذروة جميع الطرائق الإنكليزية المبحوثة أعلاه لانتزاع الملكية. وقد رأينا أعلاه أنه لم يبق هناك فلاحون مستقلون يمكن تكنيسهم، وإذا الأمر الآن يبلغ حد «تطهير» الأرض من الأكواخ، ولذا لم يعد في وسع العمال الزراعيين أن يجدوا لأنفسهم المكان اللازم لأجل السكن في الأرض التي يحرثونها. أما ما هو «Clearing of Estates» بمعناه الأصلي، فليس في مقدورنا أن نعرفه إلا بالرجوع إلى اسكتلندا الجبلية، إلى أرض ميعاد الروايات العصرية هذه. فهنا تتميز هذه العملية بالطابع المنتظم الدائب، وبسعة النطاق الذي تجري به دفعة واحدة (في ايرلندا، يهدم أسياد الأراضي بضع قرى في آن واحد، وفي اسكتلندا الجبلية «يطهرون» دفعة واحدة قطاعات من الأراضي تبلغ مساحتها مساحة دوقية ألمانية)، وأخيراً تتميز بالشكل الخاص لملكية الأرض المنتزعة.

٥٨- [ف. م. إيدن، المرجع المذكور، المجلد١، ص ٤٨، ٤٩.]

كـان السـلت في اسـكتلندا الجبليـة يعيشـون عشـائر («كلانـات» clans)، وكان كل كلان منها مالكاً للأرض التي يشغلها. ولم يكن ممثل الكلان، رئيسه، أو «الرجل الكبير» مالكاً لهذه الأرض إلا بحكم لقبه مثلما الملكة الإنكليزية مالكة لجميع أراضي البلد بحكم لقبها. وعندما أفلحت الحكومة الإنكليزية في قمع الحروب الداخلية بين هؤلاء «الرجال الكبار» وفي قطع دابر غزواتهم الدائمة لأراضي اسكتلندا السهلية، لم يقلع رؤساء الكلانات إطلاقاً عن حرفتهم اللصوصية السابقة؛ ولم يتغير سوى شكل هذه الحرفة. ومن تلقاء أنفسهم، حولوا حقهم في الملكية بحكم اللقب إلى حق في الملكية الخاصة؛ وحين اصطدموا بمقاومة أفراد الكلانات العاديين، قرروا طردهم من الأرض بالعنف السافر. «وعلى الأساس نفسه، كان بوسع ملك إنكلترا أن يدعي بحق طرد رعاياه إلى البحر»؛ هذا ما يقوله البروفسور نيومان. (٥٩)

وهذه الثورة التي بدأت في اسكتلندا إثر الانتفاضة الأخيرة التي قام بها أنصار الطامح بالعرش (٦٠)، إنما يمكن تتبع أطوارها الأولى في أبحاث السيد جيمس ستيوارت (٦١) وجيمس أندرسون (٦٢)، ففي القرن الثامن

٥٩- ف. و. نيومان [محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن، ١٨٥١]، ص١٣٢.
F.W.Newman. [«Lecture on Political Economy». London. (1851], p.132).

٦٠- [المقصود هنا الانتفاضة التي قام بها أنصار سلالة ستيوارت الملكية في ١٧٤٥ و١٧٤٦ مطالبين بتصيب المسمى «المدعي الشاب بالعرش» تشارلز إدوارد على عرش إنكلترا. وقد عكست الانتفاضة في الوقت نفسه احتجاج الجماهير الشعبية في اسكتلندا وإنكلترا على استثمارها من قبل أسياد الأراضي وعلى انتزاع أراضيها بالجملة. بعد قمع الانتفاضة من قبل جيش إنكلترا النظامي، أخذ نظام «الكلانات» (العشائر) في اسكتلندا الجبلية يتفسخ بسرعة، كما اشتد طرد الفلاحين من الأراضي.]

٦١- يقول ستيوارت: «إنّ ريع قطاعات الأرض هذه» - (وستيوارت يخطئ هنا إذ يصنف الإتاوة التي يدفعها «التاكسمانات» (*) لرئيس الكلان ضمن مقولة «الريع العقاري» الاقتصادية) - «ريعٌ زهيد جداً بالنسبة إلى أبعادها؛ أما فيما يخص عدد الأفراد الذين يعيشون من الاستئجار، فقد يتبين أن قطعة الأرض الصغيرة في

عشر طردوا «الغيليين»[٦٣] من أراضيهم، وفضلاً عن ذلك حرموا عليهم الهجرة، لأنهم أرادوا أن يسوقوهم بالعنف إلى غلاسكو وإلى المدن الصناعية الأخرى. [٦٤] ومثالاً على الطريقة السائدة في القرن التاسع عشر[٦٥] نأخذ هنا عمليات «التطهير» التي قامت بها دوقة ساترلند

الأنحاء الجبلية من اسكتلندا تطعم من الناس ما يزيد عشر مرات عما تطعمهم أرض لها القيمة ذاتها في أغنى الأقاليم». جيمس ستيوارت، «بحث في مبادئي الاقتصاد السياسي»، لندن، ١٧٦٧، المجلد١، الفصل ١٦، ص ١٠٤. (James Steuart «An Inquiry into the Principles of Political Oeconomy». London 1767. v.I. ch. XVI. p. 104.)

(*) [«التاكسمانات» (Taksmen): هو المصطلح الذي كان يستخدم في نظام العشيرة (الكلان) في اسكتلندا، للإشارة إلى الشيوخ التابعين مباشرةً إلى اللورد الاسكتلندي (laird)، أي زعيم الكلان (الرجل العظيم «the great man»). حيث يمنح هذا الأخير إلى الشيوخ التابعين له الأرضَ، أو «التاك» (tak)، التي كانت ملكية للعشيرة بأكملها، وبمقابل ذلك يدفع له هؤلاء التاكسمانات الشيوخ إتاوةً صغيرة. وعندما تفكك نظام الكلان العشائري، أصبح اللورد الاسكتلندي مالك أرض عادي، وتحوّل التاكسمانات إلى مزارعين رأسماليين.]

٦٢- جيمس أندرسون، «ملاحظات حول وسائل إثارة روح الصناعة الوطنية..إلخ»، إدنبرة، ١٧٧٧. (James Anderson «Observations on the Means Exciting a spirit of National Industry etc.». Edinburgh. 1777.)

٦٣- [الغيليين (Gaels): السكان الأصليون للمناطق الجبلية الشمالية والغربية من اسكتلندا، متحدرون من السلت (Celts) القدماء.]

٦٤- في عام ١٨٦٠، نقل المنتزعة ملكيتهم بالعنف إلى كندا، ناهيك عن أنهم أغدقوا عليهم بالوعود الكاذبة. وقد هرب بعضهم إلى الجبال وإلى الجزر المجاورة. فنظموا مطاردتهم بواسطة رجال البوليس، ولكنهم استطاعوا أن يهربوا بعد الاشتباك.

٦٥- في عام ١٨١٤، كتب بيوكينن، معلق آدم سميث، يقول: «في المقاطعات الجبلية، يقلب نظام الملكية القديم يومياً بالعنف.. إن سيد الأرض لا يأبه للمستأجرين الوراثيين» (وهذا التعبير يستخدم هنا أيضاً بصورة غير صحيحة) «بل يسلم الأرض لمن يدفع مقابلها أكبر بدل إيجار. وإذا حسن هذا الأخير الأرض، طبق على الفور

(Sutherland). وما إن آلت مقاليد الحكم إلى هذه السيدة، ذات الاطلاع الواسع على قضايا الاقتصاد السياسي، حتى قررت أنْ تَشْرَعَ، على الفور، بعلاج اقتصادي جذري وتُحوِّل جميعَ أراضي الدوقية إلى مراعٍ من أجل الأغنام، وهي أراضٍ كان عدد سكانها قد انخفض إلى 15000 نسمة بسبب إجراءات سابقة مماثلة. فمنذ عام 1814 وحتى عام 1820، جرى، بدأب وانتظام، طرد واستئصال هؤلاء السكان الـ 15000 – أي حوالي 3000 عائلة – وتم تدمير وحرق جميع قراهم، وتحويل جميع حقولهم إلى مراع. وأرسل الجنود البريطانيون للتنكيل بهم، حتى بلغ الأمر بهم حد خوض معارك حقيقية ضد السكان المحليين. وقد أحرقوا عجوزاً في كوخها لأنها رفضت مغادرته. وعلى هذا النحو، استملكت هذه السيدة [دوقة ساترلند] 794000 إكر من الأرض التي كانت تخص الكلان منذ زمن بعيد سحيق. وخصصت للسكان المطرودين زهاء 6000 إكر من

نظاماً زراعياً جديداً. لأن الأرض التي كان يسكنها من قبل الفلاحون الصغار، صارت مسكونة وفقاً لكمية الإنتاج الحاصل فيها؛ وفي ظل النظام الجديد للزراعة المحسنة والريع المتزايد، يحاولون الحصول على أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر ممكن من النفقات. ولهذا الغرض يستبعدون جميع الأيدي التي لم تعد نافعة.. والمطرودون من مساقط رؤوسهم يفتشون عن وسائل العيش في المدن الصناعية،.إلخ». (ديفيد بوكانان، ملاحظات..إلخ، إدنبرة، ١٨١٤، المجلد ٤، ص ١٤٤). (David Buchanan «Observation on etc. A Smith's Wealth of Nations». Edinburgh, 1814. v.IV. p.144). «انتزع النبلاء الاسكتلنديون ملكية العائلات الفلاحية، ورموا بها كالعشب الضار؛ وهم يعاملون القرى وسكانها كما يعامل الهنود الحمر المتعطشون لأخذ الثأر أو كما الوحوش الكاسرة.. يباع المرء بجلد غنم، وحتى بسعر أرخص من ذلك.. لقد ورد في مجلس المونغوليين اقتراح بإبادة السكان وتحويل أراضيهم إلى مراع عند غزو أقاليم الصين الشمالية. وقد طبق كثيرون من أسياد الأراضي في اسكتلندا الجبلية هذا المشروع في بلدهم بالذات على أبناء بلدهم». (جورج إنزور، بحث حول سكان الأمم، لندن، ١٨١٨، ص ٢١٥، ٢١٦). (George Ensor. «An Inquiry concerning the Population of Nations». London. 1818, p.215.216).

الأرض عند شاطئ البحر، أي إكرين لكل عائلة. وهذه الإكرات الـ 6000 كانت من قبل خالية، ولم تكن تعود على مالكيها بأي دخل. وقد أظهرت الدوقة من مشاعر الشهامة والنبل ما حملها على تأجير الأرض مقابل شلنين و6 بنسات (٦٦) عن كل إكر بالمتوسط لأفراد الكلان أنفسهم الذين بذلوا دماءهم خلال قرون وقرون من أجل عشيرة هذه السيدة. وقد قسمت هذه السيدة كل الأرض المنهوبة من الكلان إلى 29 مزرعة كبيرة معدة لتربية الغنم، مع العلم أنه كانت تعيش في كل مزرعة عائلة واحدة وحيدة وكان معظم هذه العائلات يتألف من أجراء زراعيين عند المزارعين الإنكليز. وفي عام 1825، كان 131000 رأس غنم قد حلت محل 15000 من «الغيليين». وقد حاول قسم من السكان الأصليين المطرودين إلى شاطئ البحر أن يعيشوا من صيد السمك. فتحولوا إلى برمائيين وعاشوا، كما يقول أحد المؤلفين الإنكليز (٦٧)، نصفهم على الأرض ونصفهم الآخر في الماء، ولكن الأرض والماء معاً كانا لا يؤمِّنان لهم سوى نصف عيشهم. (٦٨)

٦٦- [عملات: الجنيه الاسترليني (باون) = ٢٠ شلن، والشلن = ١٢ بنس (عُدِّل إلى ١٠ بنسات في القرن العشرين).]

٦٧- [المؤلف الذي قصده ماركس هنا هو ر. سومرز، «رسائل من المرتفعات...»، لندن، إدنبرة، غلاسكو، ١٨٤٨، ص ٨٤. (R. Somers, Letters from the Highlands..., London, Edinburgh, Glasgow, 1848, p. 84).]

٦٨- عندما نظمت دوقة ساترلند الحالية استقبالاً فخماً حافلاً في لندن للمسز بيتشر ستو، مؤلف كتاب «كوخ العم توم»، لكي تبرهن عن عطفها على الزنوج والعبيد في الجمهورية الأمريكية، - هذا العطف تناسته، مع سائر الأرستقراطيات، عن تعقل وتبصر، إبان الحرب الأهلية، وذلك عندما تعاطفت جميع القلوب الإنكليزية «النبيلة» مع مالكي العبيد - عرضت في صحيفة «New-York Tribune» كيف يعيش عبيد ساترلند نفسها) (وقد استشهد كيري بقسم من مقالي في «تجارة العبيد»، فيلادلفيا، ١٨٥٣، ص ٢٠٢، ٢٠٣. «the Slave Trade», (Philadelphia, 1853, p.202.203). وقد أعيد نشر هذا المقال في جريدة اسكتلندية، فاستثار جدالاً حاداً بين هذه الجريدة وبين متملقي ساترلند الوشاة.

ولكن محنة جديدة أشد وطأة كانت تنتظر «الغيليين» البواسل لقاء خضوعهم الرومنسي الجبلي إلى «رجال» الكلان «الكبار». فقد شم «الرجال الكبار» رائحة السمك، واستشفّوا فيها شيئاً ما رابحاً، فأجّروا ساحل البحر لكبار تجار السمك اللندنيين. وللمرة الثانية طُرد «الغيليون». (٦٩)

ولكن قسماً من مراعي الغنم يتحول هو أيضاً، في آخر المطاف، إلى حدائق للصيد. ولا توجد في إنكلترا، كما هو معلوم، غابات حقيقية. ولذا يغدو الأيل البري الذي يعيش في حدائق الأرستقراطيين بمثابة حيوان داجن، ويسمن مثل المسنين اللندنيين. إن اسكتلندا هي آخر ملجأ لهذا «الولع النبيل». كتب سومرس في عام 1848 يقول:

«اتسعت مساحة الغابات بصورة ملحوظة في المناطق الجبلية (٧٠)، فهنا، على إحدى ضفتي نهر «هيك»، ترون غابة غلينفيش الجديدة،

[يشير ماركس هنا إلى مقاله: «الانتخابات – الضبابية المالية – دوقية سوترلند والعبودية». «Elections», «Financial Clouds», «The Duchess of Sutherland and Slavery».]

٦٩- وعن هذه التجارة السمكية نجد معطيات طريفة عند ديفيد أوركهارت في «الملف، سلسلة جديدة»(*) («Portfolio. New Series»). ثم إن ناساو و. سينيور، في مؤلفه المذكور آنفاً، والصادر بعد وفاته، [«مجلات، أحاديث، وأبحاث تتعلق بإيرلندا، لندن، ١٨٦٨. «Journals, Conversations and Essays relating to Irland, London, 1868. »] يصف «التدابير في ساترلندشاير بأنها عملية من أنفع وأفضل عمليات «التطهير» (Clearings) التي عرفتها البشرية».

(*) [«مرتفعات اسكتلندا»، في: «الملف. ديبلوماتك ريفيو»، لندن، العدد ١٥، ١ أوكتوبر ١٨٤٤، ص ٣٦٠ – ٣٦٦. وقد كان أوركهارت Urquhart هو ناشر هذه الدورية.]

٧٠- في غابات الأيل («deer forests»)، أو «حدائق الصيد» الإسكتلندية، لا توجد أي شجرة. فإنهم يطردون الغنم منها، وعوضاً عنها، يسوقون الأيائل إلى الجبال العارية ويطلقون على هذه الجبال اسم «deer forests». وهكذا لا وجود هنا حتى للعناية بالغابات.

وهناك على الضفة الأخرى، ترون غابة أردفيريك الجديد. وهناك أيضاً، يقع أمام أنظاركم بليك ـ ماونت، وهو براح شاسع أنشئ مؤخراً. ومن الشرق إلى الغرب، من أطراف أبردين حتى صخور أوبان، يمتد الآن شريط متصل من الغابات، بينما تقع الغابات الجديدة في الأنحاء الأخرى من البلد الجبلي في لوك- اركييغ وغلينهاري وغلينموريستون، ..إلخ.. إن تحويل الأرض إلى مراع للغنم.. قد طرد «الغيليين» إلى أراض أقل خصباً.. والآن بدأ الأيل يزيح الغنم، الأمر الذي يعرض الغيليين لفقر أشد مدعاة لليأس.. ولا يمكن لحديقة الصيد وللشعب أن يتعايشا جنباً إلى جنب. لا بد أن يزول أحدهما. فإذا ازدادت أماكن الصيد، في الربع القادم من القرن، من حيث العدد والمساحة بنفس القدر الذي ازدادت فيه في الربع الماضي من القرن، فإن أي «غيلي» لن يبقى في أرضه الأصلية. وهذه الحركة بين مالكي الأراضي في الأنحاء الجبلية قد نجمت جزئياً عن الموضة، والنزوات الأرستقراطية، والولع بالصيد..إلخ، وجزئياً عن المتاجرة بالحيوانات البرية بغية الكسب وحسب. لأنّ قطّاع الأرض الجبلية المخصص لأجل الصيد يتبين عملياً، وفي كثير من الحالات أنّه يُدرُ دخلاً أكثر بما لا يقاس من القطاع المحول إلى مرعى لأجل الغنم.. إن الهاوي الذي يفتش عن مكان للصيد، مستعد لعرض الثمن الذي يسمح به كيس نقوده.. إن المصائب التي نزلت باسكتلندا الجبلية، ليست أقل هولاً من المصائب التي نزلت بإنكلترا، جراء سياسة الملوك النورمنديين. حصلت بعض الحيوانات البرية على مجال أرحب، ولكنهم في المقابل يضيقون المجال على البشر أكثر فأكثر.. وينتزعون من الشعب حرية تلو أخرى.. ويتفاقم الاضطهاد يوماً بعد يوم. ويقوم المالكون بعملية «التطهير» وطرد السكان بوصفها مبدأ ثابتاً، وبوصفها ضرورة زراعية تكنيكية، مثلما يقتلعون الأشجار والأدغال في الأراضي العذراء في أميركا وأستراليا؛ وهذه العملية تجري بصورة هادئة وعملية». (٧١)

٧١- روبرت سومرز «رسائل من المرتفعات، أو مجاعة عام ١٨٤٧»، ص ١٢ - ٢٨، ومواضع أخرى من الكتاب ↵

إنَّ نهبَ أموالِ الكنيسة، وانتزاعَ أراضي الدولة بالاحتيال، واختلاسَ الملكية المشاع بالاغتصاب والقسر، وبالإرهاب القاسي، وتحويلَ الملكية الإقطاعية وملكية الكلانات إلى ملكية خاصة عصرية، هذه هي طرائق التراكم الأولي الهانئة المتنوعة.

---

٩) Robert Somers. «Letters from the Highlands; or, the Famine of 1847», London, 1848, p.12-28 passim. نشرت هذه الرسائل للمرة الأولى في Times، وبديهي أن الاقتصاديين الإنكليز قد فسروا الجوع الذي أصاب «الغيليين» في ١٨٤٧ بتزايد عددهم. على كل حال «ضغط» «الغيليون»، كما ترون، على وسائل عيشهم. أما في ألمانيا، فإن «تطهير العقارات» أو «Bauernlegen» كما أسمي هنا، قد تطور بقوة خاصة بعد حرب الثلاثين سنة (*) ثم استثار في عام ١٧٩٠ انتفاضات فلاحية في إمارة سكسونيا (**). كذلك انتشر في ألمانيا الشرقية، وفي أغلبية أقاليم بروسيا، في عهد فريدريك الثاني، للمرة الأولى، حق الملكية للفلاحين. فبعد أن استولى على سيليزيا، أكره مالكي الأراضي فيها على ترميم بيوت الفلاحين، ومستودعات المحاصيل الزراعية، وخلافها، وعلى تقديم الماشية والأدوات للاستثمارات الفلاحية (***). فقد كان بحاجة إلى الجنود من أجل الجيش وإلى دافعي الضرائب من أجل الخزينة. أما إلى أي حد كانت حياة الفلاح جيدة في عهد فريدريك الثاني بنظامه المالي الشنيع وإدارته التي كانت عبارة عن خليط من الاستبداد والدواوينية (البيروقراطية) والإقطاعية، فتدل عليه كلمات ميرابو، نصير فريدريك المتحمس: «يشكل الكتان إحدى ثروات الزارع الرئيسية في ألمانيا الشمالية. ولكنه، لسوء حظ البشرية، لا يشكل غير وسيلة ضد الفقر المدقع، وليس مصدراً للرفاه. فإن الضرائب المباشرة والمكوس والأتاوى من كل شكل ونوع تخرب الفلاح الذي يدفع، فضلاً عن ذلك، ضرائب غير مباشرة عن كل ما يشتريه.. وزيادة في الطين بلة، لا يجوز له بيع منتوجه حيث يريد وبالثمن الذي يريد، ولا يجوز له شراء المنتوجات الضرورية له من التجار الذين يوافقون على بيعها بأنسب ثمن له. إن جميع هذه الملابسات تخربه شيئاً فشيئاً؛ وليس في وسعه أن يسدد الضرائب المباشرة إذا لم يتعاط الغزل، والغزل يشكل بالنسبة إليه عوناً ضرورياً يتيح له الاستفادة من قوى زوجته وأولاده وخدمه وخادماته وقوته بالذات. ولكن أي حياة حقيرة حتى مع هذا العون! ففي الصيف يشتغل في الحراثة وفي جمع المحصول مثل المحكوم بالأشغال الشاقة، وينام في التاسعة مساء ويستيقظ في الساعة الثانية صباحاً، لكي يتمكن من القيام بكل الأعمال الضرورية. وفي الشتاء ↵

وبهذه الطريقة أمكن كسب المجال من أجل الزراعة الرأسمالية ووضع الأرض تحت سلطة الرأسمال.

↰ يجب عليه أن يجدد قواه مستفيداً من فترة أطول للاستراحة، ولكن الحبوب للخبز والبذار لا تكفيه إذا باع قسماً من إنتاجه لكي يسدد الضرائب. ولهذا يتعين عليه أن يغزل لكي يسد هذا النقص.. وأن يغزل بأقصى جهد. ولهذا ينام الفلاح في الشتاء عند منتصف الليل أو عند الساعة الواحدة ليلاً ويستيقظ في الساعة الخامسة أو السادسة صباحاً، وينام في التاسعة مساء ويستيقظ في الساعة الثانية صباحاً، وهكذا يومياً طوال حياته كلها باستثناء أيام الآحاد.. إن هذا التيقظ مفرط الطول وهذا الكدح المفرط يستنفدان قوى المرء؛ ولهذا السبب يشيخ الرجال والنساء في القرى أسرع بكثير مما في المدن» (ميرابو Mirabeau، المرجع المذكور، المجلد الثالث، ص٢١٢ وما يليها).

إضافة إلى الطبعة الثانية: في نيسان (أبريل) ١٨٦٦، أي بعد مرور ١٨ سنة على صدور مؤلف روبرت سومرس المذكور آنفاً؛ تلا البروفيسور ليون ليفي في جمعية الفنون والحرف تقريراً عن تحويل مراعي الغنم إلى حدائق للصيد. وقد تحدث عن مدى تحويل اسكتلندا الجبلية إلى صحراء، وقال فيما قاله: «إن طرد السكان وتحويل الأراضي إلى مراع لأجل الغنم كانا أسهل وسيلة للحصول على دخل دون أي نفقات.. وقد أصبحت الاستعاضة عن مراعي الغنم بحدائق الصيد ظاهرة عادية في اسكتلندا الجبلية. فالحيوانات البرية تطرد الغنم مثلما كانوا من قبل يطردون الناس بقصد تطهير المكان من أجل الغنم.. وفي وسعك أن تمضي من عقارات الكونت دالهوزي في فورفارشاير حتى جون- أوغروتس ضمناً دون أن تخرج من الغاب. وفي كثير» (من هذه الغابات) «تعيش الثعالب والقطط البرية والدلق والظرابين وبنات عرس والأرانب الجبلية منذ زمن بعيد؛ أما الأرانب البرية والسناجب والجرذان، فإنها لم تظهر هناك إلا في الآونة الأخيرة. إن مساحات شاسعة من الأراضي، ترد في الإحصاءات الاسكتلندية كمروج فائقة الغنى والسعة، لا تتناولها أي حراثة ولم يجر عليها أي تحسين، وهي بشكل خاص موضع تسلية في الصيد لعدد قليل من الأفراد، تسلية لا تدوم في السنة سوى بضعة أيام». (****)

وقد كتبَتْ «الاقتصادي» اللندنية «Economist» في ٢ حزيران (يونيو) ١٨٦٦ تقول: «تورد جريدة اسكتلندية في عداد أنباء الأسبوع الأخير، النبأ التالي: «إن مزرعة من خيرة مزارع الغنم في ساترلندشاير عرض مقابلها مؤخراً عند انتهاء مدة العقد ١٢٠٠ جنيه استرليني كريع سنوي قد حولت إلى حديقة للصيد!». إن الغرائز الإقطاعية تتجلى ↲

ومن خلال تدفق البروليتاريا، الموضوعة خارج القانون، على المدن، تمّ خلق ما يلزم الصناعة في المدينة.

---

٦ كما في زمن الفتح النورماندي.. عندما تم تدمير ٣٦ قرية لأجل إنشاء غاب جديد مكانها.. إن مليوني إكر، بينها بضع مناطق فائقة الخصب في اسكتلندا، قد حولت كلياً إلى صحراء. إن العشب الذي كان ينمو في مروج غلين — تيلث كان يعتبر أكثر الأعشاب غذائية في كونتية بيرت؛ وحديقة الصيد في بن — أولدر كانت تعطي فيما مضى أفضل عشب في دائرة بادينوك الشاسعة؛ وكان قسم من غاب بليك– ماونت أفضل مرعى في اسكتلندا للأغنام السوداء. وفي وسع المرء أن يكوّن لنفسه فكرة عن مقاييس الرقعة المحولة إلى براح من أجل هواة الصيد، بالاستناد إلى الواقع التالي وهو أن هذه الرقعة أوسع بكثير من كل كونتية بيرت. أما مبلغ الخسارة التي تلحق البلد من جراء هذا التخريب بالعنف، فإنه يتبين من الأمر التالي وهو أنه يمكن رعي ١٥٠٠٠ رأس من الغنم في أرض غاب بن– أولدر، وأن مساحة هذا الغاب لا تشكل سوى جزء من ثلاثين جزءاً من كل أراضي الصيد في اسكتلندا.. وكل أرض الصيد هذه أمست غير منتجة إطلاقاً.. كأنما غطتها مياه بحر الشمال. كان ينبغي أن تضع يد القانون القوية حداً لهذا الإنشاء الصناعي للبراح والخلاء من الأراضي».

(*) [حرب الثلاثين سنة (١٦١٨ – ١٦٤٨): حرب أوروبية، تحالف فيها البابا، مع الحكّام الإسبان والنمساويين من آل هابسبورغ، مع الأمراء الألمان الكاثوليك، تحت راية الكاثوليكية، وشنوا حرباً ضد البلدان البروتستانتية: بوهيميا، الدنمارك، السويد، وجمهورية هولندا، وعدد من الولايات الألمانية البروتستانتية. كانت ألمانيا ساحة المعارك الرئيسية في هذا الصراع، وبؤرةً لمطامع النهب وفرض السيادة الإقليمية. أدّت معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) إلى إنهاء التفرّق السياسي لألمانيا.]

(**) [الانتفاضة التي بدأت في شهر آب/أوغسطس ١٧٩٠، وتمّ قمعها من قبل جنود الجيش النظامي، في أوائل أيلول.]

(***) [قارن: ج. فرايتاغ، «صورة جديدة من حياة الشعوب الألمانية، لايبزيغ»، ١٨٦٢، ص ٣٨ – ٣٩. (G. Freytag, Neue Bilder aus dem Leben des deutschen Volkes, Leipzig, 1862, pp. 38-39).]

(****) [انظر «مجلة جمعية الفنون...»، المجلد ١٥، لندن، ٢٣ آذار/ مارس، عام ١٨٦٦، ص ٣٢٧. (Journal of the Society of Arts..., Vol. 15, London, March 23, 1866, p. 327).]

3- التشريع الدموي ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر ضد المنتزعة ملكيتهم - قوانين تخفيض الأجرة

إن أولئك المطرودين إثر حل العصائب الإقطاعية، والمفصولين عن الأرض جراء عملية انتزاعها منهم بالعنف، والمتكررة بين الفينة والأخرى؛ هذه البروليتاريا الموضوعة خارج القانون، لم تكن المانيفكتورة الناشئة تبتلعها بنفس السرعة التي رأت فيها النور. ومن جهة أخرى، لم يستطع أولئك الذين انتزعوا فجأة من نمط حياتهم الأليف، أن يتعودوا بنفس الفُجَاءَة على ضبط وضعهم الجديد، فصاروا فقراء وقطاعي طرق ومشردين بالجملة، إما بدافع الميل، وإما، في معظم الحالات، تحت ضغط الظروف. ولهذا صدرت في أواخر القرن الخامس عشر وفي سياق القرن السادس عشر كله في جميع بلدان أوروبا الغربية قوانين دموية ضد التشرد. إن آباء الطبقة العاملة الحالية قد تعرضوا قبل غيرهم للعقاب لأنهم جُعِلُوا رغماً عنهم متشردين وفقراء. وكان القانون يعتبرهم مجرمين «متطوعين» أي برغبتهم، انطلاقاً من الفرضية التي تزعم أنه كان في وسعهم، إذا ما رغبوا، أن يواصلوا العمل في ظل الظروف القديمة التي زالت من الوجود.

في إنكلترا بدأ هذا التشريع في عهد هنري السابع. وبموجب مرسوم هنري الثامن الصادر في عام 1530 [٧٢]، يحصل المتسولون

٧٢- [المقصود «قانون موجّه لكيفية تنظيم شؤون المسنين، والفقراء، والعَجَزة، المضطرين للعيش على الصَّدَقات، ولكيفية معاقبة المتشردين والمتسولين.»، (An Act Directing How Aged, Poor, and Impotent Persons, Compelled to Live by Alms, shall be Ordered; and How Vagabonds and Beggars shall be Punished). البيانات المقتبسة من قبل ماركس أدناه، مصدرها مؤلَّف ف. م. إيدن «حالة الفقراء...»، المجلد١، لندن، ١٧٩٧، الصفحات ٨٢، ٨٣-٨٧، ١٠٠-١٠٣، ١٣٩-١٤٠].

الشيوخ والعُجَّز على رخصة تأذن لهم بالاستعطاء. وذلك بعكس المتشردين الذين ما يزالون قادرين على العمل، والذين فرَضَ المرسوم عليهم عقوبة الجَلْد والسجن. كان ينبغي ربطهم إلى عربة وجلدهم إلى أن يسيل الدم على أجسادهم، وبعد ذلك ينبغي أخذُ تعهّدٍ منهم بأنْ يعودوا إلى مسقط رأسهم، أو إلى المكان الذي أمضوا فيه السنوات الثلاث الأخيرة و«بالانصراف إلى العمل» (to put himself to labour)، فيا للسخرية القاسية! إن المرسوم الصادر في السنة السابعة والعشرين من عهد هنري الثامن يبعث هذه الأحكام السابقة ويعززها بجملة من الإضافات [٧٣]. وفي حال العودة إلى التشرد، كان يكرر الجلد، ويقطع نصف الأذن إضافة إلى ذلك؛ أما إذا ضبط المتشرد للمرة الثالثة، فكان يعاقب بالإعدام بوصفه مجرماً خطيراً وعدواً للمجتمع.

وقد أصدر إدوارد السادس في عام 1547 [٧٤]، أي في العام الأول بالذات من حكمه، قانوناً يجعل من كل من يتهرب من العمل عبداً لمن يشي به بوصفه متسكعاً. ويتوجب على السيد أن يقدم لعبده الخبز والماء والحساء ونفايات اللحم التي يراها مناسبة. ويحق للسيد، بواسطة الجلد والتقييد بالسلاسل، أن يجبر عبده على القيام بأي عمل كان، مهما كان منفراً. وإذا غاب العبد من تلقاء نفسه أسبوعين، حكم عليه بالعبودية مدى الحياة، ودمغوا جبهته أو خده بدمغة «S». وإذا هرب للمرة الثالثة، أعدموه بوصفه مجرماً سياسياً. وفي مقدور السيد أن يبيعه، ويوصي به بالإرث، ويؤجره كما يُؤَجَّر أيّ مُلْكٍ منقول أو أي حيوان داجن. وإذا عزم العبيد على القيام بعمل ضد أسيادهم، عوقبوا كذلك بالإعدام. وقضاة الصلح ملزمون بالتفتيش عن العبيد الفارين، بناء على طلب أسيادهم.

٧٣- [المقصود «قانون معاقبة المتشردين والمتسولين المُعَنِّدين»، لعام ١٥٣٥ (An Act for the Punishment of Sturdy Vagabonds and Beggars.)].

٧٤- [المقصود «قانون معاقبة المتشردين والمتسولين، وإغاثة الفقراء والعَجَزة»، لعام ١٥٤٧ (An Act for the Punishment of Vagabonds, and for the Relief of the Poor and Impotent Persons.)].

وإذا تبين أن المتشرد الفار قد تسكع ثلاثة أيام دون عمل، فإنهم يرسلونه إلى مسقط رأسه، ويرسمون على صدره بالحديد المحمى دمغة «V»، ويستخدمونه، مقيداً بالسلاسل، في أعمال الطرق وغيرها من الأعمال.

والمتشرد الذي يعطي عن مسقط رأسه اسماً غير صحيح، يعاقب بتحويله عبداً مدى الحياة للقرية المعنية أو لسكانها أو للحرفة، ويدمغ بدمغة «S»، ويحق لكل امرئٍ أن ينتزع من المتشرد أولاده ويبقيهم عنده بصفة متدربين؛ الأبناء حتى الرابعة والعشرين من العمر، والبنات حتى العشرين من العمر. وإذا هربوا، يصبحون حتى بلوغهم السن المقررة عبيداً لسيدهم المربي. ويحق لهؤلاء أن يقيدوهم بالسلاسل ويجلدوهم..إلخ. وفي وسع السيد أن يطوق رقبة عبده أو قدمه أو يده بطوق من الحديد، لكي يسهل تمييزه عن سائر العبيد، ويصعب عليه إمكانية التخفي [٧٥]. ويشير هذا القانون في قسمه الأخير إلى الحالات التي يجب فيها على الفقراء أن يشتغلوا من أجل الدائرة أو من أجل الأشخاص الذين يتعهدون بتأمين الأكل والشرب والعمل لهم. إن هذا الضرب من العبيد — عبيد الأبرشيات — قد بقي في إنكلترا حتى القرن التاسع عشر ضمناً تحت اسم «الجوالين» (roundsmen).

إن قانون إليزابيث، الصادر في عام 1572 [٧٦]، ينص على أن المتسولين ممن تجاوز الرابعة عشرة من العمر، وليس لديهم إذن بالاستعطاء، يعاقبون بالجَلد القاسي وبدمغهم بالدمغة على الأذن

٧٥- يلاحظ مؤلّف «بحث في التجارة..إلخ» («Essay on trade… etc»): «في عهد إدوارد السادس، عكف الإنكليز بكل جدية، كما يبدو، على تشجيع المانيفكتورات وتأمين العمل للفقراء. وهذا ما يتبين من قانون بديع جاء فيه أنه يجب دمغ جميع المتشردين بالدمغة»، وإلخ.. «بحث عن التجارة والتعامل التجاري»، ١٧٧٠، ص٥. («An Essay on trade and Commerce». London. 1770, p.5).

٧٦- [عنوانه «قانون معاقبة المتشردين والمتسولين، وإغاثة الفقراء والعَجَزة»، لعام ١٥٧٢ (An Act for the Punishment of Vagabonds, and for Relief of the Poor and Impotent).]

اليسرى، إلا إذا أخذهم أحدٌ ما للخدمة عنده لمدة سنتين. وفي حال كرر متسول، فوق الثامنة عشرة من العمر، تسوله ثانيةً، فينبغي إعدامه، إلا إذا أخذه أحدهم للخدمة عنده لمدة سنتين، أما من يقبض عليهم للمرة الثالثة، فيعدمون بلا شفقة ولا رحمة كمجرمين سياسيين. كذلك ينص القانون الصادر في السنة الثامنة عشرة من عهد إيليزابيث (في فصله 13) والقانون الصادر في عام 1597 (٧٧)، على أحكام مماثلة. (٧٨)

٧٧- [المقصود القانونين التاليين: «قانون لتشغيل الفقراء ولتجنب التبطُّل»، لعام ١٥٧٦ (An Act for the Setting of the Poor on Work, and for the Avoiding of Idleness). و«قانون لمعاقبة المحتالين، والمتشردين، والمتسولين المُعنِّدين»، لعام ١٥٩٧ (An Act for the Punishment of Rogues, Vagabonds, and Sturdy Beggars).]

٧٨- يقول توماس مور في كتابه «يوتوبيا» (Utopia): «وهكذا يحدث أن يكون شخصٌ جشعٌ لا يشبع، وهو طاعون حقيقي على وطنه، يجمع في يديه آلاف الإكرات من الأراضي ويطويها بسور أو بسياج، أو يدفع المالكين، بما يقوم به من أعمال العنف والتضييق، إلى حد أن يضطروا إلى بيع ممتلكاتهم. وبأسلوب أو آخر، وبطريقة من الطرق، يضايقونهم، فيضطرون، في آخر المطاف، إلى النزوح. هؤلاء الناس الفقراء، البسطاء، التعساء! الرجال والنساء والزوجات، اليتامى والأرامل، الأمهات اللواتي يتملكهن اليأس مع أطفالهن الرضع، جميع أهل البيت، المفتقرون إلى وسائل العيش، ولكنهم الكثيرون لأن الزراعة كانت تتطلب كثرة من الأيدي العاملة. إنهم ينصرفون، أقول أنا، ويغادرون مساقط رؤوسهم الأليفة، ولا يجدون المأوى في أي مكان. إن بيع جميع أدواتهم المنزلية، رغم أنه لا قيمة كبيرة لها، من شأنه أن يعود عليهم ببعض العون في ظروف أخرى: ولكنهم، وقد قذف بهم إلى الشارع فجأة، يضطرون إلى بيع مقتنياتهم بأسعار زهيدة جداً. وعندما ينفق هؤلاء الجوالون التعساء كل ما يملكون حتى آخر قرش، فقولوا لي، وحق الرب، ماذا يبقى لهم أن يفعلوا غير السرقة؟ ولكنهم في هذه الحال يشنقونهم حسب جميع أحكام القانون، أو غير الاستعطاء؟ ولكنهم في هذه الحال يزجون بهم في السجن بصفتهم متشردين لأنهم يتسكعون بلا عمل: يتهمونهم بالعطالة، وهم الذين لا يريد أي إنسان أن يعطيهم عملاً، مهما بذلوا من جهد للحصول عليه». ومن عداد هؤلاء المطرودين المساكين الذين أكرهوهم حقاً وفعلاً، كما قال توماس مور، على اللجوء إلى السرقة، «أعدم في عهد هنري الثامن ٧٢٠٠٠ من السارقين الكبار والصغار». (هولنشيد «وصف

في عهد يعقوب الأول [(٧٩)]، كان الشخص المتسكع والمستعطي يعتبر متشرداً. وكان قضاة الصلح في «الجلسات الصغيرة» [(٨٠)] (Petty Sessions)، مخولين بمعاقبة هؤلاء المتشردين بالجلد العلني وبالسجن: المقبوض عليهم للمرة الأولى 6 أشهر، وللمرة الثانية سنتين. وفي السجن

إنكلترا» «Holinshed, «Description of England المجلد١، ص١٨٦)(*).

وفي زمن إيليزابيث، «كانوا يشنقون المتشردين صفوفاً كاملة، ولم تكن تمضي سنة من دون أن يشنقوا منهم في هذا المكان أو ذاك ٣٠٠ أو ٤٠٠ شخص». (سترايب، «سجلات الإصلاح وتأسيس الدين وأحداث أخرى في كنيسة إنكلترا خلال الحكم السعيد للملكة إليزابيث»، الطبعة الثانية، ١٧٢٥، المجلد٢. Strype's «Annals of the Reformation and Establishment of Religion and other Various Occurrences in the Church of England during Queen Elisabeth's Happy Rein», 2nd ed.,1725.v.II). وحسب سترايب هذا نفسه، أعدم في سومرست-شاير، في غضون عام واحد فقط، ٤٠ شخصاً، ودمغ ٣٥ بالدمغة، وعوقب ٣٧ بالجلد، وأخلي سبيل ١٨٣ من «السفلة المسعورين». ومع ذلك، كما يقول سترايب، «لم يشكل هذا العدد الكبير من المتهمين حتى خُمس جميع المجرمين الفعليين، وذلك بسبب من تغاضي قضاة الصلح وشفقة الشعب السخيفة». ويضيف قائلاً: «ولم يكن الحال في كونتيات إنكلترا الأخرى أفضل مما في سومرست-شاير، بل إنه كان أسوأ بكثير في عدد كبير منها». (**)

(*) [يحيل ماركس هنا إلى و. هاريسون «وصف إنكلترا» في: المجلدين الأول والثاني من «المُدوَّنات» Chronicles، أول من جمعها ونشرها ر. هولنشيد R. Holinshed، و. هاريسون W. Harrison، وآخرون، لندن، ١٥٨٧.]

(**) [ج. سترايب «مدوَّنات تأريخ موجزة للكنيسة والدولة». (J. Strype, Brief Annals of the Church and State) والبيانات مستقاة من «ف. م. إيدن حالة الفقراء...»، المجلد١، لندن، ١٧٩٧، ص١١١، ١١٢.]

٧٩- [يعقوب الأول Jakob I (وكان يلقب أيضاً James I): هو ملك إنكلترا في الفترة (١٥٦٦ – ١٦٢٥).]

٨٠- [«الجلسات الصغيرة» (petty sessions): الاسم الذي يطلق على محكمة قضاة الصلح في إنكلترا، وهي تحاكم الجُنَح، والمخالفات الصغيرة، وفقاً لإجراءات تشريعية مبَسَّطة.]

يتعرضون للجلد حسبما يشاء قاضي الصلح من مرات وجلدات.. أما المتسكعون الخطرون والذين يستحيل إصلاحهم، فيحكم عليهم بدمغهم، وذلك بوسم حرف «R» على الكتف اليسرى بالحديد المحمى، وبإرسالهم إلى العمل الإلزامي. وإذا ثبت مرة أخرى ارتكابهم جريمة التسول، أعدموا بلا شفقة. وقد ظلت أحكام القانون هذه سارية المفعول حتى مستهل القرن الثامن عشر ضمناً، ولم تُلغَ إلا بصدور مرسوم في السنة الثانية عشرة من عهد آنّا [٨١] (في الفصل 23 منه). [٨٢]

وكانت هنالك قوانين مماثلة في فرنسا؛ حيث أسس متشردو باريس في أواسط القرن السابع عشر ما أسمي «بمملكة المتشردين (royaume des truands). وحتى في بداية عهد لويس السادس عشر صدر مرسوم (بتاريخ 13 تموز/يوليو 1777) يقضي بإرسال كل رجل سليم الصحة يتراوح عمره بين السادسة عشرة والستين إلى الأشغال الشاقة إذا لم تكن لديه وسائل للعيش ومهنة معينة. ونص قانون شارل الخامس على إجراءات مماثلة من أجل هولندا (تشرين الأول/أكتوبر 1537)، وكذلك المرسوم الأول للولايات والمدن في هولندا الصادر في 19 آذار/مارس 1614، ولائحة الأقاليم المتحدة الصادرة في 25 حزيران/يونيو 1649، إلخ..

---

٨١ - [آنّا ستيوارت (Anna Steuart): (١٦٦٥ - ١٧١٤)، ملكة إنكلترا (١٧٠٢ - ١٧١٤).]

٨٢- [المقصود قانون العام ١٧١٣ بعنوان: «قانون من أجل اختزال القوانين المتعلقة بالمحتالين، والمتشردين، والمتسولين والأفاقين المعَنّدين، في قانون برلماني واحد؛ ومن أجل معاقبة أكثر جدوى لهؤلاء... وإرسالهم إلى حيث يجب أن يرسلوا.» (An Act for Reducing the Laws Relating to Rogues, Vagabonds, Sturdy Beggars and Vagrants, into One Act of Parliament; and for the More Effectual Punishing such Rogues,.... and Sending them whither They ought to be Sent).]

واستناداً إلى هذه القوانين الإرهابية الفظيعة، حاولوا تعويد سكان الريف، المحرومين بالعنف من الأرض والمطرودين والمحولين إلى متشردين، على التقيد بطاعة العمل المأجور، بواسطة الجَلد والدمغ والتعذيب. (٨٣)

كانت شروط العمل بصفتها رأسمال تبرز في قطب، وفي القطب المقابل كان يبرز أناس ليس لهم ما يبيعونه غير قوة عملهم بالذات. وكان يجري كذلك إكراه هؤلاء الناس على بيع أنفسهم بملء إرادتهم. ولكن لم يكن هذا كل ما في الأمر. فمع النمو المضطرد للإنتاج الرأسمالي، تتطور الطبقة العاملة التي، بحكم تربيتها وتقاليدها وعاداتها، تعترف بظروف وشروط أسلوب الإنتاج هذا كقوانين طبيعية بديهية. إن تنظيم عملية الإنتاج الرأسمالية المتطورة يحطم كل مقاومة، وإنشاء فيض نسبي من السكان على الدوام يجمد قانون الطلب على العمل وعرض العمل، ويجمد بالتالي الأجرة، ضمن حدود تناسب الرأسمال في سبيل النمو، والقوة العمياء للعلاقات الاقتصادية تُثبِّت سيطرة الرأسماليين على العمال. صحيح أن الإكراه المباشر، غير الاقتصادي، يظل موضع تطبيق، ولكن بصورة استثنائية فقط. وفي مجرى الأمور العادي، يمكن إخضاع العامل لسلطان «قوانين الإنتاج الطبيعية»، أي للتبعية حيال الرأسمال التي تخلقها ظروف الإنتاج نفسها وتضمنها وتُخلِّدها. بيد أننا نرى شيئاً آخر في العهد التاريخي الذي كان فيه الإنتاج الرأسمالي في بداية تشكله وحسب، فإن البرجوازية الناشئة تحتاج إلى سلطة الدولة، وتستخدم

٨٣- [البيانات التي أوردها ماركس أعلاه، استقاها من: إي. بوريه «بؤس الطبقات العاملة في إنكلترا وفرنسا»، باريس، ١٨٤٠، في «مُقرَّر للاقتصاد السياسي»، بروكسل، ١٨٤٣، ص ٤٩٠، ٤٩١ . ومن ك. كونينغهام، «مقال في التجارة والمعاملات التجارية»، لندن، ١٧٧٠، ص ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤ . (E. Buret's «De la misère des classes...», Paris, 1840, in: Cours d'économie politique, Bruxelles, 1843, pp. 490-91; and Q. Cunningham, An Essay on Trade and Commerce..., London, 1770, pp. 220, 222, 224).]

بالفعل سلطة الدولة من أجل «ضبط» الأجرة، أي من أجل الاحتفاظ بها قسراً في حدود تيسر ابتزاز القيمة الزائدة، من أجل تطويل يوم العمل، وإبقاء العامل نفسه في التبعية العادية للرأسمال. وفي هذا عنصر هام لما يسمى بالتراكم الأولي.

إن طبقة العمال الأجراء التي انبثقت في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، لم تكن تشكل آنذاك وفي القرن التالي، سوى جزء ضئيل جداً من السكان؛ وكان وضعها يجد لنفسه سنداً قوياً في الاستثمارات الفلاحية المستقلة في الريف والتنظيم الحرفي في المدن. وسواء في الريف أو في المدينة، كان أرباب العمل والعمال يقفون بعضهم على مقربة من بعض على الصعيد الاجتماعي، ولم يكن خضوع العمل للرأسمال إلا شكلياً، أي أن أسلوب الإنتاج نفسه لم يكن قد اكتسب طابعاً رأسمالياً صرفاً. وكان العنصر المتغير في الرأسمال يفوق كثيراً عنصرَه الثابت. وجراء ذلك، نما الطلب على العمل المأجور نمواً سريعاً مع تراكم الرأسمال، بينما لم يتبع عرض العمل المأجور الطلب عليه إلا ببطء. إن قسماً كبيراً من الإنتاج الوطني، والذي تحول فيما بعد إلى صندوق تراكم الرأسمال، كان لا يزال يدخل في ذلك الوقت في صندوق استهلاك العامل.

إنَّ التشريع المتعلق بالعمل المأجور - الذي كان يقصد، منذ البدء، استثمار العامل، وكان أبداً ودائماً، خلال تطوره اللاحق، معادياً للعامل[٨٤] - قد بدأ في إنكلترا في عهد إدوارد الثالث، بنظام العمل، الصادر في عام 1349. وفي فرنسا يقابله مرسوم عام 1350 الصادر

٨٤- يقول آدم سميث: «كلما حاول التشريع أن يسوي الخلافات بين أرباب العمل والعمال، كان أرباب العمل مستشاريه». ويقول لونغه: «الملكية هي روح القوانين». (مصادر اقتباسات ماركس هنا من: آدم سميث، «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم»، المجلد الأول، إيدينبرغ، لندن، ١٨١٤، ص ٢٣٧. ومن: لونغه «نظرية القانون المدني، أو المبادئ الأساسية للمجتمع»، المجلد١، لندن، ١٧٦٧، ص٢٣٦. (S. N. H. Linguet, Théorie des loix civiles, ou Principes fondamentaux de la société, t. I, Londres, 1767, p. 236).

باسم الملك حنّا. وقد تطور التشريعان الإنكليزي والفرنسي جنباً إلى جنب وكانا متماثلين من حيث المضمون. ولن أتناول أنظمة العمل بوصفها وسائل لتطويل يوم العمل لأنه سبق وبحثناها من هذه الناحية (الفصل الثامن، الباب الخامس).

صدر نظام العمل إثر شكاوى مجلس العموم الملحة. يلاحظ عضو من التوري بسذاجة:

«سابقاً كان الفقراء يطالبون بأجرة عالية إلى حد أنها كانت تهدد الصناعة والثروة. أما الآن فإن أجورهم منخفضة إلى حد أنها تشكل من جديد خطراً على الصناعة والثروة، وإن كان يختلف عما قبل، ولربما أفدح من ذي قبل».[٨٥]

ويقرر القانون تعريفة الأجور لأجل المدينة والريف، ولأجل العمل بالقطعة وبالمياومة. ينبغي على عمال الريف أن يؤجروا أنفسهم لسنة كاملة، أما عمال المدن، ففي «السوق الحرة». وتحت طائلة عقوبة السجن، يمنع دفع أجرة أرفع من الأجرة المعينة في النظام، مع العلم أن من يقبضون هذه الأجرة غير القانونية يتعرضون لعقاب أشد من الذي يتعرض له من يدفعونها. مثلاً، كانت المادتان 18 و19 من نظام إليزابيث بشأن المتدربين تنصان على معاقبة من يدفع أجرة أعلى من التعريفة بالسجن عشرة أيام، وعلى معاقبة من يتقاضى هذه الأجرة بالسجن ثلاثة أسابيع. ثم جاء نظام عام 1360 [٨٦] وزاد مقدار العقوبة، بل إنه خوّل أرباب العمل إجبار العمال، بواسطة القسر الجسدي، على العمل حسب

٨٥- [ج. ب. بايلز]، «سفسطة التجارة الحرة»، بقلم محام في المحكمة العليا، لندن ١٨٥٠، ص٢٠٦. ([J. B. Byles.] «Sophisms of free Trade». By a Barrister. London, 1850 .p206). وهو يضيف بخبث: «كنا دائماً على استعداد للتدخل في صالح أرباب العمل؛ ترى، أليس في مقدورنا أن نفعل شيئاً في صالح العمال؟».

٨٦- [«التشريع الخاص بالعمال، المُقَرّ، والمعدل، والنافذ» لعام ١٣٦٠ (The Statute of Labourers Confirmed, Altered, and Enforced).]

شـروط التعريفـة الـتي قررهـا القـانون. وقـد أُعلنَـت جميـعُ الجمعيـات والمعاهدات وخلافها، التي كانت توحد البنّائين والنجارين، باطلةً لا مفعول لها. كذلك اعتُبرت أحلافُ العمال جريمة فادحة ابتداء من القرن الرابع عشر حتى عام 1825 ضمناً، عندما ألغيت القوانين ضد الأحلاف [٨٧]. يتجلى روح نظام العمل الصادر في 1349 وجميع القوانين اللاحقة بسطوع في كون الدولة تقرر الحد الأقصى للأجرة فقط، ولا تقرر إطلاقاً حدها الأدنى.

في القرن السادس عشر، تردى وضع العمال كثيراً، كما هو معروف، فقد ارتفعت الأجرة النقدية، ولكنها لم ترتفع بالقدر الذي انخفضت به قيمة العملة وارتفعت به أسعار البضائع؛ وبالتالي هبطت الأجرة في الواقع. ومع ذلك، ظلت القوانين الهادفة إلى تخفيض الأجرة سارية المفعول؛ وفي الوقت نفسه كانوا يقطعون آذان أولئك الذين «لم يوافق أحد على استخدامهم» ويدمغونهم بالدمغة. وكان نظام المتدربين الصادر في السنة الخامسة من عهد إليزابيث يخول قضاة الصلح، في فصله الثالث، تقرير مستوى معين للأجرة وتعديله حسب مواسم السنة وأسعار البضائع. وقد شمل يعقوب الأول الحائكين والغازلين وجميع فئات العمال الأخرى بهذا التنظيم للعمل [٨٨]. وشمل جورج الثاني جميع المانيفكتورات بالقوانين الموجهة ضد الأحلاف العمالية.

---

٨٧ - [القوانين ضد الأحلاف: قانونان أقرهما البرلمان الإنكليزي عامي ١٧٩٩، و١٨٠٠، بحظر نشاط أية منظمات عمالية. لكن البرلمان ألغى هذين القانونين عام ١٨٢٤.]

٨٨- يتبين من أحد بنود النظام الصادر في السنة الثانية من عهد يعقوب الأول، في فصله السادس(*)، أنّ بعض صانعي الجوخ ممن كانوا في الوقت نفسه قضاة صلح قد سمحوا لأنفسهم بتقرير تعريفة الأجور في مشاغلهم ذاتها بصورة رسمية. وفي ألمانيا، كانت الأنظمة الرامية إلى تخفيض الأجور تصدر في أحيان كثيرة جداً، ولا سيما بعد حرب الثلاثين سنة (**)، «كان نقص الخدم والعمال في الأنحاء التي خلت من الناس يرهق الملاكين العقاريين كثيراً. وقد منع جميع سكان الريف من تأجير الغرف للرجال والنساء العازبين. وكان ينبغي إعلام الرئاسة عن جميع النزلاء من هذا الصنف. وكان

وفي المرحلة المانيفكتورية الصرف، بلغ أسلوب الإنتاج الرأسمالي من المتانة والرسوخ ما يكفي لجعل تنظيم الأجرة بواسطة القانون أمراً غير قابل للتطبيق وغير ضروري، ولكنهم كانوا يريدون مع ذلك الاحتفاظ بهذا السلاح من الترسانة القديمة تحوطاً لكل طارئ. ففي السنة الثامنة من عهد جورج الثاني، صدر مرسوم بمنع دفع أجرة تزيد عن شلنين و7½ بنسات في اليوم لمتدربي الخياطين في لندن وضواحيها، فيما عدا حالات الحداد الوطني. وفي السنة الثالثة عشرة من عهد جورج الثالث صدر

ينبغي عقابهم بالسجن إذا لم يرغبوا في العمل خدماً، حتى وإن كانوا يؤمنون عيشهم بأعمال وأشغال أخرى في صالح الفلاحين لقاء أجرة باليوم أو حتى كانوا يتاجرون بالنقود والحبوب». («Kaiserliche Privilegien und Sanctionen für Schlesien», I. 125). وفي غضون قرن بكامله، لا تنقطع الشكاوى المرة في أوامر الملوك من فئة الخدم الفاسدة والوقحة التي لا تخضع للنظام الصارم، ولا ترضى بالأجرة التي حددها القانون. ويمنع على الملاك العقاري أن يدفع بمفرده أجرة أعلى من المعدل المقرر لأجل الدائرة كلها. ومع ذلك، كانت ظروف الخدم بعد الحرب أفضل أحياناً مما بعد مرور مائة سنة، وفي سيليزيا، كان الخدم، حتى في عام ١٦٥٢، يحصلون على اللحم مرتين في الأسبوع بينما توجد في قرننا، في سيليزيا ذاتها، أمكنة لا يحصل فيها الخدم على اللحم إلا ثلاث مرات في السنة. وبعد الحرب، كانت الأجرة أعلى مما في القرنين التاليين». (غ. فرايتاغ، «صورة جديدة عن حياة الشعب الألماني»، لايبزيغ، ١٨٦٢، ص ٣٥، ٣٦. Freytag, «Neue Bilder aus dem Leben des deutshen Volkes», Leipzig, 1862, S.35.36).

(*) [المقصود قانون عام ١٦٠٣ «الموضوع من أجل تفسير تشريع السنة الخامسة من أواخر حكم الملكة إليزابيث، والمتعلق بالعمال» (An Act Made for the Explanation of the Statute Made in the Fifth Year of the Late Queen Elizabeth's Reign, Concerning Labourers). والبيانات يوردها ماركس اعتماداً على: ف.م. إيدن «حالة الفقراء...»، لندن، المجلد١، ١٧٩٧، ص ١٢٣ - ١٢٥، ١٤٠، ١٤٢.]

(**) [حرب الثلاثين سنة: راجع الهامش الفرعي (* من الحاشية رقم ٧١)، في الصفحة ٤٢.]

مرسوم يخول قضاة الصلح، (الفصل 68)، أمر تقرير أجور حائكي الحرير [٨٩]. وفي عام 1796، اقتضى الحال قرارين من المؤسسات القضائية العليا للبت في مسألة معرفة ما إذا كانت أوامر قضاة الصلح بصدد الأجور تشمل العمال غير الزراعيين أيضاً. وفي عام 1799، أكد قرار برلماني أن أجور عمال المناجم في اسكتلندا تخضع لأحكام نظام إليزابيث ولأحكام قانونَين اسكتلنديَّين صدرا في عام 1661 وعام 1671. أما بأي قدر تغيرت الظروف في ذلك الزمن، فذلك ما تبينه حادثة لم يسمع بمثلها من قبل في ممارسة مجلس العموم الإنكليزي. ففي هذا المجلس، حيث كانوا يفبركون في سياق أكثر من 400 سنة قوانين تحدد بوجه الحصر الحد الأقصى الذي ينبغي ألا تتجاوزه الأجور في أي حال من الأحوال، اقترح وايتبريد، في عام 1796، إصدار قانون يعين الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين. فعارض بيت هذا الاقتراح ولكنه وافق على أن «وضع الفقراء قاسٍ (cruel)» وأخيراً ألغيت في عام 1813 القوانين المتعلقة بتنظيم الأجور [٩٠]. فقد غدت شذوذاً مضحكاً في

٨٩- [قانون عام ١٧٧٣ بعنوان: «قانون لتخويل قضاة الصلح بالمسألة المذكورة المتعلقة بتسوية وتنظيم أجور الموظفين في مانفيكتورة الحرير ضمن نطاق السلطات القضائية المختصة»، في: «التشريعات بصورة عامة، في إنكلترا وبريطانيا العظمى...»، المجلد ١٣، لندن، ١٨١١، الفصل ٦٨. (An Act to Impower the Magistrates Therein Mentioned to Settle and Regulate the Wages of Persons Employed in the Silk Manufacture within their Respective Jurisdictions. [1773.] In: The Statutes at Large, of England and of Great-Britain... Vol. 13. London, 1811. Cap. 68).]

٩٠- [ربما يكون مصدر المعلومة: ج. ويد، «تاريخ الطبقات الوسطى والعاملة، مع عرض مبسَّط للمبادئ الاقتصادية والسياسية التي أثَّرت في الحالة الراهنة والماضية للأنظمة الصناعية»، مع ملحق. الطبعة الثالثة، لندن ١٨٣٥، ص ٨٤، ٨٥، ١٣، ٩٠، ٩١. (J. Wade, History of the Middle and Working Classes; with a Popular Exposition of the Economical and Political

الظروف التي يُنَظِّمُ فيها الرأسمالي العمل في مصنعه، ويُكمِّلُ، بمعونة ضريبة إغاثة الفقراء (poor-rates)، أجورَ العمال الزراعيين إلى الحد الأدنى الضروري (٩١). ولكن أحكام أنظمة العمل المتعلقة بالعقود بين أرباب العمل والعمال، وآجال فسخها، وخلافها، أي الأحكام التي لا يمكن بموجبها إلا إقامة دعوى مدنية بحق رب العمل الذي يخالف العقد، بينما يتحمل العامل الذي يخالف العقد المسؤولية الجزائية، فهي لا تزال سارية المفعول كلياً وتماماً.

وقد بطلت القوانين القاسية ضد الأحلاف في عام 1825، عندما صار سلوك البروليتاريا ينذر بالخطر. ولكنها لم تبطل إلا جزئياً، فإن بعض

Principles Which Have Influenced the Past and Present Condition of the Industrious Orders. Also an appendix. Third edition. London, 1835. pp. 84-85, 13, 90-91).]

٩١- [عن ضريبة إغاثة الفقراء (poor-rates)، كتب ماركس وإنجلس في «الأيديولوجيا الألمانية، مجلس لايبزيغ، III. سان ماكس» ما يلي: «أصحابنا البرلينيون السذّج لا يعرفون بأنّ ضريبة إغاثة الفقراء في إنكلترا وإيرلندا هي ضريبة محلّية، تتفاوت في مقدارها بين بلدة وأخرى ومن سنة إلى أخرى.... يعتقد سانكو بأنّها نوع من «الصَّدَقة»، في حين أنّها لا تفعل غير أنْ تؤمِّن صندوق تمويل لحرب عدوانية مباشرة ومفتوحة تشنها البرجوازية الحاكمة ضد البروليتاريا. إنها تَدفع كلفة بيوت العمل» (work-houses: إصلاحيات وملاجئ لتشغيل الفقراء العاطلين والمجرمين) «والمعروفة جيداً بأنها نوع من رادع مالتوسي ضدً الإملاق الشديد.»، وسبق لإنجلس أن كتب عنها في «أوضاع الطبقة العاملة في إنكلترا، الفصل الرابع «المزاحمة»، يقول: «خلال هذه الأزمة» (يقصد الأزمة الاقتصادية لعام ١٨٤٢) «ارتفعت ضريبة إغاثة الفقراء إلى مستويات غير مسبوقة. ففي مدينة ستوكبورت، ومدن أخرى، وعن كلّ جنيه إسترليني من أجرة منزل، كان يُفرَض دفع ثمانية شيلينات كضريبة لإغاثة الفقراء، بحيث أنّ هذه الضريبة لوحدها كانت تشكل أربعين بالمئة من أجرة المنزل.» (الجنيه الإسترليني = ٢٠ شلن).] (الملاحظة لناشر الطبعة الحالية – دار الطليعة الجديدة).

البقايا «اللطيفة» من الأنظمة القديمة لم يبطل إلا في عام 1859 [٩٢]. وأخيراً، صدر في 29 حزيران (يونيو) 1871 قرار برلماني يدّعي بأنه يقضي، كما يزعم، على آخر آثار هذا التشريع الطبقي، لأنه منح النقابات (التريديونيونات) الاعتراف الشرعي بها [٩٣]. ولكن قراراً برلمانياً آخر، صدر في اليوم نفسه («قانون لتعديل القانون الجنائي المتعلق بأعمال العنف والتهديد والاعتداء». An act to amend the criminal law (relating to violence, threats, and molestation أعاد بالفعل الوضع السابق بشكل جديد. وبمثل هذه الحيلة البرلمانية، انتزعت من القانون العام جميع الوسائل، التي كان في مقدور العمال اللجوء إليها أثناء الإضراب أو أثناء الإغلاق التعجيزي (إضرابات أرباب العمل المترابطين فيما بينهم بلجوئهم إلى إغلاق مصانعهم في آن واحد)، لتخضع حصرياً إلى القانون الجزائي الذي كان تفسيره رهناً كلياً بقضاة الصلح أي بالصناعيين. وقبل ذلك بسنتين، كان السيد غلادستون نفسه قد تقدم في مجلس العموم هذا ذاته وبنوع من الشهامة، بمشروع قانون بإلغاء جميع القوانين الاستثنائية الموجهة ضد الطبقة العاملة. ولكن الأمر لم يتجاوز

٩٢- [قارن: « قانون لتعديل وتفسير قانون السنة السادسة من حكم الملك جورج الرابع لإلغاء القوانين المتعلقة بأحلاف العمال واتخاذ تدابير أخرى بدلاً منها (السنة ٢٢ من حكم فيكتوريا، الفصل ٣٤). An Act to Amend and Explain an Act of the Sixth Year of the Reign of King George the Fourth to Repeal the Laws Relating to the Combination of Workmen and to Make Other Provisions in Lieu Thereof (22. Victoria, c. 34)].

٩٣- [المقصود قانون ٢٩ حزيران/يونيو ١٨٧١ بعنوان: «قانون لتعديل القانون المتعلق بالاتحادات التجارية». An Act to Amend the Law Relating to Trade Unions)].

قراءة مشروع القانون هذا للمرة الثانية (٩٤)؛ فقد وضع المشروع في الدرج إلى أن استجمع «الحزب الليبرالي العظيم» (٩٥) شجاعته في نهاية المطاف لكي يقف بحزم، وبالاتحاد مع التوري (حزب المحافظين)، ضد البروليتاريا ذاتها التي أوصلته إلى سدة الحكم. ولم يكتف «الحزب الليبرالي العظيم» بهذه الخيانة، بل سمح أيضاً للقضاة الإنكليز الذين يتذللون دائماً أمام الطبقات السائدة، بأن ينبشوا القوانين القديمة ضد «التآمر» (٩٦) ويطبقوها على الأحلاف العمالية. وهكذا، كما نرى، لم يمتنع البرلمان الإنكليزي عن إقرار القوانين ضد الإضرابات والنقابات (٩٧) إلا خلافاً لإرادته بالذات وتحت ضغط الجماهير، وذلك بعدما اضطلع هذا البرلمان نفسه، بأنانية ووقاحة، خلال خمسمائة سنة، بدور نقابة دائمة للرأسماليين، موجه ضد العمال.

٩٤- [قارن: «التايمز»، العدد ٢٦٤٨٤، ٨ تموز/يوليو، ١٨٦٩، ص٦، ٨. (The Times, No. 26484, July 8, 1869, pp. 6, 8).]

٩٥- [الحزب الليبرالي العظيم (Great Liberal Party): أحد الحزبين السياسيين، اللذين ظهرا بعد الإصلاح البرلماني الأول عام ١٨٣٢. وقد تألّف من أعضاء حزب الـ «ويغ الجديد» New Whigs، و«يسار المحافظين» Left-wing Tories، وكان يعبّر عن مصالح الدوائر التجارية والصناعية.]

٩٦- [القوانين ضد «التآمر»: كانت سارية المفعول في إنكلترا حتى في القرون الوسطى. وكانت تحظر «أعمال التآمر» أياً كانت، حتى وإن كانت ذريعة القيام بها «مشروعة». وبموجب هذه القوانين، كانوا يقمعون تنظيمات ونضال العمال ضد أرباب العمل سواء قبل إصدار القوانين ضد الأحلاف أم بعد إلغائها. (راجع الحاشية التالية)]

٩٧- [المقصود هنا القوانين ضد الأحلاف، التي أقرها البرلمان البريطاني أعوام ١٧٩٩ و١٨٠٠، والتي منعت تأليف ونشاط المنظمات العمالية أياً كانت. في ١٨٢٤، ألغى البرلمان هذه القوانين، وفي السنة التالية، أكد إلغاءها مرة أخرى. ولكن حتى بعد هذا الإلغاء، ضيقت السلطات كثيراً على نشاط الجمعيات العمالية. مثلاً، كان مجرد التحريض من أجل انضمام العمال إلى الجمعية ومن أجل الاشتراك في الإضرابات يعتبر «إكراهاً» و «عنفاً»، ويعاقب كجريمة جنائية.]

كذلك فعلت البرجوازية الفرنسية في مستهل العاصفة الثورية بالذات، وانتزعت من العمال حق تأليف الجمعيات الذي كانوا قد ظفروا به للتو. فبموجب مرسوم بتاريخ 14 حزيران/يونيو (٩٨) 1791، أعلنت جميع الأحلاف العمالية «جريمة ضد الحرية وضد إعلان حقوق الإنسان»، تعاقب بغرامة قدرها 500 فرنك وبالحرمان من جميع الحقوق المدنية لسنة واحدة (٩٩). إن هذا القانون الذي حَشَر بالإجراءات السياسية البوليسية المزاحمةَ بين الرأسمال والعمل في إطار ملائم للرأسمال، قد ظل ساري المفعول في جميع الثورات وخلال كل تعاقب السلالات. بل إن فترة حكم الإرهاب (١٠٠) أبقته كاملاً كما هو. ولم يشطب من قانون العقوبات (Code pénal) إلا مؤخراً (١٠١). إن الذريعة التي سيقت لتبرير

٩٨- [المرسوم: Décret relatif auf assemblées d'ouvriers et artisans de même état et profession. 14-17 juin 1791. Art. I, IV. In: Révolutions de Paris. Troisième année de la liberté française. (Huitième trimestre. No. 101.).]

٩٩- تنص المادة الأولى من هذا القانون على ما يلي: «بما أن القضاء على كل رابطة بين أهل حرفة واحدة أو مهنة واحدة يشكل أحد أسس الدستور الفرنسي الجذرية، يمنع تشكيل هذه الأحلاف تحت أية ذريعة كانت وبأي شكل كان». وتنص المادة الرابعة على ما يلي: «إذا أقدم المواطنون العاملون في المهنة أو الصناعة أو الحرفة نفسها على التفاهم فيما بينهم أو إذا عقدوا اتفاقاً يرمي إلى الامتناع معاً عن تقديم الخدمات أو الموافقة على تقديم الخدمات بنشاطهم الصناعي وبأعمالهم إلا لقاء أجرة معينة، فينبغي إعلان التفاهمات والاتفاقات المذكورة آنفاً.. مخالفة للدستور، وانتهاكاً للحرية ولإعلان حقوق الإنسان، إلخ..»، أي جريمة سياسية، تماماً كما في أنظمة العمل القديمة. انظر: «ثورات باريس»، ١٧٩١، المجلد ٣، ص ٥٢٣. («Revolution de Paris» , 1791, III, p.523.).

١٠٠- [حكم الإرهاب: حكومة ديكتاتورية اليعاقبة أيام الثورة الفرنسية، والتي سادت في الفترة من ٣١ أيار/مايو ١٧٩٣، حتى ٢٦ تموز/يوليو ١٧٩٤. وخلالها استخدم اليعاقبة الإرهاب الثوري رداً على إرهاب الثورة المضادة من قبل الجيرونديين والمَلَكيين.]

١٠١- [قانون العقوبات الجزائية (Code pénal): تم تبنيه في فرنسا عام ١٨١٠.]

هـذا الانقـلاب السياسـي البرجـوازي كانـت ذات دلالـة عظمـى. فقـد قـال شـابيليه، مُقـرِّر اللجنـة المختـارة لهـذا القـانون: «مـع التسـليم برفـع الأجـور أعلى من مستواها الحالي لكي يتحرر من يتقاضونها مـن التبعيـة المطلقـة، الـتي تتـاخم العبوديـة، والـتي يشـترطها نقـص وسـائل العـيش الضـرورية»، ولكن ينبغي على العمال مع ذلك أن يمتنعوا عن الاتفاق فيما بينهم بصـدد مصالحهم، ينبغي عليهم أن يمتنعوا عـن القيـام بأعمـال مشـتركة مـن أجـل تخفيف «تبعيتهم المطلقة التي تتاخم العبودية»؛ لأنهم بهذا ينتـهكون «حريـة أسيادهم السابقين (ci-devant maître)، أصـحاب المشـاريع الحـاليين» (حريـة إبقـاء العمـال في سـلاسـل العبوديـة!)، ولأنّ التحـالف ضـد اسـتبداد أسياد الحـرف السابقين هـو – احـزروا مـاذا! – بعـثٌ للتعاونيـات الحرفيـة التي ألغاها الدستور الفرنسي [١٠٢].

١٠٢- «بوشـيه» و«روو»، التـاريخ البرلمـاني، المجلـد العاشـر، ص ١٩٣، ١٩٤، ومواضـع أخـرى (Buchez et Roux. «Histoire Parlementaire», t.X, p.193.195. passim).

4- منشأ المزارعين الرأسماليين

لقد بحثنا في أعمال العنف التي أدت إلى ظهور البروليتاريين الموضوعين خارج القانون، وفي النظام الدموي الذي حولهم إلى عمال أجراء، وفي الإجراءات الحكومية القذرة، التي إذ شددت درجة استثمار العمل، زادت تراكم الرأسمال بالأساليب البوليسية. وهنا نتساءل: من أين انبثق الرأسماليون بادئ ذي بدء؟ ذلك أن انتزاع ملكية سكان الريف لا يخلق مباشرة إلا كبار مالكي الأراضي. أما فيما يخص منشأ المزارعين، ففي وسعنا أن نتتبعه خطوة خطوة لأنه عملية بطيئة استغرقت قروناً عدة. كانت أوضاع مالكي الأراضي الصغار، الأقنان منهم والأحرار، مختلفة جداً من حيث الملكية، ولهذا جرى تحررهم في ظروف اقتصادية مختلفة جداً.

في إنكلترا، كان «وكيل أملاك السيد» («bailiff») الشكل الأول للمزارع، وكان قد بقي هو نفسه قناً. وهو يشبه في وضعه «مشرف المزرعة» الروماني القديم («villicus»)، ولكن مجال نشاطه أضيق. وفي النصف الثاني من القرن الرابع عشر، يحل المزارع محل الـ «bailiff»، ويمده سيد الأرض بالبذور والماشية والأدوات الزراعية. إن وضعه لا يختلف كثيراً عن وضع الفلاح. إلا أنه يستثمر العمل المأجور بمقادير أكبر فقط. وبعد فترة وجيزة، يغدو «مُحاصصاً» («metayer»)، مزارعاً بالمناصفة. فهو يقدم قسماً من الرأسمال الضروري لأجل الزراعة، ويقدِّم سيدُ الأرض القسمَ الآخر. ويقسم المحصول الإجمالي بينهما بالنسبة المقررة في العقد. وسرعان ما زال هذا الشكل من التأجير في إنكلترا، مخلياً المكان للمُزارع بالمعنى الأصلي للكلمة، أي المُزارع الذي يوظف رأسماله هو في المشروع، ويسيّر شؤون استثماراته بواسطة عمال أجراء، ويقدم لسيد الأرض قسماً من الإنتاج الزائد نقداً أو عيناً بصفة ريع عقاري.

وخلال القرن الخامس عشر، كان مستوى حياة المزارع تافهاً لا يؤبه له مثل مجال إنتاجه، طالما أنّ عمل الفلاحين المستقلين والعمال الزراعيين الذين يسيرون استثماراتهم المستقلة إلى جانب قيامهم في الوقت نفسه بالعمل المأجور، كان يجري في صالحهم بالذات. بيد أن الثورة الزراعية التي بدأت في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر واستمرت تقريباً طيلة القرن السادس عشر (باستثناء العقود الأخيرة منه) قد أغنت المزارع بنفس السرعة التي خربت فيها سكان الريف (١٠٣). وإن اغتصاب المراعي المشاع وخلافها يتيح للمزارع زيادة عدد رؤوس ماشيته زيادة ملحوظة دون أي نفقة تقريباً، بينما الماشية تؤمن سماداً وفيراً من أجل أرضه.

وفي القرن السادس عشر، ظهر عنصر آخر ذو أهمية حاسمة. ففي ذلك الوقت، كانت عقود الإيجار تعقد لآجال طويلة، وأحياناً كثيرة لمدة 99 سنة. ولذا كان هبوط قيمة المعادن الثمينة باستمرار، وبالتالي هبوط قيمة العملة، نافعاً جداً للمزارعين. فعلاوة على الملابسات الأخرى المبحوثة آنفاً، كان ذلك يخفض الأجرة. فكان قسم من الأجرة يتحول إلى ربح للمزارع. وكان ارتفاع أسعار الحبوب والصوف واللحم باستمرار، بل وأسعار جميع المنتوجات الزراعية، يزيد رأسمال المزارع النقدي دون أي جهد من جانبه، في حين أنه كان يدفع الريع العقاري بموجب العقود المبرمة في ظل قيمة النقد السابقة. (١٠٤)

١٠٣- يقول هاريسون في كتابه «وصف إنكلترا» («Description of England»):
«إن المزارعين الذين كان يصعب عليهم من قبل أن يدفعوا ٤ جنيهات استرلينية على سبيل الريع، يدفعون الآن ٤٠، أو ٥٠، أو ١٠٠ جنيه استرليني، ومع ذلك يعتبرون المشروع غير رابح كفاية إذا لم يبق في حوزتهم ريع ٦ – ٧ سنوات عند انتهاء مدة الإيجار».

١٠٤- فيما يتعلق بتأثير هبوط قيمة النقد في القرن السادس عشر في مختلف فئات المجتمع، راجعوا: «معاينة ممكنة أو موجزة لبعض الشكاوى الاعتيادية من أبناء جلدتنا هذه الأيام، بقلم جنتلمان [وليم ستافورد]»، لندن، ١٥٨١. («A Compendious or Brief Examination of Certain Ordinary

ولهذا لا غرابة إذا كانت قد تشكلت في إنكلترا في أواخر القرن السادس عشر طبقة من «المزارعين الرأسماليين» الأغنياء بالنسبة إلى ذلك الزمن.[١٠٥]

Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days. (By [W.S.] Gentleman», London.1581. خلال زمن طويل، نسبوا هذا المؤلف إلى شكسبير بسبب أسلوبه الحواري؛ بل إنه صدر في عام 1751 باسم شكسبير. أما صاحبه فهو ويليام ستافورد. في أحد المقاطع يحاكم الفارس (knight) على النحو التالي: **الفارس**: «أنت، يا جاري المزارع، وأنت يا سيدي التاجر، وأنت يا نحاسي الطيب، في وسعكم، مثل سائر الحرفيين، أن تذودوا عن مصالحكم بسهولة نسبية. لأنه بقدر ما ترتفع أسعار جميع السلع بالقياس إلى أسعارها السابقة بقدر ما ترفعون أسعار بضائعكم وأعمالكم التي تبيعونها. ولكنه ليس لدينا ما نستطيع أن نبيعه بسعر مرتفع وأن نعوض بالتالي عن الخسارة التي نتكبدها عند شرائنا المنتوجات». وفي مكان آخر يسأل الفارس الدكتور: «قل لي، من فضلك، من تقصد؟ وقبل كل شيء، من ذا الذي، حسب رأيك، لا يتكبد في هذه الحال أي خسائر؟» **الدكتور**: «إني أقصد أولئك الذين يعيشون من الشراء والبيع، وإذا اشتروا غالياً، باعوا بالأسعار الغالية أيضاً». الفارس: «وممن تتألف فئة الناس التي تكسب من هذا، حسب قولك؟» الدكتور: «طبعاً، إنها فئة جميع المستأجرين أو المزارعين الذين يدفعون لقاء الأرض التي يحرثونها ريعاً قديماً، لأنهم يدفعون حسب المعدل القديم ويبيعون حسب المعدل الجديد، أي أنهم يدفعون لقاء أرضهم بدلاً زهيداً جداً، بينما يبيعون بأسعار غالية كل ما ينبت فيها ...». **الفارس**: «حسناً، ومن هم إذاً، حسب كلامك، أولئك الذين يخسرون من هذا أكثر مما يكسب هؤلاء الناس؟». **الدكتور**: «إنهم جميع النبلاء والجنتلمانات وعلى العموم جميع الذين يعيشون من ريع أو راتب ثابت أو لا يحرثون أرضهم بأنفسهم، أو لا يتعاطون التجارة».

١٠٥- إنّ الوكيل (الخولي regisseur) في فرنسا، الذي كان في مستهل القرون الوسطى مديراً ومحصلاً للمدفوعات الإقطاعية في صالح الإقطاعي، سرعان ما أصبح رجل أعمال (home d'affaires). أخذ يتحول عن طريق البلص والخداع، وخلافهما إلى رأسمالي. وهؤلاء الوكلاء (regisseur) كانوا هم أنفسهم أحياناً من فئة النبلاء. مثلاً: «هذا الحساب يقدمه جاك دي توريس الفارس الوكيل في بيزانسيون، إلى رئيسه، المسؤول في ديجون أمام السيد دوق وكونت بورغونيا، عن بدلات الريع

وبهذه الطريقة كان المزارع يغتني في آن واحد على حساب عماله الأجراء وعلى حساب سيد الأرض.

المستحقة عن الوكالة المذكورة من ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٣٥٩ إلى ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٣٦٠». «أليكس مونتي، أطروحة في المخطوطات..إلخ»، ص٢٣٥،٢٣٤. (Alexis Monteil, «Traite des Materiaux Manuscrits...etc.», p. 234, 235.). وهنا يتضح أن حصة الأسد في جميع ميادين الحياة الاجتماعية تقع في أيدي الوسطاء. ففي الميدان الاقتصادي، مثلاً، يأخذ رجال المال والبورصة والتجار وأصحاب الدكاكين زبدة المشاريع، وفي ميدان القانون المدني، يسلخ المحامي جلد الطرفين المتقاضيين، وفي ميدان السياسة، يزن النائب أكثر مما يزن ناخبوه، والوزير يزن أكثر مما يزن الملك؛ وفي ميدان الدين، يقصى الرب إلى المؤخرة من قبل «الشفعاء» القديسين، وهؤلاء من قبل الكهنة الذين هم بدورهم وسطاء لا غنى عنهم بين «الراعي الصالح» وقطيعه. وفي فرنسا، كما في إنكلترا، جرى أيضاً تقسيم الأراضي الإقطاعية الكبيرة إلى كثرة لا عد لها من الاستثمارات الصغيرة، ولكن بشروط أقل ملاءمة لسكان الريف إلى ما لا يقاس. وخلال القرن الرابع عشر، ظهرت المزارع المستأجرة أو ما سمي «terrier»، وكان عددها يزداد باستمرار. وبلغ أكثر من 100000 بكثير. وكانت تدفع ريعاً عقارياً يتراوح بين ($\frac{1}{12}$) إلى ($\frac{1}{5}$) من المحصول، نقداً أوعيناً. وكانت «terrier» عبارة عن إقطاعات وإقطاعات ثانوية (fiefs, arriere-fiefs) إلخ،، تبعاً لقيمة ومقدار المساحة التي كانت أحياناً لا تبلغ إلا بضعة أربنات - [الأربن: مقياس زراعي قديم يتراوح بين ٤٢٠٠ و٥١٠٠ متر مربع، حسب البلدان] - وكان جميع أصحاب هذه الـ «terrier» يملكون، بهذه الدرجة أو تلك، السلطة القضائية حيال سكان قطاعاتهم، وكانت درجات السلطة هذه أربع. ومن السهل على المرء أن يتصور أي نِير كانت تنيخ به سلطة جميع هؤلاء الطغاة الصغار على سكان الريف. ويقول مونتي إنه كان في ذلك الزمن في فرنسا ١٦٠ألف محكمة حيث لا يوجد الآن غير ٤ آلاف (بما فيها محاكم الصلح). [أخذ ماركس هذه البيانات من مؤلَّف أليكس مونتي المذكور أعلاه، المجلد١، باريس، ١٨٣٥، ص ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٨٤ ، ٢٨٥، ٢٧٩، ٢٨٠.]

5- تأثير الثورة الزراعية المعاكس على الصناعة إنشاء السوق الداخلية من أجل الرأسمال الصناعي

إن انتزاع ملكية سكان الريف، الذي كان يجري على دفعات، ويتجدد على الدوام، وطردهم من أراضيهم كانا يقدمان لصناعة المدن، كما رأينا، جماهير جديدة أبداً من البروليتاريين الواقفين تماماً خارج العلاقات الحرفية، أياً كانت؛ وهذا الوضع العويص حمل العجوز آ. أندرسون (الذي لا يجوز خلطه مع جيمس أندرسون) على الإعراب في كتابه «تاريخ التجارة» [١٠٦] عن إيمانه بتدخل العناية الإلهية المباشر. وينبغي لنا أن نتوقف أيضاً دقيقة عند هذا الجانب من التراكم الأولي. ذلك أن تفريج كثافة سكان الريف المستقلين، الذين يديرون استثماراتهم بصورة مستقلة، لم يقابله تكثف البروليتاريا الصناعية وحسب - على غرار ما يفسر جوفروا سانت إيلير تكثف المادة الكونية في مكان ما بتخلخلها في مكان آخر [١٠٧] - بل شرعت الأرض الآن، رغم انخفاض عدد

١٠٦- [يشير ماركس هنا إلى الاقتصادي الاسكتلندي آدم أندرسون (١٦٩٢ - ١٧٦٥)، ومؤلفه «استنتاج تاريخي ومتسلسل لمنشأ التعامل التجاري، منذ أقدم الأزمان حتى الوقت الحاضر»، المجلد١، لندن ١٧٦٤، ص ٢٢٦. أما جيمس أندرسون (James Anderson)، فهو اقتصادي إنكليزي (١٧٣٩- ١٨٠٨)، وضع الخطوط العامة لنظرية الريع التفاضلي.]

١٠٧- راجع كتابه: «مفاهيم الفلسفة الطبيعية»، باريس، ١٨٣٨ («Nations de Philosophie Naturelle», paris, 1838). (ملاحظة ماركس).

[يقصد ماركس عالمَ الطبيعيات الفرنسي «إتيان جوفروا سانت إيلير» (١٧٧٢ - ١٨٤٤) (Étienne Geoffroy Saint-Hilaire). ويعد من أسلاف داروين في نظرية التطور البيولوجي، ومؤسس مبحث التشوهات الخلقية عند الحيوانات، المعروف بعلم المَسْخيَّات (teratology)، وفي نظريته عن «وحدة التركيب العضوي» للأحياء، اكتشف قانون «المُعاوَضة» الذي ينص على أنّه إذا نما عضو ما بشكل غير

الأفراد الذين يحرثونها، تعطي من المحاصيل كما كان من قبل وحتى أكثر من ذي قبل، لأن الثورة في علاقات الملكية العقارية قد رافقها تحسين طرائق الحراثة وتوسيع التعاون، وتركيز وسائل الإنتاج، إلخ.. ولأن العمال الأجراء الزراعيين لم يُكرَهوا على القيام بعمل أشد وحسب [١٠٨]، بل تَقَلَّص أيضاً أكثر فأكثر مجالُ الإنتاج الذي كانوا يشتغلون فيه من أجل أنفسهم. وعليه، مع تحرر قسم من سكان الريف، تتحرر كذلك وسائل عيشهم السابقة. وإذا بها تتحول الآن إلى عناصر مادية من الرأسمال المتغير. وينبغي على الفلاح الذي صار معلقاً بين الأرض والسماء أن يحصّل قيمتها من سيده الجديد، الرأسمالي الصناعي، بصورة الأجرة. كذلك المادة الخام الوطنية التي تقدمها الزراعة للصناعة، حل بها نفس المصير الذي حل بوسائل العيش. لقد تحولت إلى عنصر من عناصر الرأسمال الثابت.

لنتصور، مثلاً، أن قسماً من فلاحي وستفاليا الذين كانوا جميعهم في عهد فريدريك الثاني يتعاطون غزل الكتان، قد اغتصبت ملكيته وطرد من أرضه، وأن القسم الآخر قد تحول إلى أجراء زراعيين عند كبار المزارعين، وأن المؤسسات الكبيرة لغزل الكتان وحياكته تنمو في الوقت نفسه، وأن «المحرَّرين» من الأرض يخدمون فيها بصفة عمال. إن مظهر الكتان هو ما كان عليه بالضبط من قبل. ولم يتغير فيه أي ليف، ولكن روحاً اجتماعية جديدة سكنت الآن جسده. فهو يشكل جزءاً من الرأسمال

متناسب، فإنما يفعل ذلك على حساب الأعضاء الأخرى. وهكذا استعار ماركس أعلاه مبدأ وحدة التكثف والتخلخل من الكونيات والبيولوجيا، والمنسجم مع قانون مصونية المادة، ليوضح قانونية مشابهة تسري في المجتمع. (الملاحظة للناشر - الطليعة الجديدة)]

١٠٨- على هذه النقطة يشدّد السير جيمس ستيوارت. [بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي، مجلد١، دبلن، ١٧٧٠، ص ١٠١ - ١٠٨. (J. Steuart, An Inquiry into the Principles of Political Oeconomy..., Vol. I, Dublin, 1770, pp. 101-08).]

الثابت لصاحب المانيفكتورة. ولئن كان من قبل موزعاً بين جمهور من المنتجين الصغار يزرعونه ويغزلونه حصصاً صغيرة هم وأفراد عائلاتهم، فهو الآن مُرَكَّز في يد رأسمالي واحد يجبر الغير على الحياكة والغزل من أجله. إن العمل الإضافي المبذول في غزل الكتان كان يتحول، من قبل، إلى دخل إضافي لعدد لا يحصى من العائلات الفلاحية، وكذلك – في عهد فريدريك الثاني – إلى ضرائب من أجل مَلك بروسيا (١٠٩) pour le roi de prusse. أما الآن، فهو يتحول إلى ربح لحفنة من الرأسماليين. وأدوات الغزل والحياكة، المتوزعة سابقاً في القرى، تتركز الآن، مثلها مثل العمال أنفسهم والمادة الخام، في عدد قليل من التكنات العمالية الكبيرة. وتتحول أدوات الغزل وأدوات الحياكة والمادة الخام من وسائل لعيش الغزّالين والحيّاكين عيشاً مستقلاً إلى وسائل للتحكم (١١٠) بهم، إلى وسائل لابتزاز العمل غير المدفوع الأجر منهم. ومن حيث مظهر المانيفكتورات الكبيرة الخارجي، كما من حيث مظهر المَزَارع الكبيرة الخارجي، لا يجوز إطلاقاً القول إنها تشكلت من اجتماع عدد كبير من الوحدات المنتجة الصغيرة عن طريق انتزاع ملكية عدد كبير من المنتجين المستقلين الصغار. ولكن هذا المظهر الخارجي لا يخدع المراقب غير المتحيز. وفي زمن ميرابو – أسد الثورة هذا (١١١) – كانت المانيفكتورات الكبيرة ما تزال تسمى

١٠٩- [حرفياً: من أجل ملك بروسيا. وبالمعنى المجازي: في الهواء، بلا جدوى.]

١١٠- يقول الرأسمالي: «إنني أمنحك شرف خدمتي شرط أن تعطيني ذلك القليل الذي لا تزال تملكه، لقاء جهد الإمارة عليك الذي آخذه على عاتقي»، جان جاك روسو، مبحث في الاقتصاد السياسي، جنيف، ١٧٦٠، ص٧٠ (J.J. Rousseau. «Discours sur I Economie Politique», Geneva, 1760, p. 70).

١١١- [المقصود أونوريه ميرابو (Honoré Mirabeau: ١٧٤٩ – ١٧٩١)، أو ميرابو الإبن، من قادة الثورة الفرنسية. بين النبلاء كان بمنزلة كونت (أدنى من ماركيز). أبوه (ميرابو الأب)، هو الماركيز فيكتور ميرابو (Victor Mirabeau: ١٧١٥ – ١٧٨٩)، اقتصادي فيزيوقراطي فرنسي.]

المشاغل المجمّعة (manufactures reunites)، أي، مثلما نتحدث في الوقت الحاضر عن الحقول المجمّعة. يقول ميرابو:

«لا يلفتون الانتباه إلى المانيفكتورات الكبيرة التي يشتغل فيها مئات الأفراد بإشراف مدير واحد والتي يسمونها عادة بالمانيفكتورات المجمعة (manufactures reunites) وبالعكس، لا ينتبهون إلى تلك المشاغل التي يشتغل فيها عدد كبير جداً من العمال بصورة متفرقة، كل منهم على مسؤوليته. تزاح هذه المشاغل كلياً إلى المؤخرة. وهذا خطأ كبير لأنها هي وحدها التي تصنع فعلاً قسماً مكوناً هاماً من الثروة الوطنية.. إن الفبركة المجمعة (fabrique reunie) قد تُغني ربَّ عمل واحداً أو ربَّي عمل اثنين غنىً هائلاً: أما العمال فليسوا غير مياومين يتقاضون أجوراً متفاوتة ولا يشاركون رب العمل في رفاهية مطلقاً. وعلى العكس، لا تغني الفبركة المنفردة (fabrique separee) أحداً، ولكنها تؤمن في المقابل رفاهية عدد كبير من العمال.. سيزداد عدد العمال المجتهدين المقتصدين لأنهم يرون في نمط الحياة المتبصر وفي الاجتهاد الوسيلة لتحسين وضعهم بصورة جوهرية، وذلك عوضاً عن أن يسعوا وراء الحصول على زيادة طفيفة في الأجرة لا يمكن أن تكون لها أبداً أية عواقب هامة بالنسبة إلى المستقبل، ولا تتيح للعامل في أفضل الأحوال إلا العيش بصورة أحسن بقليل في اللحظة المعنية. إن المانيفكتورات الفردية المنفردة، المقرونة عادة باستثمار زراعي صغير، هي وحدها المشروعات الحرة». (١١٢)

إن انتزاع ملكية قسم من سكان الأرياف وطردهم من الريف لا يحرران العمال ووسائل عيشهم ومادة عملهم من أجل الرأسمال الصناعي وحسب، بل يخلقان السوق الداخلية أيضاً.

١١٢- ميرابو Mirabeau، المؤلف المذكور، المجلد ٣، ص٢٠ – ١٠٩، في أماكن مختلفة. إذا كان ميرابو يعتبر المشاغل المنفردة أكثر توفيراً وأكثر إنتاجية من المشاغل «المجمعة» ولا يرى في هذه الأخيرة غير نبتات مغروسة في منابت دافئة اصطناعية وترعاها الحكومات بعنايتها، فسبب ذلك وضع أغلبية المانيفكتورات القارية في زمنه.

والواقع أن نفس الحوادث التي تُحَوِّل الفلاحين الصغار إلى عمال أجراء، وتُحَوِّل وسائلَ عيشهم والعمل إلى عناصر مادية من الرأسمال، تخلق في الوقت نفسه السوق الداخلية من أجل الرأسمال. فسابقاً، كانت الأسرة الفلاحية تنتج وتعالج بنفسها وسائل العيش والخامات، وكانت تستهلك هي نفسها معظمها. أما الآن فإن الخامات ووسائل العيش هذه قد تحولت إلى بضائع؛ المُزارِع الكبير بائعُها، والمانيفكتورات سوقُها. إن الغزل والخيش والمصنوعات الصوفية الخشنة – وهي أشياء كانت كل أسرة فلاحية تملك خامات لأجلها وكانت تغزلها وتحوكها من أجل استهلاكها بالذات – قد تحولت الآن إلى مصنوعات مانيفكتورية تشكل الدوائر الزراعية على وجه التحديد سوقاً من أجل تصريفها. والمستهلكون العديدون المبعثرون - الذين كان يخدمهم حتى الآن جمهور من المنتجين الصغار العاملين على عهدتهم ومسؤوليتهم - يتجمعون الآن في كل واحد كبير ويشكلون سوقاً يزودها الرأسمال الصناعي [١١٣]. وهكذا، مع انتزاع ملكية الفلاحين المستقلين من قبل، ومع فصلهم عن وسائل الإنتاج، يجري القضاء على حرفة ثانوية ريفية، ويجري فصل المانيفكتورة عن الزراعة. إن القضاء على الحرفة المنزلية الريفية هو وحده الذي يمكنه أن يؤمن للسوق الداخلية في البلد المعني النطاق والاستقرار اللذين يحتاج إليهما أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

١١٣- وإذا كان عشرون باونداً [الباوند: رطل إنكليزي، حوالي ٤٥٤ غراماً، أو ١٦ أونصة] من الصوف تتحول بصورة غير ملحوظة، خلال سنة، إلى لباس لأجل عائلة العامل، بجهد من العائلة بالذات، في الفترات الواقعة بين أوقات أعمالها الأخرى، فإن كل شيء هنا بسيط جداً. ولكن احملوا هذا الصوف إلى السوق، وأرسلوه إلى الصناعي، ثم أرسلوا منتوج الصناعي إلى السمسار ومنه إلى التاجر، فإذا أنتم تواجهون عملية وتجارية كبيرة، مع العلم أن الرأسمال الاسمي الضروري من أجلها سيزيد عشرين مرة عن قيمة هذا الصوف.. وهكذا يجري استثمار الطبقة العاملة لأجل الحفاظ على السكان الصناعيين المساكين، على الطبقة الطفيلية من أصحاب الدكاكين، وعلى النظام النقدي والمالي والتجاري الموهوم». (ديفيد أوركهارت David Urquhart، المؤلف المذكور، ص١٢٠).

ولكن المرحلة المانيفكتورية الصرف لا تؤدي بعد إلى تحول جذري. لنذكر أن المانيفكتورة لا تشمل الإنتاج الوطني إلا بصورة ناقصة جداً، لارتكازها على الحرفة المدينية والحرف الثانوية المنزلية الريفية بوصفها أساساً واسعاً (Hintergrund). وهي إذ تقضي على هذه الحرف الثانوية وهذه الحرفة المدينية في أحد أشكالها، في فروع معينة من الصناعة، في نقاط معينة، فإنها تبعثها من جديد في أشكال وفروع ونقاط أخرى، لأنها تحتاج إليها بقدر معين لأجل معالجة مادتها الأولية. ولهذا تخلق طبقة جديدة من صغار الزراع، ليست حراثة الأرض بالنسبة إليهم سوى عمل ثانوي، بينما عملهم الرئيس هو العمل الصناعي، هو إعداد المنتوجات التي تباع من المانيفكتورة مباشرة أو بواسطة التاجر. وهذا سبب – وإن لم يكن السبب الرئيس – لتلك الظاهرة التي تُضَلِّلُ قبل غيرها الباحثَ بالتاريخ الإنكليزي. فمنذ الثلث الأخير من القرن الخامس عشر، يصطدم هذا الباحث بلا انقطاع، بتَذَمُّرات وشكاوى، تنقطع أحياناً فقط، من نمو الاقتصاد الرأسمالي في الريف ومن تفاقم القضاء على الفلاحين. ولكنه، من جهة أخرى، يرى أن هؤلاء الفلاحين لا يزالون موجودين على الدوام؛ وإن بعدد أقل فأقل وفي ظروف تسوء أكثر فأكثر(١١٤). أما السبب الرئيس لهذه الظاهرة فيتلخص فيما يلي: في إنكلترا يهيمن، بالتناوب، تارة الاقتصاد الحبوبي، وطوراً تربية المواشي، وتبعاً لذلك تتغير مقاييس الإنتاج الفلاحي. إن الصناعة الكبيرة وحدها هي التي تؤمن مع آلاتها أساساً متيناً لأجل الزراعة الرأسمالية، وتنتزع

١١٤- إنّ زمن كرومويل يشكل استثناء. فطالما بقيت الجمهورية، استطاعت جميع فئات الجماهير الشعبية في إنكلترا أن تتعافى من الانحطاط الذي آلت إليه في عهد سلالة تيودور. [من أجل تدعيم نتائج الثورة البرجوازية الإنكليزية سياسياً، تمّ إعلان الجمهورية عام ١٦٥٣، برئاسة «مجلس الدولة»، وأصبح كرومويل عضواً في هذا المجلس، كما وأُعلن أيضاً بوصفه رأس الدولة (أو «حامي الحمى» Lord Protector)، على إنكلترا، واسكتلندا، وإيرلندا. وبقي في ذلك المنصب حتى وفاته عام ١٦٥٨. تمت استعادة النظام المَلَكي عام ١٦٦٠.]

بصورة جذرية ملكية الأغلبية الهائلة من سكان الريف، وتنجز فصل الزراعة عن الصناعة القروية المنزلية، وتستأصل جذور هذه الأخيرة، أي الغزل والحياكة. (١١٥)

وهكذا كانت الصناعة الكبيرة هي التي تظفر وحدها بكل السوق الداخلية لصالح الرأسمال الصناعي. (١١٦)

١١٥- يعرف تاكيت أن صناعة الصوف الكبيرة قد انبثقت مع استعمال الآلات من المانيفكتورات الصرف، وبنتيجة القضاء على المانيفكتورات الزراعية أو البيتية (Tuckett، المؤلف المذكور سابقاً، المجلد الأول، ص١٤٤). «المحراث والنير اخترعتهما الآلهة وكانا موضع انشغال الأبطال – ترى هل منشأ آلة الحياكة والمغزل اليدوي ودولاب الغزل أقل نبلاً؟ أنتم تفصلون المغزل اليدوي عن المحراث، ودولاب الغزل عن النير، فتحصلون على المصانع وعلى دور الفقراء، على التسليف والأزمات، على أمتين متعاديتين، زراعية وتجارية» (David Urquhart، المؤلف المذكور سابقاً، ص١٢٢). ولكن ها هو ذا كيري يطل ويتهم إنكلترا – وليس دون أساس، طبعاً – بأنها تسعى وراء تحويل جميع البلدان الأخرى إلى بلدان زراعية بوجه الحصر، وأنها تريد أن تصبح هي صناعية. وهو يؤكد أن الخراب قد حل بتركيا عن هذا السبيل، لأن «مالكي الأرض والزراع» هناك «لم يسمح لهم يوماً» (من قبل إنكلترا) «بتوطيد وضعهم بالجمع الطبيعي بين المحراث وآلة الحياكة، بين المسلفة والمطرقة» (تجارة العبيد، ص ١٢٥ . «The Slave Trade», P.125). وبرأيه أن أوركهات نفسه أحد المسؤولين الرئيسيين عن خراب تركيا، إذ أنه روج فيها لحرية التجارة لما فيه مصلحة إنكلترا. ولكن الأفضل هو أن كيري – وهو قن كبير لروسيا – يريد أن يحول دون عملية التقسيم هذه بواسطة نظام للحماية الجمركية، لكن الواقع أنّ نظاماً كهذا يعجل تلك العملية.

١١٦- الاقتصاديون الإنكليز المحسنون مثل ميل وروجرس وغولدوين وسميث وفوسيت. إلخ، والصناعيون الليبراليون مثل جون برايت وشركاه، يسألون الأرستقراطيين الإنكليز مالكي الأراضي، كما سأل الرب قايين عن أخيه هابيل: أين راح الآلاف من فلاحينا؟ (*) ومن أين جئتم أنتم بالذات؟ من إبادة هؤلاء الفلاحين. ولكن لم تسألون: أين راح الحائكون والغازلون والحرفيون المستقلون؟

(*) [التوراة، العهد القديم، سفر التكوين، إصحاح ٤، الآيتين ٨ و ٩: (٨ وَكَلَّمَ قَايِينُ هَابِيلَ أَخَاهُ. وَحَدَثَ إِذْ كَانَا فِي الْحَقْلِ أَنَّ قَايِينَ قَامَ عَلَى هَابِيلَ أَخِيهِ وَقَتَلَهُ. ٩ فَقَالَ الرَّبُّ لِقَايِينَ: «أين هَابِيلُ أَخُوكَ؟» فقَالَ: «لا أَعْلَمُ أَحَارِسٌ أَنا لأَخِي؟»).]

6- منشأ الرأسمالي الصناعي

لم يتميز منشأ الرأسمالي الصناعي [١١٧] بذلك التدرج الذي تميز به منشأ المزارع. ولا شك أن بعضاً من صغار المعلمين الحرفيين، وعدداً أكبر من الحرفيين الصغار المستقلين وحتى من العمال الأجراء، قد تحولوا إلى رأسماليين صغار. ثم، بتوسيع استثمار العمل المأجور تدريجياً وبتقوية تراكم الرأسمال تبعاً لذلك، إلى رأسماليين صرف (بلا نَعْت sans phrase). وفي مرحلة الإنتاج الرأسمالي الطفولية حدث أحياناً كثيرة مثلما حدث في المرحلة الطفولية من حياة المدينة في القرون الوسطى، عندما كانت مسألة معرفة مَنْ منَ الأقنان الهاربين ينبغي أن يكون رب عمل ومن منهم خادماً، تُحَلُ عادةً وفقاً لمعرفة مَنْ هرب منهم قبل غيره من أسياده. ولكن وتائر هذا الأسلوب السلحفاتية لم تكن تتناسب إطلاقاً مع الحاجات التجارية للسوق العالمية الجديدة التي أنشأتها الاكتشافات العلمية في أواخر القرن الخامس عشر. وقد تركت القرون الوسطى من بعدها شكلين مختلفين من الرأسمال بلغا درجة النضج في أكثر التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية تبايناً وكانا يُعتبران حتى حلول عهد أسلوب الإنتاج الرأسمالي رأس مالٍ، وهما: رأسمال الربا والرأسمال التجاري.

«في الوقت الحاضر، تقع كل الثروة العامة، بادئ ذي بدء، في يدي الرأسمالي.. إنه يدفع الريع لمالك الأرض، والأجرة للعامل، والضرائب والعُشر لجابيها، ويبقى له من نتاج العمل السنوي قسم كبير، وحتى أغلبه،

١١٧- إن كلمة «الصناعي» (industrial) مستعملة هنا كصفة مميزة عن كلمة «الزراعي» (agricultural). أما المزارع (farmer) بمعناه كمقولة اقتصادية، فهو رأسمالي صناعي (industrial capitalist) مثله مثل صاحب المصنع (manufacturer). [نؤكد هنا أنّ الملاحظة هي لماركس في الأصل - الناشر]

ناهيك عن أنَّ هذا النتاج يتنامى بلا انقطاع. وفي الوقت الحاضر يمكن اعتبار الرأسمالي مالكاً تقع في يده في المقام الأول كل الثروة العامة، رغم أنه ليس ثمة قانون يؤمن له الحق في هذه الملكية.. إن هذا التغير في ميدان الملكية، قد حدث بفضل أخذ فوائد مئوية من الرأسمال.. وليس أقل دلالة أن المشترعين في عموم أوروبا قد سعوا إلى عرقلة هذا بواسطة قوانين ضد الربا.. إن سلطة الرأسماليين على ثروة البلد كلها إنما هي ثورة كاملة في حق الملكية، فأيُ قانون - أو سلسلة قوانين - وراء إحداث هذه الثورة؟».[118]

كان يجدر بالمؤلف أن يعرِف أنّ القوانين بشكل عام لا تُحدِثُ الثورات أبداً.

لقد كان النظام الإقطاعي في القرية، والنظام الحرفي في المدينة عقبة في وجه تحول الرأسمال النقدي الذي تشكل عن طريق الربا والتجارة إلى رأسمال صناعي[119]. وقد تساقطت هذه القيود عندما حُلَّت العصب الإقطاعية، وعندما انتُزِعَت أملاك سكان الريف، وطُرِدَ قسم منهم. وقد تأسست المانيفكتورات الجديدة عند موانئ التصدير البحرية، أو في نقاط داخل البلد كانت تقع خارج رقابة المدن القديمة ذات النظام الحرفي. ومن هنا كان الصراع الضاري الذي خاضته المدن الإنكليزية ذات النظام الاتحادي الحرفي (corporate towns)، ضد هذه المنابت الجديدة للصناعة.

١١٨- «مقارنة بين الحقوق الطبيعية والمصطَنَعة للملكية»، لندن، ١٨٣٢، ص ٩٨، ٩٩.
The Natural and Artificial Rights of Property Contrasted.) (Lond., 1832, pp. 98-99. ومؤلف هذا البحث الغُفل هو ت. هودجسكين («Th. Hodgskin»).

١١٩- وحتى في عام ١٧٩٤، أرسل صغار المعلمين من صانعي الجوخ في ليدس إلى البرلمان وفداً بعريضة تطالب بسن قانون يمنع التجار من أن يصبحوا أصحاب مصانع. (Dr. Aikin، المؤلف المذكور آنفاً).

لقد كان اكتشاف مناجم الذهب والفضة في أمريكا، واستئصال السكان المحليين، واستعبادهم، ودفنهم أحياء في المناجم، والخطوات الأولى للاستيلاء على الهند الشرقية ولنهبها، وتحويل أفريقيا إلى محمية لاصطياد السود - كل ذلك كان وراء انبلاج الفجر الوردي لعصر الإنتاج الرأسمالي. إن هذه العمليات الرغيدة إنما هي من العناصر الرئيسية في التراكم الأولي. وفي إثرها جاءت الحرب التجارية بين الأمم الأوروبية، وكانت الكرة الأرضية ميدانها. وقد بدأت هذه الحرب بانفصال هولندا عن إسبانيا (١٢٠)، واكتسبت مقاييس هائلة في الحرب الإنكليزية ضد اليعاقبة (١٢١)، وما تزال قائمة الآن بشكل حروب «الأفيون» (١٢٢) ضد الصين، وهكذا دواليك.

١٢٠- [الثورة في هولندا: خلال الفترة (١٥٦٦ — ١٦٠٩). وكانت مزيجاً من حرب تحرر وطني ضد إسبانيا الحكم المطلق، مع نضال ضد الإقطاعية. انتهت الثورة بانتصار الشمال، حيث تأسست أول جمهورية برجوازية في أوروبا («الأقاليم المتحدة» أو «الجمهورية الهولندية»)، في حين هُزِمَت الأقاليم الجنوبية، التي ظلّت تحت الحكم الإسباني.]

١٢١- [الحرب ضد اليعاقبة: إشارة إلى الحروب التي شنتها إنكلترا، كعضو في الحلف الأوروبي ضد الجمهورية الفرنسية وفرنسا النابليونية. أثناء هذه الحروب - التي استمرت، مع تقطعات، من عام ١٧٩٢ حتى ١٨١٥ - أقامت الدوائر الحاكمة البريطانية نظاماً وحشياً من الإرهاب داخل بلدها، فقُمِعَت عدة انتفاضات، وتمّ تبنّي قوانين تحظر التجمعات والروابط العمالية.]

١٢٢- [المقصود «حرب الأفيون الثانية»: وهي حرب بريطانيا وفرنسا ضد الصين، أعوام (١٨٥٦— ١٨٦٠). وكان التجار البريطانيون في مرحلة سابقة قد تمكّنوا من الدخول بتجارتهم إلى السوق الصينية، بعد إلغاء الاحتكار الذي كانت تملكه حصرياً شركة الهند الشرقية للتجارة مع الصين (عام ١٨٣٣). واحتلت تجارة تهريب الأفيون المحظورة قانونياً نسبةً كبيرة من هذا النشاط، وكان من عواقبها حدوث تسممات جماعية كبيرة، وتراجع الصحة العامة بين الصينيين. وعندما تحركت السلطات الصينية من أجل اجتثاث تهريب هذا العقار المخدّر إلى داخل البلاد، لاقت مواجهةً عنيفة من قبل البريطانيين الذين بدأوا ما يعرف بحرب الأفيون الأولى (١٨٣٩ — ١٨٤٢)، والتي انتهت بتوقيع الصين على معاهدة مُذِلَّة ومُبتَزَّة للشعب الصيني.]

تتوزع مختلف عناصر التراكم الأولي، بدرجات متفاوتة من الانسجام من الناحية التاريخية، بين بلدان مختلفة، ونعني بها إسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وإنكلترا. وفي إنكلترا، في أواخر القرن السابع عشر، أخذت تتحد بدأب وانتظام في النظام الاستعماري وفي نظام قروض الدولة وفي نظام الضرائب الحديث وفي نظام الحماية الجمركية. وهذه الطرائق ترتكز جزئياً على العنف الشديد كالنظام الاستعماري مثلاً. ولكنها جميعها تستغل سلطة الدولة، أي العنف الاجتماعي المركز والمنظم، لكي تعجل عملية تحويل أسلوب الإنتاج الإقطاعي إلى أسلوب رأسمالي وتقصر مراحلها الانتقالية. إن العنف هو قابلة كل مجتمع قديم عندما يكون حاملاً بمجتمع جديد. والعنف نفسه إنما هو قدرة اقتصادية.

وفيما يخص النظام الاستعماري المسيحي، قال وليام هاويت، وهو الذي جعل من المسيحية مهنته:

«إن ما اقترفته ما تسمى بالعروق المسيحية من همجية وقساوة صفيقة في جميع مناطق الدنيا حيال جميع الشعوب التي أمكن لها أن تستعبدها، يتجاوز جميع الفظائع التي ارتكبت في أي عهد تاريخي كان، من قبل أي عرق كان، مهما بلغ من الوحشية والجهل، ومن القسوة والصفاقة». (١٢٣)

---

١٢٣ - وليم هوويت، «الاستعمار والمسيحية. تاريخ شعبي لمعاملة الأوروبيين للسكان الأصليين في مستعمراتهم» (William Howitt. «Colonization and Christianity. A Popular History of the Treatment of the Natives by the Europeans in all their Colonies», London, p.9. 1838). فيما يتعلق بمعاملة العبيد، توجد مجموعة كبيرة ومفيدة من المعطيات في كتاب شارل كومت، «أطروحة حول التشريع (Charles Comte, Traité de la Législation. 3me éd. Bruxelles, 1837). تنبغي دراسة هذا الكتاب بالتفصيل لرؤية ما يتحول إليه البرجوازي نفسه وما يحول إليه عماله حيثما يستطيع بلا حياء أن يحول العالم على صورته ومثاله.

إن تاريخ الاقتصاد الرأسمالي الهولندي – وهولندا كانت البلد الرأسمالي النموذجي في القرن السابع عشر – «يعطينا لوحة لا تضاهى عن أعمال الخيانة والرشوة والقتل والخسة»(١٢٤). وليس ثمة ما هو أوسع دلالة من نظام سرقة الناس الذي مارسه الهولنديون في سيليب لأجل زيادة عدد العبيد في جزيرة جاوه. ولهذا الغرض، كانوا يهيئون خصيصاً سارقي بشر. وقد كان السارق والمترجم والبائع عملاء هذه التجارة الرئيسيين، وكان الأمراء المحليون الباعة الرئيسيين. وكانوا يزجون بالشبان المسروقين في سجون سيليب السرية، إلى أن يبلغوا من العمر ما يكفي لإرسالهم إلى السفن التي تنقل العبيد. وقد جاء في أحد التقارير الرسمية قوله:

«مثلاً، إن مدينة مَقصَر (Macassar) وحدها مليئة بسجون سرية، بعضها أرهب من بعض، وتزدحم بضحايا الجشع والطغيان التعساء المقيدين بالسلاسل، المفصولين عن أهاليهم بالعنف».

وبغية الاستيلاء على مدينة مَلَقَا، رشى الهولنديون الحاكم البرتغالي. وفي عام 1641، سمح لهم بدخول المدينة. فهرعوا على الفور إلى بيته وقتلوه كي «يستنكفوا» عن دفع مبلغ الرشوة المتفق عليه وقدره 21875 جنيه استرليني. وحيثما وطأت أقدامهم، حل الخراب والدمار. ففي عام 1750، كان عدد السكان في إقليم بانيوفانغي في جزيرة جاوه يربو على 80000 نسمة؛ أما في عام 1811، فكان 8000 نسمة فقط. هذه هي «التجارة البريئة»! (doux commerce).

١٢٤– الراحل توماس ستامفورد رافلز، الضابط، حاكم الجزيرة، «تاريخ جاوه»، لندن، ١٨١٧، [المجلد٢، ص CXC، CXCI]. (Thomas Stamford Raffles, late Lieut. Gov. of that Island. «The History of Java»...).

ومعلوم أن شركة الهند الشرقية الإنكليزية [١٢٥] قد نالت، عدا السلطة السياسية في الهند الشرقية، الاحتكار الكلي المطلق لتجارة الشاي، وكذلك احتكار التجارة مع الصين واحتكار نقل البضائع من أوروبا وإلى أوروبا على العموم. ولكن الملاحة بمحاذاة سواحل الهند وبين الجزر، وكذلك التجارة داخل الهند كانتا احتكاراً لذوي المقامات العليا في الشركة. وأصبح احتكار الملح والأفيون والتُنبول [١٢٦] وغيرها من البضائع مصدراً للإثراء لا ينضب له معين. فقد كان الموظفون يقررون الأسعار بأنفسهم وينهبون الهنود المساكين كما يحلو لهم. وكان القائد الحاكم يشترك في هذه التجارة الخاصة. وكان محظيوه يحصلون على عقود بشروط تتيح لهم، خيراً مما للسيميائيين، تحويل كل شيء إلى ذهب. وتنامت الثروات الضخمة كالفطر بعد المطر، وتحقق التراكم الأولي، دون إنفاق شلن واحد على الأقل مسبقاً. وإن محاكمة «وورين هاستينغس» تحفل بأمثلة من هذا النوع. وإليكم أحدها. عرض عقد بتوريد الأفيون على المدعو ساليفن ساعة سفره – بمهمة رسمية – إلى منطقة في الهند تقع بعيداً عن مكان إنتاج الأفيون. وباع ساليفن عقده إلى المدعو «بِين» (Binn) بمبلغ 40000 جنيه استرليني، وفي اليوم نفسه باعه بِين بمبلغ 60000 جنيه استرليني. وصَرَّحَ الشاري الأخير ومُنَفِّذ العقد أنه هو أيضاً جنى ربحاً ضخماً منه. ويستفاد من وثيقة مقدمة إلى البرلمان أن الشركة وموظفيها

١٢٥– [شركة الهند الشرقية: شركة تجارية بريطانية ظلت قائمة من عام ١٦٠٠ حتى عام ١٨٥٨ وكانت أداة للسياسة الاستعمارية اللصوصية التي اتبعتها بريطانيا في الهند والصين وغيرهما من بلدان آسيا. منذ أواسط القرن الثامن عشر، تحولت الشركة إلى قوة عسكرية ضخمة لامتلاكها جيشاً وأسطولاً. وتحت راية الشركة، استولى الإنكليز على الهند. خلال حقبة مديدة من الزمن، كانت الشركة تتمتع باحتكار التجارة مع الهند وبأهم وظائف إدارة هذا البلد. إلا أن ثورة التحرر الوطني التي نشبت في الهند (١٨٥٧– ١٨٥٩) أجبرت البريطانيين على تغيير أشكال سيطرتهم الاستعمارية، وتصفية الشركة، وإدارة الهند كجزء من ممتلكات التاج البريطاني.]

١٢٦– [نبات التُنبول: أو البيتيل (betel)، نبات هندي من الفصيلة الفلفلية.]

أجبروا الهنود، من عام 1757 إلى عام 1766، على تقديم 6 ملايين جنيه استرليني كهدية. ومن عام 1769 إلى عام 1770، نظم الإنكليز المجاعة هنا بصورة اصطناعية، وذلك بشرائهم الرز، وبرفضهم بيعه إلا بأسعار باهظة خيالية. [١٢٧]

وبالطبع، كانت أفظع أشكال معاملة السكان المحليين، في المزارع المخصصة حصراً لتجارة التصدير، كما في الهند الغربية مثلاً، وكذلك في البلدان الغنية والمكتظة بالسكان والمحكوم عليها بالنهب، كالمكسيك والهند الشرقية. ولكن الطابع المسيحي نفسه الذي اتسم به التراكم الأولي، تجلى أيضاً في المستعمرات الصرف. إن بوريتانيي إنكلترا الجديدة – هؤلاء الورعين من البروتستانتية الرزينة – أقروا في جمعيتهم التشريعية (Assembly) في عام 1703 منح مكافأة قدرها 40 جنيه استرليني لقاء كلّ جلدة رأس هندي أحمر ولقاء كل أسير هندي أحمر؛ وفي عام 1720 زيدت المكافأة لقاء كل جلدة رأس حتى 100 جنيه استرليني؛ وفي عام 1744، بعد إعلان إحدى القبائل في منطقة خليج ماساشوستس قبيلة متمردة عاصية، أُقرَّت الأسعار التالية: لقاء كل جلدة رأس رجل عمره 12 سنة أو أكثر، 100 جنيه استرليني من النقد الجديد. لقاء أسير ذكر، 105 جنيهات استرلينية؛ لقاء أسيرة أنثى أو طفل 55 جنيهاً استرلينياً. لقاء جلدة رأس امرأة أو طفل 50 جنيهاً استرلينياً! وبعد بضعة عقود من السنين، ثأر النظام الاستعماري لنفسه من خلفاء هؤلاء الآباء الحُجَّاج (pilgrim fathers) الأتقياء الذين أصبحوا بدورهم عصاة متمردين. وبفضل رشوة الإنكليز وبإيعاز منهم، سحقهم الهنود الحمر بفؤوسهم القتالية. وأعلن البرلمان الإنكليزي الكلاب البوليسية الدموية وسَلْخَ جِلدة الرأس بمثابة «وسائلَ منَحَهُ إياها الربُ والطبيعة».

١٢٧- في عام ١٨٦٦، مات أكثر من مليون هندي جوعاً في إقليم أوريسا وحده. ومع ذلك، كانت جميع الجهود ترمي إلى إغناء خزينة الدولة في الهند ببيع وسائل العيش إلى الجائعين بأسعار عالية.

وقد يسّر النظام الاستعماري تعجيل نمو التجارة والملاحة. وقد كانت «الشركات الاحتكارية» (حسب لوثر) بمثابة دوافع جبارة لتركيز الرأسمال. وكانت المستعمرات تؤمن سوق تصريف من أجل المانيفكتورات الناشئة بسرعة، بينما كان التملك الاحتكاري لهذه السوق يؤمن ازدياد التراكم. وكانت الكنوز المحصلة خارج أوروبا عن طريق النهب السافر واستعباد السكان المحليين، وعمليات القتل، تصب في البلد الأم (المتروبول) وتتحول فيها إلى رأسمال. وفي عام 1648، كانت هولندا، التي كانت أول بلد طور النظام الاستعماري كلياً، قد بلغت ذروة جبروتها التجاري.

«كانت التجارة مع الهند الشرقية والعلاقات التجارية بين أوروبا الجنوبية الغربية وأوروبا الشمالية الشرقية في حوزة هولندا بلا منازع تقريباً. ولم يكن لمناطقها السكنية وملاحتها، ومانيفكتوراتها مثيل في أي بلد آخر. وكانت رساميل هذه الجمهورية تربو، أغلب الظن، على رساميل جميع البلدان الأوروبية الأخرى مجتمعة». (١٢٨)

وينسى غوليش، كاتب هذه السطور، أن يضيف: إن الجماهير الشعبية في هولندا كانت، حتى عام 1648، تعاني من الإفراط في العمل أكثر مما تعاني الجماهير الشعبية في جميع البلدان الأوروبية الأخرى، وكانت أشد فقراً، وكانت تكابد اضطهاداً أقسى.

وفي الوقت الحاضر، تَستَتبِعُ الزعامةُ الصناعية الزعامةَ التجارية. أما في المرحلة المانيفكتورية الصرف، فإن الزعامة التجارية، على العكس، هي التي تؤمن التفوق الصناعي. ومن هنا الدور الحاسم الذي اضطلع به النظام الاستعماري في ذلك الوقت. فقد كان ذلك «الإله المجهول» الذي دخل المحراب إلى جانب آلهة أوروبا القدماء، ورمى بهم جميعاً إلى الخارج، دفعة واحدة، ذات يوم. ونادى النظام الاستعماري بالربح كهدف وحيد وأخير للإنسانية.

---

١٢٨ - [غ. فون غوليش، «عرض تاريخي للتجارة، إلخ»، يينا، ١٨٣٠، ص٣٧١. (G. Gülich, Geschichtliche Darstellung des Handels..., Bd. 1, Jena, 1830, S. 371)]

إن نظام التسليف العام، أي نظام ديون الدولة الذي نجد نباتاته الأولى في مدينتي جنوة والبندقية في القرون الوسطى، قد انتشر في عموم أوروبا في غضون المرحلة المانيفكتورية. وكان النظام الاستعماري بتجارته البحرية وحروبه التجارية بمثابة منبت دافئ له. وهكذا مدّ جذوره بادئ ذي بدء في هولندا. إن ديون الدولة، أي نزع ملكية الدولة – سواء كانت استبدادية أو دستورية أو جمهورية – يختم بخاتمه العهد الرأسمالي. وإن القسم الوحيد مما يسمى الثروة الوطنية، الموجود حقاً وفعلاً في حوزة الشعوب المعاصرة وفي ملكها العام، إنما هو ديونها العامة، ديون الدولة.[١٢٩] ولذا كان المذهب الحديث القائل إن الشعب يزداد غنى بقدر ما تزداد ديونه، منسجماً تماماً. إن تسليف الدولة يصبح رمز إيمان الرأسمال. ومع نشوء دَيْن الدولة، يصبح انتهاك الثقة بدَين الدولة، وليس الانتقاص من كرامة القديسين، خطيئة مميتة لا تغتفر.

ويغدو دَيْن الدولة حافزاً من أقوى حوافز التراكم الأولي. وكأنما بملامسة العصا السحرية، يضفي على النقود غير المنتجة قوة منتجة ويحولها، على هذا النحو، إلى رأسمال، قاضياً على كل دافع إلى تعريضها للمخاطر والمصاعب المرتبطة بصورة لا انفصام لعراها بتوظيف الأموال في الصناعة وحتى بعمليات الربا. إن دائني الدولة لا يعطون شيئاً بالفعل، لأن المبالغ التي يقرضونها تتحول إلى شهادات بديون الدولة، متداولة بسهولة، وعاملة في أيديهم تماماً مثل النقود. ولكن عدا طبقة أصحاب الريع البطالين الناشئة على هذا النحو وعدا الثروة المرتجلة التي يجنيها الماليون الذين يعملون كوسطاء بين الحكومة والأمة، وعدا ملتزمي تحصيل الضرائب والتجار والصناعيين الخصوصيين الذين يذهب إلى جيوبهم قسم لا باس به من كل قرض حكومي بصفة رأسمال هبط من السماء، خَلَقَ دَيْن الدولة الشركات المساهمة والتجارةَ بالأوراق المالية من كل شاكلة

١٢٩– يلاحظ وليام كوبيت أن جميع المؤسسات العامة في إنكلترا تسمى بالمؤسسات «الملكية»، بينما الدين هناك يسمى بالدين «الوطني» (national debt).

وطـراز، والمضـاربةَ عليهـا، وبكلمـة: اللعـبَ في البورصـة والبنكوقراطيـة (الطغمة البنكية) المعاصرة.

ومنـذ بدايتـها لم تكـن البنـوك الـتي تـدعمت بألقـاب وطنيـة سـوى شـركات مـن المضـاربين الخصوصـيين، كانـت تسـاعد الحكومـات، وكان في مقدورها، بفضل الامتيازات الممنوحة لهـا، أن تقرضـها النقـود. ولهـذا كـان أكثر معايير تراكم ديون الدولة بعداً عن الخطأ هو الارتفـاع الـدائم لأسـعار أسهم هـذه البنـوك الـتي بـدأ ازدهارهـا منـذ تأسـيس بنـك إنكلـترا (في عـام 1694). وقد اسـتهل بنـك إنكلـترا نشـاطه بتقـديم قـروض نقديـة للحكومـة بفائدة قدرها 8%، وفي الوقت نفسه، عهـد إليـه البرلمـان بسَـكّ النقـود مـن الرأسمال نفسه الـذي أقرضـه مـرة أخـرى للجمهـور بشـكل بنكنـوت (ورقـة مصرفية، ورقة نقدية). وبهـذه الأوراق المصـرفية كـان في وسـعه أن يخصـم الكمبيالات، ويقـدم القـروض علـى البضـائع، ويشـتري بهـا المعـادن الثمينـة. وبعد فترة وجيـزة مـن الـزمن، أخـذت هـذه النقـود التسـليفية الـتي صـنعها البنك بنفسه تفعل فعلها كالعملة العادية: فبواسـطة هـذه البنكنوتـات صـار بنك إنكلترا يُقرض الدولة، ويدفع نيابة عنها فوائد ديونها. وفضـلاً عـن أنـه كـان يعطـي بيـد لكـي يأخـذ أكثـر بكثير باليـد الأخـرى، كـان، حتـى عنـدما يقبض، يبقـى دائـن الأمـة الـدائم لكل المبلـغ الـذي قدمـه لهـا حتـى القـرش الأخير. وشيئاً فشـيئاً، أصـبح الخـازن الـدائم لاحتيـاطي الـبلاد مـن النقـود المعدنية ومركـز الجاذبيـة بالنسـبة إلى التسـليف التجـاري بأسـره. وعنـدما كف الإنكليز عن إحراق السـاحرات، بدأوا يشـنقون مزوري البنكنوتـات. أمـا أي انطباع أحدثه الظهور المفاجئ لهذا النسل مـن البنكـوقراطيين والمـاليين وأصحاب الريع والوسطاء والمضاربين وذئاب البورصـة المعاصـرين، فتبينـه مؤلفات ذلك الزمن، ومنها مثلاً مؤلفات بولينغبروك.(١٣٠)

١٣٠- «إذا ما مـلأ الـتتر أوروبـا في أيامنـا، سـيكون مـن الصـعب جـداً أن نفسـر لهـم ذلـك الدور الذي يعود إلى المالي بيننا»، مونتسكيو، «روح الشرائع»، لندن، ١٧٦٩، المجلد ٤، ص ٣٢ (Montesquieu. «Esprit des loix», London. 1769, t.IV, p.33).

ومع ديون الدولة، ظهر نظام التسليف العالمي الذي غالباً ما يشكل مصدراً من المصادر الخفية للتراكم الأولي عند هذا الشعب أو ذاك. شكلت شناعات نظام النهب في البندقية، مثلاً، مثل هذا الأساس الخفي للثروة الرأسمالية في هولندا، التي أقرضتها البندقية، وهي في سبيل الانحطاط، مبالغ نقدية كبيرة جداً. كذلك هي العلاقة بين هولندا وإنكلترا. ففي بداية القرن الثامن عشر، كانت المانيفكتورات الإنكليزية قد تجاوزت المانيفكتورات الهولندية بأشواط بعيدة، ولم تبق هولندا الأمة التجارية والصناعية السائدة. ولهذا أصبح إقراض الرساميل الضخمة ولا سيما لمنافستها القوية، إنكلترا، أحد مشاريعها الرئيسية في المرحلة الممتدة من عام 1701 إلى عام 1776. وقد نشأت مثل هذه العلاقات في الوقت الحاضر بين إنكلترا والولايات المتحدة. إن كثرة من الرساميل التي لا يُعرَفُ أصلها والتي تعمل في الولايات المتحدة ليست غير دماء الأطفال التي جرى تحويلها بالأمس إلى رأسمال في إنكلترا.

وبما أن ديون الدولة تعتمد على إيرادات الدولة، التي ينبغي أن تسدد منها الفوائد المئوية السنوية وخلافها من المدفوعات، فإن نظام الضرائب الحالي قد أصبح إضافة ضرورية لنظام قروض الدولة. تتيح القروض للحكومة تغطية النفقات الاستثنائية بحيث لا يَشعرُ المُكَلَّفُ على الفور بكل عبء هذه النفقات، ولكن هذه القروض ذاتها تقتضي، في آخر المطاف، زيادة الضرائب. ثم إن زيادة الضرائب التي تستتبعها الديونُ المتعاظمة باستمرار، تجبر الحكومة، من جهة أخرى، لدى كل نفقة استثنائية جديدة، على اللجوء إلى قروض جديدة وجديدة على الدوام. وعليه، فإن النظام الضرائبي الحالي الذي يشكل فرضُ الضرائب على وسائل العيش الضرورية (وبالتالي ازدياد أسعارها) محورَه، ينطوي على جنين ازدياد الضرائب بصورة أوتوماتيكية. ليس الإفراط في فرض الضرائب عملاً عرضياً، بل بالأحرى مبدئياً. وفي هولندا حيث توطد هذا النظام قبل توطده

في سائر البلدان، يمجِّدُه الوطني الكبير «دي فيت» في «قواعده»[١٣١] بوصفه خير وسيلة لإنماء وتطوير الخضوع والاعتدال والاجتهاد في صفوف العمال الأجراء، وكذلك.. الاستعداد للقيام بعمل مفرط في الإرهاق. ولكن التأثير المدمر الذي يمارسه النظام الضرائبي الحالي على وضع العمال الأجراء يهمنا هنا أقل مما يهمنا ما يشترطه من انتزاع ملكية الفلاحين والحرفيين بالعنف – أي جميع الأجزاء التي تتألف منها البرجوازية الصغيرة. وفي هذا الصدد، لا تختلف الآراء حتى بين الاقتصاديين البرجوازيين. ويزداد فعل النظام الضرائبي من حيث انتزاع الملكية شدة وفعالية بفضل الحماية الجمركية التي هي نفسها أحد أجزاء النظام الضرائبي.

إن ذلك الدور الكبير الذي يضطلع به دَيْن الدولة والنظام الضرائبي المناسب له في تحويل الثروة إلى رأسمال وفي انتزاع ملكية الجماهير قد ضلل عدداً من المؤلفين: كوبيت ودابلداي وغيرهما، فرأوا في دَيْن الدولة والنظام الضرائبي السبب الأول لفقر الشعوب المعاصرة.

كان نظام الحماية الجمركية وسيلة مصطنعة لخَلق الصناعيين، لانتزاع ملكية العاملين المستقلين، لتحويل وسائل الإنتاج الوطنية ووسائل العيش الوطنية إلى رأسمال، لتعجيل الانتقال من أسلوب الإنتاج القديم إلى الأسلوب الجديد، لتعجيله بالعنف. لقد تقاتلت الدول الأوروبية بسبب براءة هذا الاختراع، وما أن أصبح في خدمة فرسان الربح، حتى صارت لا تكتفي لهذا الغرض بنهب شعوبها بالذات، بصورة غير مباشرة (عن طريق رسوم الحماية) وبصورة مباشرة (عن طريق مكافآت التصدير وخلافها)، بل استأصلت كذلك بالعنف كل صناعة في البلدان المجاورة التابعة لها، كما استأصل الإنكليز مثلاً مانيفكتورة الصوف في إيرلندا. وفي القارة

---

١٣١ – [يستشهد ماركس هنا، على ما يبدو، بالطبعة الإنكليزية لكتاب «دليل لأهم المبادئ والقواعد السياسية في جمهورية هولندا وفريسلندا الغربية»، المنسوب إلى يان دي فيت، والصادر للمرة الأولى في لايدن عام ١٦٦٢. ولكنه ثبت الآن أن المؤلف الحقيقي للكتاب، باستثناء فصلين كتبهما يان دي فيت، هو العالم الاقتصادي ورجل الأعمال الهولندي «بيتر فان دي هوفه»، وهو أيضاً «بيتر دي لاكور» (P. de La Court).]

الأوروبية، جرت هذه العملية بمزيد من البساطة بفضل خفة يد كولبير. وهنا يتدفق الرأسمال الأولي، على الصناعيين بقدر كبير من خزينة الدولة مباشرة.

يهتف ميرابو قائلاً: «لماذا نفتش بعيداً عن أسباب ازدهار المانيفكتورة في ساكسونيا قبل حرب السبع سنوات؟ حسبنا أن نلفت النظر إلى دَيْن الدولة وقدره 180 مليوناً»[١٣٢]

إن النظام الاستعماري، وديون الدولة، ونِيْر الضرائب، والحماية الجمركية، والحروب التجارية، وخلافها، إن جميع هذه النبتات التي ظهرت في المرحلة المانيفكتورية الصرف تتنامى كالعمالقة في المرحلة الباكرة من الصناعة الكبيرة. وتتميز ولادة هذه الأخيرة بخطف الأطفال بطريقة جائرة وعلى نطاق واسع جداً. إن المصانع (الفبارك)، تأخذ عمالها، مثلما يُجنِّد الأسطولُ الملكي بحارَته، بالعنف. فبأي لامبالاة نظر السير ف. م. إيدن إلى الفظائع التي رافقت مصادرة أراضي سكان الريف ابتداء من الثلث الأخير من القرن الخامس عشر حتى زمنه، حتى أواخر القرن الثامن عشر؛ وبأي ارتياح يرحب بهذه العملية، «الضرورية» لأجل إنشاء الزراعة الرأسمالية، ولأجل «إقامة نسبة صحيحة بين الأرض المحروثة والمرعى»؛ ولكن السير إيدن نفسه لا يرتفع إلى الحد نفسه من فهم الضرورة الاقتصادية القاضية بخطف الأطفال واستعبادهم بغية تحويل الإنتاج المانيفكتوري إلى إنتاج صناعي وإقرار نسبة صحيحة بين الرأسمال وقوة العمل، فهو يقول:

«أغلب الظن أن المسألة التالية جديرة باهتمام الجمهور. إن الصناعة التي لا يمكنها أن تعمل بنجاح إلا بخطف الأطفال الفقراء من الأكواخ وبيوت العمال لكي يعملوا، متناوبين فرقاً فرقاً، القسم الأكبر من الليل ودون أن يذوقوا طعم الراحة؛ الصناعة التي تخلط فضلاً عن ذلك

١٣٢- ميرابو [الابن]. المؤلف المذكور سابقاً [«المَلَكية البروسية في ظل فريدريك العظيم»]، المجلد ٦، ص١٠١. Mirabeau [H. G. R.], l. c. [De la monarchie prussienne sous Frédéric le Grand.], t. vi, p. 101.

في كومة واحدة أشخاصاً من الجنسين، من أعمار وميول مختلفة، الأمر الذي لا بد له أن يؤدي حتماً إلى الفساد والفجور بسبب عدوى الأمثلة الطالحة، هذه الصناعة، هل يمكنها أن تزيد مبلغ السعادة الوطنية والفردية».[١٣٣] ويكتب فيلدن: «في دربي-شاير ونوتينغهام-شاير ولا سيما في لانكاشاير، وضعت الآلات المخترعة مؤخراً موضع الاستعمال في المصانع الكبيرة التي بنيت بجوار الأنهر القادرة على تحريك الدولاب المائي. وفي هذه الأنحاء البعيدة عن المدن، اقتضى الحال فجأة آلاف الأيدي العاملة؛ وفي لانكاشاير، مثلاً، التي هي غير خصبة، ناهيك بأنها كانت في ذلك الوقت قليلة السكان، ظهرت الحاجة إلى الناس قبل كل شيء. وكان الطلب شديداً بخاصة على أصابع الأطفال الصغيرة، الرشيقة والسريعة. وفي الحال جرت العادة على جمع التلاميذ (!) من مختلف بيوت العمال في دائرتي لندن وبرمنغهام وغيرهما من الدوائر. وآنذاك سيق إلى الشمال آلاف وآلاف من هذه الكائنات الضعيفة الصغيرة ممن تتراوح أعمارهم بين السابعة والثالثة عشرة أو الرابعة عشرة. وعادة كان أرباب العمل» (أي سارقو الأطفال) «يقدمون اللباس والطعام لتلامذتهم ويسكنونهم في بيوت تقع بجوار المصانع. واستؤجر النظار للإشراف على عملهم. وكان من مصلحة هؤلاء النظار على العبيد أن يجبروا الأطفال على العمل أكثر ما يمكن لأن أجورهم كانت رهناً بكمية المنتوج المُبتَز من كل طفل. وكانت القسوة عاقبة طبيعية. ففي كثير من الدوائر الصناعية، ولا سيما في لانكاشاير، كانت هذه الكائنات الضعيفة البريئة، الموضوعة تحت تصرف الصناعيين، تتعرض لأفظع العذابات. كانوا يعذبونهم بالعمل المفرط حتى الموت.. ويجلدونهم، ويقيدونهم بالسلاسل، وينزلون بهم شتى أنواع العذاب وأكثرها تفنناً وقسوة. وكانوا في أحيان كثيرة يُكرهونهم بالسّوط على العمل رغم إنهاكهم بالجوع حتى الرمق الأخير ورغم تحولهم إلى هياكل عظمية.. وكانوا أحياناً يدفعونهم إلى حد الانتحار!.. إن الوديان

١٣٣- إيدن Eden، المؤلف المذكور آنفاً، الكتاب الثاني، الفصل الأول، ص٤٢١ .

الرومنسية البديعة في دربي-شاير ونوتينغهام-شاير ولانكاشاير، المخفية عن كل رقابة اجتماعية، قد تحولت إلى مكان رهيب لعمليات التعذيب وفي أحيان كثيرة لعمليات القتل!.. كانت أرباح الصناعيين هائلة. ولم يفعل هذا غير أن ألهب شهيتهم الذئبية، فأصبحوا يُطبِّقون العملَ الليلي، أي أن فريقاً من العمال كان يأتي إلى المصنع عند هبوط الليل ليحل محل فريق آخر من العمال أنهكهم العمل النهاري؛ كان الفريق النهاري يذهب إلى الأسرَّة التي غادرها للتو الفريقُ الليلي والعكس بالعكس (vice versa). هناك حكاية شعبية ثمينة في لانكاشاير تقول إنَّ الأسرَّة لم تكن تبرد أبداً». (١٣٤)

ومع تطور الإنتاج الرأسمالي في سياق المرحلة المانيفكتورية، تحرر الرأي العام في أوروبا من أواخر بقايا الحياء والضمير. وأخذت الأمم

١٣٤- جون فيلدن (John Fielden)، المؤلف المذكور سابقاً، ص٥، ٦. فيما يخص القبائح التي اقترفت في بداية عهد المصانع (الفبارك)، راجع الدكتور آيكين (Dr. Aikin)، المؤلف المذكور آنفاً، ص٢١٩، وكذلك غيسبورن، «بحث في واجب الرجال»، ١٧٩٥، المجلد٢. (Gisborne. «Inquiry into the Duties of Men», 1795, vII). وعندما نقلت الآلةُ البخارية المصانعَ من مساقط الماء الريفية المنعزلة إلى المدن تبين أن المادة العاملة الطفولية في منال الرأسمالي الميال إلى «الزهد»، وتبين أن نقل العبيد بالعنف من بيوت العمال أمرٌ نافل. وعندما قدم السير روبرت بيل (والد «وزير الأدب») إلى البرلمان في عام ١٨١٥ مشروع قانون لحماية الأطفال، صرح فرنسيس هورنر (النجم الساطع في «لجنة السبائك» والصديق الحميم لريكاردو) في مجلس العموم: «معلوم جيداً أنه عُرضَت دفعة من أطفال المصانع، إذا جاز استعمال هذا التعبير، مع ممتلكات أحد المفلسين، من أجل بيعهم بالمزاد العلني وبيعوا فعلاً كجزء من ممتلكاته. ومنذ سنتين» (في سنة ١٨١٣) «نظرت المحكمة المَلَكية في قضية فظيعة. فقد كانت هذه القضية تشمل مجموعة من الصبيان. وكانت دائرة من دوائر لندن قد قدمتهم لصناعي، في حالة ضنى تام بسبب المجاعة المطلقة (absolute famine). كذلك اطلع، بوصفه عضو لجنة برلمانية، على حادثة أخرى أشدّ فظاعة، فمنذ بضع سنوات، عقدت دائرة لندنية مع صناعي من لانكاشاير اتفاقيةً تعهَّد بموجبها الصناعي بأن يشتري طفلاً أبله في عداد كل عشرين من الأطفال الأصحاء».

تتباهى بوقاحة وبكل خسة ما دامت هذه وسيلة من أجل تكديس الرأسمال. طالعوا، مثلاً، تاريخ التجارة الساذج الذي وضعه التافه ضيق الأفق آ. أندرسون [١٣٥]، ففيه يطري واقع أن إنكلترا قد أكرهت إسبانيا، عند عقد صلح أوتريخت [١٣٦]، على منحها، بموجب «الأسيينتو» [١٣٧]حق المتاجرة بالزنوج بين أفريقيا وأمريكا الإسبانية، بينما كانت لا تتعاطى هذه التجارة حتى ذلك الوقت إلا بين أفريقيا والهند الغربية الإنكليزية. ويعتبر هذا الواقع انتصاراً عظيماً للحكمة السياسية الإنكليزية. وقد نالت إنكلترا الحق في نقل 4800 زنجي سنوياً إلى أمريكا الإسبانية حتى عام 1743. وهذا ما أنشأ في الوقت نفسه ستاراً رسمياً لأجل التهريب البريطاني. وقد نمت ليفربول بفضل المتاجرة بالعبيد. إن هذه المتاجرة هي طريقتها للتراكم الأولي. وحتى أيامنا، بقي «المجتمع الراقي المحترم» في ليفربول «يمدح» المتاجرة بالعبيد التي – راجعوا مؤلف الدكتور ايكين، المذكور آنفاً، والصادر عام 1795 – «تُحوِّلُ روحَ المبادرة التجارية إلى ولع، وتخلق البحارة الجَسُورين وتعود بمبالغ هائلة من النقود». في 1730، كانت ليفربول تستخدم لأجل المتاجرة بالعبيد 15 سفينة، وفي عام 1751: 53 سفينة، وفي 1760: 74 سفينة، وفي 1770: 96 سفينة، وفي 1792: 132 سفينة.

١٣٥- [المعني هو الاقتصادي الاسكتلندي آدم أندرسون. راجع الحاشية رقم ١٠٦، في الصفحة ٦٤.]

١٣٦- [معاهدة صلح أوتريخت (Utrecht): عام ١٧١٣، كانت حلقة من سلسلة معاهدات السلام التي أنهت حروب الإلحاق الاستعمارية الإسبانية، والتي بدأت عام ١٧٠١ بين فرنسا وإسبانيا، من جهة، وفي الجهة المقابلة بلدان التحالف المعادي لفرنسا (بريطانيا، وهولندا، والبرتغال، وبروسيا، والنمسا بظل حكم آل سافوي وهابسبرغ).]

١٣٧- [الأسيينتو (Asiento): اسم المعاهدات التي كانت تمنح إسبانيا بموجبها، في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، الدول الأخرى والأفراد حقاً خاصاً ببيع الزنوج العبيد في ممتلكاتها الأمريكية.]

ثم إن صناعة الأقمشة القطنية، التي أدخلت إلى إنكلترا عبودية الأطفال، كانت في الوقت نفسه دافعاً لتحويل اقتصاد الولايات المتحدة العبودي، الذي كان من قبل بطريركياً بهذا القدر أو ذاك، إلى نظام تجاري للاستثمار. وعلى العموم، كان ينبغي، لأجل عبودية العمال الأجراء الخفية في أوروبا، عبودية صِرف (بلا نعت sans phrase) في العالم الجديد[١٣٨] بصفة خاصة.

كبيرٌ هو الجهد (Tantae molis erat) [١٣٩] الذي اقتضاه خلق الشروط والظروف لأجل حرية ظهور «القوانين الطبيعية الأبدية» لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، لأجل إنجاز عملية فصل العمال عن ظروف وشروط عملهم، لأجل تحويل وسائل الإنتاج الاجتماعية ووسائل العيش الاجتماعية إلى عمال أجراء، إلى «فقراء عاملين» أحرار – إلى هذا النتاج المدهش للتاريخ المعاصر.[١٤٠]

١٣٨- في عام ١٧٩٠ كان في الهند الغربية الإنكليزية مقابل كل رجل حر ١٠ عبيد، وفي الهند الغربية الفرنسية ١٤ عبداً، وفي الهند الغربية الهولندية ٢٣ عبداً. هنري بروهام، «بحث في السياسية الاستعمارية للقوى الأوروبية»، إدنبره، ١٨٠٣.
(Henry Brougham. «An Inquiry into the Coloial Policy of the European Powers», Edinburgh. 1803, vII, p.74.)

١٣٩- [«كبير هو الجهد» (Tantae molis erat): تعبير مقتبس من قصيدة «الإنيادة» الملحمية للشاعر الروماني فرجيليوس (٧٠ – ١٩ قبل الميلاد)، والاقتباس ضمن الأصل: «كبيرٌ هو الجهد الذي تطلَّبَهُ تأسيس العرق الروماني» («tantae molis erat Romanam conderegenle»)، إنياذة فرجيل، الكتاب الأول، البيت ٣٣.]

١٤٠- إن تعبير «الفقير العامل» («labouring poor») يَرِدُ في القوانين الإنكليزية منذ أن بلغت طبقة العمال الأجراء مقاييس ملحوظة. إن «الفقير العامل» («labouring poor») يقابله من جهة «الفقير البَطَّال» («idle poor»)، الشحّاذ وما إليه، ومن جهة أخرى «العامل الذي لمّا يُنهَب، الذي ما يزال مالكاً لوسائل عمله. ومن القوانين انتقل تعبير («labouring poor») إلى الاقتصاد السياسي حيث يستعمل ابتداء من كالبيير و د. تشايلد..إلخ، حتى آدم سميث وإيدن. وبالاستناد إلى هذا، يمكن تكوين فكرة عن «حسن نية» (bonne foi) إدموند بورك، هذا المنافق السياسي

وإذا كانت النقود، على حد قول أوجيه «ترى النور بلطخة دم على الخد»[١٤١]، فإنّ الرأسمال المولود حديثاً ينزف دماً من جميع مسامه، من الرأس حتى أخمص القدمين.[١٤٢]

الكريه (execrable political cantmonger) عندما يصف تعبير «الفقير العامل» بأنه «نفاق سياسي كريه» («execrable political cantmonger»). إن هذا الواشي المحترف قد استرسل في أداء دور الرومنسي حيال الثورة الفرنسية، بينما كان يعتاش من الطغمة المالية الإنكليزية، وأدى بالنجاح نفسه دور الليبرالي حيال الطغمة المالية الإنكليزية عند بداية التعقيدات في أمريكا، عندما كان يعتاش من المستعمرات الأمريكية الشمالية؛ أما في الواقع، فقد كان برجوازياً عادياً تماماً: «إن قوانين التجارة هي قوانين الطبيعة وهي بالتالي قوانين الرب نفسه». (E. Burke. «Thoughts and Details on Scarcity, ed. London, 1800, p31.32)، فلا غرابة، وهو المؤمن بقوانين الرب والطبيعة، إذا كان قد باع نفسه على الدوام في الأسواق! ومن الممكن أن نجد في مؤلفات تاكر وصفاً جيداً عن إدموند بورك هذا في مرحلة تظاهره بالليبرالية. كان تاكر كاهناً وعضواً في حزب المحافظين (التوري)، ولكنه، فيما عدا ذلك، كان إنساناً مستقيماً واقتصادياً جيداً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تلك اللامبدئية المخزية التي تسود في أيامنا والتي تؤمن «بقوانين التجارة» إيماناً في منتهى الذل والخنوع، فلا بد من صب اللعنات المتواصلة على بورك وأضرابه من الذين يمتازون عن أتباعهم بميزة واحدة فقط، هي الموهبة!

١٤١- ماري أوجيه، «الائتمان العمومي، إلخ»، [باريس، ١٨٤٢، ص٢٦٥] (Marie Augier. «Du Credit Public, etc.», [paris, 1842, p. 265]).

١٤٢- تقول مجلة «كوارترلي ريفيوور» (Quarterly Reviewer): «إن الرأسمال يتحاشى الضجة والسباب ويتميز بطبيعة وجلة. وهذه حقيقة، ولكنها ليست الحقيقة كلها. إن الرأسمال يخاف من انعدام الربح أومن ربح مفرط في القلة، كما تخاف الطبيعة من الفراغ. ولكن ما إنْ يظهر ربح كافٍ، حتى يزداد الرأسمال جرأة. إذا تأمنت ١٠ بالمئة، اشتغل الرأسمال في أي مجال كان؛ ٢٠ بالمئة، تنشّط؛ ٥٠ بالمئة، تملّكه الاستعداد لتكسير رأسه؛ ١٠٠ بالمئة، داس بالأقدام جميع القوانين البشرية؛ ٣٠٠ بالمئة، فليس ثمة جريمة لا يجازف بارتكابها حتى ولو قادته إلى حبل المشنقة. وإذا عادَ السُّبابُ الضجةُ بالربح، أخذ الرأسمال يسهم في هذا وتلك. والدليل التهريب والمتاجرة بالعبيد». (ت. ج. دوننغ، T.J.Dunning، المرجع المذكور، ص٣٥، ٣٦).

7- الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي

وهكذا، بِمَ يتلخص التراكم الأولي للرأسمال أي منشؤه التاريخي؟ بما أنه لا يمثل تحول الأرقّاء والأقنان مباشرة إلى عمال أجراء، ولا يمثل بالتالي مجرد حلول شكل محل آخر، فهو لا يعني غير انتزاع ملكية المنتجين المباشرين، أي القضاء على الملكية الخاصة القائمة على العمل الشخصي لمالكها.

الملكية الخاصة، بوصفها نقيض الملكية الاجتماعية، لا توجد إلا حيث تكون وسائل العمل وشروط العمل الخارجية ملكاً لأفراد خواص. ولكن طابع الملكية الخاصة نفسها يتغير تبعاً لكون هؤلاء الأفراد يعملون كشغيلة أو لا يعملون. إنّ التلاوين اللامتناهية التي تتلوّن بها الملكية الخاصة والتي تتكشّف أمام أبصارنا، لا تعكس غير حالات وسطية تقع بين هذين الحدّين.

إن ملكية الشغيل الخاصة لوسائل إنتاجه هي أساس الإنتاج الصغير، والإنتاج الصغير يشكل شرطاً ضرورياً لأجل تطور الإنتاج الاجتماعي وتطور شخصية الشغيل نفسه بحرية. صحيح أن أسلوب الإنتاج هذا كان موجوداً في ظل نظام الرق وفي ظل نظام الإقطاعية وفي ظل سائر أشكال التبعية الشخصية. ولكنه لا يبلغ الازدهار ويتجلى بكل طاقته، ويكتسب شكلاً كلاسيكياً مناسباً إلا حيث يكون الشغيل مالكاً شخصياً حراً لشروط عمله ويستخدمها بنفسه، حيث الفلاح يملك الحقل الذي يحرثه، والحرفي الأدوات التي يستعملها بمهارة.

يفترض هذا الأسلوب في الإنتاج أن تكون الأرض وسائرَ وسائل الإنتاج مجزّأة. وينتفي منه تركيزُ وسائل الإنتاج، كما وينتفي منه كلٌّ من: التعاون، وتقسيم العمل داخل العملية الإنتاجية الواحدة ذاتها، وسيادة المجتمع على الطبيعة، وضبطها من قبل المجتمع، وحرية تطور القوى المنتجة الاجتماعية. وهو لا يقوم إلا ضمن حدود الإنتاج والمجتمع الأولية

الضيقة. وإن السعي إلى تخليده يعني، على حد ملاحظة بيكور الصائبة، السعيَ إلى «فرض الحال الوسط العام بمرسوم».(١٤٣)

ولكنه عند درجة معينة من التطور يخلق بنفسه الوسائل المادية لأجل القضاء عليه. ومنذ هذه اللحظة، تبدأ تتحرك في قلب المجتمع قوى ومشاعر تحس بأن أسلوب الإنتاج هذا يُسَمِّرها. ولذا يصبح من الواجب القضاء على هذا الأخير فيُقضى عليه. إن القضاء عليه، وتحويل وسائل الإنتاج الفردية والمبعثرة، إلى وسائل إنتاج ممركزة اجتماعياً، وبالتالي تحويل الملكية القزمة لدى الكثرة إلى ملكية عملاقة لدى القلة، وانتزاع الأرض ووسائل العيش وأدوات العمل من الجماهير الشعبية الغفيرة — هذا الانتزاع الرهيب والمرهق لملكية الجماهير الشعبية — يؤلف مقدمة تاريخ الرأسمال. وهو ينطوي على جملة كاملة من طرائق العنف لم ندرس منها أعلاه غير الطرائق الهامة كطرائق التراكم الأولي.

إن انتزاع ملكية المنتجين المباشرين يتم بأشد النزعات إلى الهدم والتدمير بعداً عن الشفقة وبدافع من أحط المشاعر وأحقرها وأشدها تفاهة وحقداً. فالملكية الخاصة المكتسبة بعمل المالك، والقائمة، إذا جاز التعبير، على اندماج الشغيل الفردي المستقل مع أدوات ووسائل عمله، تُزيحها المُلكية الخاصة الرأسمالية التي ترتكز على استثمار قوة عمل الغير الذي يتمتع مع ذلك بحرية شكلية.(١٤٤)

وعندما تَفْسَخُ عمليةُ التحول هذه المجتمعَ القديم بالعرض والطول إلى درجة كافية، وعندما يتم تحويلُ الشغيلة إلى بروليتاريين وشروطَ

١٤٣- [سي. بيكور، «نظرية جديدة في الاقتصاد الاجتماعي والسياسي...»، باريس، ١٨٤٢، ص٤٣٥. (C. Pecqueur, «Theorie nouvelle d'économie sociale et politique...», Paris, 1842, p.).]

١٤٤- «لقد دخلنا في نظام اجتماعي جديد تماماً.. ونحن نسعى جهدنا إلى فصل كل نوع من الملكية عن كل نوع من العمل»، سيسموندي، «المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي»، المجلد٢، باريس ١٨٢٧، ص ٤٣٤. (Sismondi «Nouveaux Principes de l'Economie Politique», t.II, Paris, 1827, p.434).

عملهم إلى رأسمال، وعندما يقف أسلوب الإنتاج الرأسمالي على قدميه بالذات، فإنَّ جعلَ العمل اجتماعياً باطِّراد وتحويلَ الأرض وسائر وسائل الإنتاج باطِّراد إلى وسائل إنتاج مستَثمرة اجتماعياً، وبالتالي إلى وسائل إنتاج عامة، وما يرتبط بهذا التحويل من انتزاع لملكية المالكين الخصوصيين باطِّراد — إن كل هذا يكتسب آنذاك شكلاً جديداً. أما الذي تُنتَزَعُ مُلكيَّتهُ الآن فلم يعد الشغيل الذي يدير استثماراً مستقلاً بنفسه، بل الرأسمالي الذي يستثمر العديد من العمال.

يتم انتزاع الملكية هذا بفعل القوانين الملازمة للإنتاج الرأسمالي نفسه عن طريق تمركز الرساميل. إن رأسمالياً واحداً يقضي على الكثير من أمثاله. وإلى جانب هذا التمركز، أي انتزاع بعض الرأسماليين ملكية عدد كبير من أمثالهم، يتطور الشكل التعاوني لسير العمل على مقياس يتسع أكثر فأكثر، كما يتطور تطبيق العلم على التكنيك تطبيقاً فطناً ومتعقلاً واستثمار الأرض استثماراً منهجياً وتحويل وسائل العمل إلى وسائل للعمل لا يمكن استعمالها إلا استعمالاً مشتركاً وتوفير جميع وسائل الإنتاج باستعمالها كوسائل إنتاج لعمل اجتماعي منسق، ودخول جميع الشعوب في شبكة السوق العالمية، وتتطور إلى جانب ذلك الصفة العالمية للنظام الرأسمالي. وبقدر ما يتناقص باستمرار عدد دهاقنة الرأسمال الذين يغتصبون ويحتكرون جميع منافع عملية التحول هذه، بقدر ما يشتد ويستشري البؤس والظلم والاستعباد والانحطاط والاستثمار، وبقدر ما يزداد أيضاً باستمرار تمرد الطبقة العاملة التي تزداد على الدوام عدداً وتتثقف وتتحد وتنتظم بفعل آلية عملية الإنتاج الرأسمالي نفسها. وهكذا يصبح احتكار الرأسمال قيداً لأسلوب الإنتاج الذي نشأ معه وبه.إن تمركز وسائل الإنتاج، وجعل العمل اجتماعياً ينتهيان إلى حد أنهما لا يعودان يتطابقان مع إطارهما الرأسمالي، فينفجر. إن الساعة الأخيرة للملكية الخاصة تدق. إن مغتصبي الملكية الخاصة تنزع منهم ملكيتهم.

إن أسـلوب الاسـتملاك الرأسمـالي، النـاجم عـن أسـلوب الإنتـاج الرأسمالي، وبالتالي الملكيـة الخاصـة الرأسماليـة أيضـاً، إنمـا يُعَدّان النفـيَ الأول للملكية الخاصة الفردية القائمة على العمل الخاص.

ولكـن الإنتـاج الرأسمـالي يولّـد، بحتميـة التطـور الطبيعـي، نفيـه الخاص. وهذا نفي النفي. فهو لا يبعث الملكيـة الخاصـة، بل يبعث الملكيـة الفرديـة علـى أسـاس منجـزات العهـد الرأسمـالي: علـى أسـاس التعـاون والامتلاك العام للأرض ولوسائل الإنتاج التي ينتجها العمل نفسه.

إن تحـول ملكيـة الأفـراد الخاصـة، المبعثـرة والقائمـة علـى العمـل الخاص، إلى ملكية رأسمالية هو بالطبع عملية أطول وأصعب وأشق من تحول الملكية الخاصة الرأسمالية التي تقوم عملياً الآن على عمليـة الإنتـاج الاجتماعية، إلى ملكية اجتماعيـة. وقد كـان المقصـود هنـاك انتـزاع ملكيـة الجماهير الشعبية من قبل قلة من المغتصبين، بينما المقصود هنا أن تَنتـزع الجماهيرُ الشعبية مُلكيةَ القلّة من المغتصبين.[١٤٥]

١٤٥- «إنّ التَقَدُم الصناعي، الذي لا تشكل البرجوازية سوى حافزه العفوي، يَستبدل عزلـة العمـال، الناجمـة عـن المزاحمـة، بتضـامنهم الثـوري، الـذي يؤمّنـه تـرابطهم. وهكذا، فإنّ تطور الصناعة الكبيرة ينتزع مـن تحت أقدام البرجوازيـة الأسـاس الـذي يقوم عليه إنتاج وتملك المنتوجات. إن البرجوازية تنتج قبل كل شيء حفّاري قبورها. فسقوطها وانتصار البروليتاريا أمران حتميان لا بدّ ولا مفرّ منهما .... ومن بين جميع الطبقات التي تواجه البرجوازية اليوم، فإن البروليتاريا هـي وحدها الطبقة الثوريـة حقـاً، فالطبقـات الأخـرى تنحـل وتتلاشـى أمـام الصـناعة الحديثـة، أمـا البروليتاريا فهـي منتَجُها الأسـاس والخـاص.... إنّ كل الفئـات الـدنيا مـن الطبقـة الوسطى: صغار المانيفكتوريين، أصحاب الحوانيت، الحرفيون، والفلاحون، تحارب البرجوازيةَ دفاعاً عن وجودها وخوفاً من تلاشيها كطبقة متوسطة. فهي إذاً ليست بثورية، بل محافظة. وهي بالإضافة إلى ذلك رجعية، لأنها تسعى إلى إعادة التاريخ إلى الوراء». (كارل ماركس وفريدريك إنجلس، بيان الحزب الشيوعي، لندن، ١٨٤٨، ص ٩ – ١١). [في هـذه الحاشـية اقتـبس مـاركس ثلاثـة مقتطفـات مـن البيـان الشـيوعي، (الفصـل الأول «برجوازيـون وبروليتـاريون»)، لكـن مـع تغيير في تسلسلها. الـنص العربـي هنـا مطـابق لطبعـة دار الطليعـة الجديـدة مـن «البيـان الشـيوعي وملحقاته» ٢٠١٦، ص٦٢، ٦٠. (ملاحظة الناشر)]

نظرية الاستعمار الحديثة (١٤٦)

يخلط الاقتصاد السياسي، مبدئياً، بين نوعين مختلفين جداً من الملكية الخاصة. أحدهما يرتكز على عمل المنتج بالذات، والثاني على استثمار عمل الغير. وهو ينسى أن الأخير لا يشكل النقيض المباشر للأول وحسب، بل إنه كذلك لا ينمو إلا على قبره.

في غرب أوروبا، في موطن الاقتصاد السياسي، أُنجزت إلى هذا الحد أو ذاك عملية التراكم الأولي. فالنظام الرأسمالي، إما أنه أخضع لنفسه مباشرة هنا كل الإنتاج الوطني، وإما أنه، حيث العلاقات أقل تطوراً، يراقب، بصورة غير مباشرة على الأقل، تلك الفئات الاجتماعية التي ما تزال تعيش إلى جانبه والتي تسير في طريق الاحتضار، والتي تنتسب إلى أسلوب الإنتاج الذي شاخ وولى زمنه. وعلى هذا العالم الجاهز للرأسمال، يُطبِّق الاقتصادُ أفكاراً عن الحق والملكية تعود إلى عالم ما قبل الرأسمال، بجهد يزداد جبناً وبحنان يتعاظم بقدر ما يشتد صراخ الوقائع ضد أيديولوجيته.

ولكن الحال مختلف في المستعمرات؛ حيث النظام الرأسمالي يصطدم هناك لدى كل خطوة بعقبات من جانب المُنتِج، الذي بعمَله إنّما يغني نفسه بالذات، لا الرأسمالي، لأنه ما يزال يملك شروط عمله. إن التناقض بين هذين النظامين الاقتصاديين المتضادين كلياً يتجلى هنا فعلاً في الصراع بينهما. إذا كان الرأسمالي يلقى السند والدعم من قوى بلده الأم (المتروبول)، فإنه يحاولُ أن يقضي بالعنف على أسلوب الإنتاج

١٤٦- يتناول الكلام هنا المستعمرات الفعلية، والأرض البكر التي استعمرها المهاجرون الأحرار. إن الولايات المتحدة ما تزال، بالمعنى الاقتصادي، مستعمرة لأوروبا. كذلك يشمل الكلام ههنا البلدان القديمة التي أدى القضاء على العبودية فيها إلى تغيير جميع العلاقات السابقة تغييراً تاماً.

والتملك، القائم على عمل المنتِج بالذات. إنَّ نفس المصالح التي تَحمِلُ الاقتصادي، الواشي في خدمة الرأسمال، على أن يعلِّل نظرياً في المتروبول تماثل أسلوب الإنتاج الرأسمالي مع نقيضه بالذات، - إنَّ هذه المصالح نفسها تدفعه هنا إلى «تنقية ضميره في هذا المجال» («to make a clean breast of it»)، وإلى المناداة بصوت مُدَوٍّ بالتضاد بين أسلوبي الإنتاج هذين. ولهذا الغرض، يبين أن تطور قوة العمل المنتجة الاجتماعية – التعاون، تقسيم العمل، استخدام الآلات على نطاق واسع، إلخ.. – مستحيل دون انتزاع ملكية العاملين ودون تحويل وسائل إنتاجهم، بالتالي، إلى رأسمال. وفي مصلحة ما يسمى بالثروة الوطنية، يفتش عن وسائل اصطناعية لأجل خلق الفقر الشعبي. وهنا يتفتت درعه الدفاعي مثل خشب منخور.

لا تقوم مأثرة إي. جي ويكفيلد الكبيرة في كونه قال شيئاً جديداً عن المستعمرات [١٤٧]، بل في كونه كشف في المستعمرات الحقيقة عن العلاقات الرأسمالية في المتروبولات (البلدان الأم). وكما أن نظام الحماية الجمركية يسعى منذ نشوئه [١٤٨] إلى صنع الرأسماليين في المتروبولات، كذلك نظرية الاستعمار التي قال بها ويكفيلد والتي حاولت إنكلترا خلال فترة من الزمن أن تحققها عن طريق التشريع، تسعى إلى صنع العمال الأجراء في المستعمرات. وهذا ما يسميه ويكفيلد «الاستعمار المنهجي» («systematic colonization»).

لقد اكتشف ويكفيلد في المستعمرات، وقبل كل شيء، أنَّ امتلاك النقود ووسائل العيش والآلات وسائر وسائل الإنتاج لا يجعل بعد من الإنسان رأسمالياً، إذا غاب ملحق له كما هو عليه العامل المأجور، إذا غاب

١٤٧- إن بعض أشعة النور التي ألقاها ويكفيلد على جوهر المستعمرات ذاتها إنما سبقه إليها كلياً ميرابو الأب، والفيزيوقراطيون، وقبل ذلك بوقت طويل الاقتصاديون الإنكليز.

١٤٨- فيما بعد أصبح هذا النظام ضرورة مؤقتة في صراع المزاحمة العالمية. ولكن أياً كانت دوافعه، فإن عواقبه تظل هي ذاتها دون تغيير.

إنسان مضطر لأن يبيع نفسه بنفسه طوعاً واختياراً، وقد اكتشف أن الرأسمال ليس شيئاً، بل علاقة اجتماعية بين الناس بواسطة الأشياء.(١٤٩) وهو يتذمر من أن السيد بيل أخذ معه من إنكلترا إلى ضفاف نهر سوون في هولندا الجديدة من وسائل العيش ووسائل الإنتاج ما قيمته الإجمالية 50000 جنيه استرليني. وكان السيد بيل بعيد النظر إلى حد أنه أخذ معه، علاوة على كل هذا، 3000 شخص من الطبقة العاملة، - من رجال ونساء وأطفال. ولكنه «لم يبق عند السيد بيل»، بعد الوصول إلى المكان المقصود، «خادم واحد على الأقل ليهيئ له الفراش أو ليجلب له الماء من النهر».(١٥٠)

ما أتعس السيد بيل! لقد كان على أهبة الاستعداد الكامل، ولكنه نسي أمراً واحداً فقط، وهو تصدير علاقات الإنتاج الإنكليزية إلى ضفاف نهر سوون!

ولكي نفهم اكتشافات ويكفيلد التالية، لا بد من ملاحظتين تمهيديتين. نحن نعلم أنه إذا كانت وسائل الإنتاج ووسائل العيش ملكية المنتج بالذات، فهي ليست رأسمال. وهي لا تصبح رأسمال إلا في ظروف تكون فيها في الوقت نفسه وسائل لاستثمار العامل وللسيادة عليه. ولكن روحها الرأسمالية هذه ترتبط في ذهن الاقتصادي بحقيقتها المادية

١٤٩- «الزنجي هو زنجي، ولا يصبح رقيقاً إلا في ظروف معينة. وآلة غزل القطن هي آلة لغزل القطن، ولا تصبح رأسمال إلا في ظروف معينة. ودون هذه الظروف، لاتكون رأسمال، شأنها شأن الذهب الذي ليس بحد ذاته عملة، أو السكر الذي ليس هو بسعر السكر... الرأسمال هو علاقة إنتاج اجتماعية. وهو علاقة إنتاج تاريخية». (كارل ماركس «العمل المأجور والرأسمال» في الجريدة الرينانية الجديدة «Neue Rheinische Zeitung»، العدد ٢٢٦، ٧ نيسان/ أبريل ١٨٤٩. [راجع ماركس وإنجلس، مختارات في أربعة أجزاء. الجزء الأول، الطبعة العربية، موسكو، دار التقدم، عام ١٩٦٨. ص١٢٤]).

١٥٠- إي. جي. ويكفيلد، «إنكلترا وأميركا»، لندن، ١٨٣٣، المجلد٢، ص٣٣. (E. G. Wakefield, «England and America», London, 1833, v.II, p.33).

بدرجة من الوثوق، بحيث أنه يسميها رأسمال في جميع الظروف، حتى عندما تكون على نقيض الرأسمال تماماً. وهكذا حال ويكفيلد. لنتابع: إن تبعثر وسائل الإنتاج التي تشكل ملكية فردية لعدد كبير من العاملين المُسَيِّرين اقتصادَهم بصورة مستقلة، غير التابعين بعضهم لبعض، إنما يسميه تَوَزُّعَ الرأسمال على قدم المساواة. وهكذا يحدث للاقتصادي ما يحدث للحقوقي الإقطاعي. إن هذا الأخير قد ذهب إلى حد أنه لصق على العلاقات النقدية الصِّرف نُعُوتَه الحقوقية الإقطاعية.

يقول ويكفيلد: «لو كان الرأسمال موزَّعاً حصصاً متساوية بين جميع أعضاء المجتمع، لما كان من مصلحة أي امرئ أن يكدس من الرأسمال أكثر مما يستطيع استخدامه بيديه بالذات. وهذا ما يلاحظ أيضاً إلى درجة معينة في المستعمرات الأمريكية الجديدة، حيث الولع بملكية الأرض يحول دون قيام طبقة العمال الأجراء».

وعليه، ما دام الشغيل يستطيع أن يكدس من أجل نفسه — وهذا ما يستطيعه ما دام مالكاً لوسائل إنتاجه — فإن التراكم الرأسمالي وأسلوب الإنتاج الرأسمالي يظلان غير ممكنين. فلهذا الغرض تنقص طبقة العمال الأجراء الضرورية. ولكن في هذه الحال، كيف أمكن في أوروبا القديمة أن انتزعت من الشغيل شروط عمله، وبأي وسيلة أنشئ الرأسمال والعمل المأجور؟ بواسطة «عقد اجتماعي» (contrat social) ذي خاصة أصيلة جداً. «لقد استوعبت البشرية.. طريقة بسيطة تيسر تراكم الرأسمال»، وكان تراكم الرأسمال يبدو لها، منذ زمن آدم، غاية الوجود الأخيرة والوحيدة؛ «وقد انقسمت البشرية إلى مالكي رأسمال وإلى مالكي عمل.. وكان هذا الانقسام نتيجة اتفاق وتفاهم طوعي» [١٥١]. وقصارى القول إن جمهور البشرية قد انتزع ملكيته بنفسه وحرم نفسه بنفسه من ملكيته على شرف «تراكم الرأسمال». ولكنه كان ينبغي الظن في هذه الحال أنه كان لا بد لغريزة نكران الذات التعصبي هذا أن تتجلى

١٥١- المرجع نفسه، المجلد ٢، ص١٨.

بكل قوتها في المستعمرات على وجه التحديد، حيث يوجد أناس وتتوفر ظروف بوسعهم في ظلها أن ينقلوا هذا العقد الاجتماعي (contrat social) من مملكة الحلم إلى مملكة الواقع. ولكن ما الداعي على العموم، في هذه الحال، إلى «الاستعمار المنهجي» على نقيض الاستعمار الطبيعي؟ ولكن:

«من المشكوك فيه أن يكون عُشر السكان على الأقل في ولايات الاتحاد الأمريكي الشمالية من فئة العمال الأجراء.. أما في إنكلترا.. فإن القسم الأكبر من الشعب يتألف من العمال الأجراء».(١٥٢)

أجل، إن سعي السكان الكادحين إلى انتزاع ملكيتهم بأنفسهم على شرف الرأسمال تافه وضئيل إلى حد أن العبودية، حتى حسب مفهوم ويكفيلد، هي الأساس الطبيعي الوحيد للثروة الاستعمارية. إن استعماره المنهجي هو مجرد «شرّ لا مفر منه» (pis aller)، لأنه يواجِه هنا أناساً أحراراً لا عبيداً.

«لم يكن ثمة عند المستوطنين الإسبان الأوائل في سان- دومينغو أي عامل من إسبانيا. ولكن من دون العمال» (أي من دون العبودية) «كان الرأسمال قد هلك، أو كان، في أحسن الأحوال، قد انخفض إلى مقادير على درجة من التفاهة بحيث يبدو في مستطاع كل فرد أن يستخدمه بيديه بالذات. وهكذا حدث في الواقع في المستعمرة الأخيرة التي أسسها الإنكليز حيث هلك الرأسمال الكبير بصورة بذار وماشية وأدوات من جراء نقص العمال الأجراء، بحيث لا يملك أي مستوطن رأسمال أكبر مما يستطيع استخدامه بيديه بالذات».(١٥٣)

لقد رأينا أن انتزاع الأراضي من الجماهير الشعبية هو أساس أسلوب الإنتاج الرأسمالي. وبالعكس، يقوم جوهر المستعمرة الحرة في كون معظم الأراضي تظل ملك الشعب. ولهذا يستطيع كل مستعمِر أن يجعل

١٥٢- المرجع نفسه، ص ٤٢، ٤٣، ٤٤.

١٥٣- المرجع نفسه، المجلد ٢، ص٥.

قسماً منها ملكية خاصة له ووسيلة إنتاج فردية له، دون أن يعيق بتصرفه هذا المستعمر التالي عن اتباع السبيل ذاته [١٥٤]. هنا يكمن على السواء سر ازدهار المستعمرات وسر القروح التي تتآكلها ومقاومتها لاستقرار الرأسمال فيها.

«حيث الأرض رخيصة جداً وجميع الناس أحرار، وحيث يستطيع كل امرئ أن يحصل، حسب رغبته، على قطعة من الأرض من أجل نفسه، هنالك ليس العمل غالياً جداً وحسب، إذا أخذنا بعين الاعتبار الجزء الذي يناله العامل من منتوجه، بل من الصعب أيضاً هناك على العموم الحصول على عمل منسق، مهما كان الثمن». [١٥٥]

وبما أنه لم يحدث بعد في المستعمرات انفصال الشغيل عن شروط العمل وعن الأرض، التي هي أساس هذه الشروط، أو أن هذا الانفصال لا يزال بعد جنينياً وحسب، أو أنه يلاحظ في رقعة محدودة للغاية فحسب، فإن عزل الزراعة عن الصناعة لم يحدث بعد في المستعمرات، ولم يقض بعد على الصناعة المنزلية الريفية. فمن أين تظهر إذاً هناك السوق الداخلية من أجل الرأسمال؟

«في أمريكا، باستثناء العبيد ومالكيهم الذين ينسقون الرأسمال والعمل في مؤسسات كبيرة، ليس هناك أي قسم من السكان يتعاطى الزراعة على وجه التحديد. وإن الأمريكيين الأحرار الذين يحرثون الأرض بأنفسهم يقومون في الوقت نفسه بأعمال كثيرة أخرى. وهم عادة يصنعون بأنفسهم قسماً من المفروشات والأدوات الضرورية لهم. وأحياناً كثيرة يبنون البيوت لأنفسهم بأنفسهم، وينقلون منتوجات صناعتهم الخاصة إلى أبعد الأسواق. وهم في آن واحد غازلون وحائكون، وهم يصنعون الصابون والشمع، والأحذية والألبسة لأجل استهلاكهم الشخصي. وفي أحيان كثيرة

١٥٤- «لكي تكون الأرض عنصراً من عناصر الاستعمار، ينبغي أن تكون أرضاً بوراً، وليس هذا وحسب، بل ينبغي فضلاً عن ذلك أن تكون ملكية عامة يمكن تحويلها إلى ملكية خاصة». (المرجع نفسه، المجلد ٢، ص١٢٥).

١٥٥- المرجع نفسه، المجلد الأول، ص٢٤٧.

تكـــون الزراعـــة في أمريكـــا حرفـــة ثانويـــة للحـــداد أو الطحـــان أو الحانوتي».[١٥٦] فأي مجال يبقى إذاً للرأسمالي بين غرباء الأطوار هؤلاء من أجل «نكران الذات»؟

إن روعة الإنتاج الرأسمالي الكبرى لا تقوم في أنه يجدد على الدوام إنتاج العمال الأجراء بوصفهم عمالاً أجراء وحسب، بل تقوم أيضاً في أنه يؤدي على الدوام إلى فيض عدد العمال الأجراء النسبي تبعاً لتراكم الرأسمال. ومن جراء هذا، يبقى قانون العرض والطلب على العمل بشكل مستمر، وتحدث تقلبات الأجور ضمن الحدود المنشودة من أجل الاستثمار الرأسمالي، وأخيراً، تتأمن تبعية العامل الاجتماعية الضرورية جداً حيال الرأسمالي — أي تلك التبعية المطلقة التي يستطيع الاقتصادي في بلده، في المتروبول، أن يتمادى في تصويرها بصورة علاقة اتفاقية حرة بين الشاري والبائع، بين مالكَي بضاعة مستقلَّين بالقدر نفسه، بين مالك البضاعة — الرأسمال ومالك البضاعة — العمل. ولكن هذا الوهم البديع يتبدد في المستعمرات. حيث عدد السكان هنا ينمو بصورة أسرع بكثير مما هو في المتروبول، إذ إن عدداً كبيراً من العمال يرون النور هنا كباراً، ولكن سوق العمل هنا لا تكون أبداً مليئة. ويبطل مفعول قانون العرض والطلب على العمل. فمن جهة، يقذف العالم القديم إلى هناك باستمرار رأس مالٍ متعطشاً إلى الاستثمار، ومتحرقاً رغبة في نكران الذات؛ ومن جهة أخرى، يصطدم تجدد إنتاج العمال الأجراء على الدوام بوصفهم عمالاً أجراء بعقبات في منتهى الإزعاج، من المستحيل أحياناً تذليلها. وهل المجال هنا مجال إنتاج عمال أجراء فائضين بالنسبة إلى تراكم الرأسمال؟ إن العامل الأجير الحالي يصبح غداً فلاحاً أو حرفياً مستقلاً، يدير شؤون استثمار مستقل. ويختفي من سوق العمل، ولكن لا ليأوي إلى بيت عمال. وإنَّ هذا التحول الدائم للعمال الأجراء إلى منتجين مستقلين لا يشتغلون من أجل الرأسمال بل من أجل أنفسهم، ولا يغنون السيد الرأسمالي بل يغنون أنفسهم، إنّما يؤثّر بدوره تأثيراً ضاراً للغاية في حالة سوق العمل. والمسألة

١٥٦- المرجع نفسه، ص٢١، ٢٢.

هنا لا تنحصر في كون درجة استثمار العامل الأجير تظل منخفضة بشكل قبيح. ففضلاً عن ذلك يخسر العامل الأجير، مع تبعيته للرأسمالي المسترسل في نكران الذات، شعوره بتبعيته له. ومن هنا تنشأ جميع هذه الظاهرات المؤسفة التي يصفها صاحبنا إي. جي. ويكفيلد بمثل هذه الصراحة والبلاغة والانفعال والتأثير.

إنَّ عَرْض العمل المأجور – كما يتشكى – غير دائم، غير منتظم، غير كاف. وهو «ليس دائماً قليلاً للغاية وحسب، بل أيضاً غير مؤمّن».

«صحيح أن المنتوج الذي ينبغي تقسيمه بين العامل والرأسمالي كبير جداً، ولكن العامل يأخذ لنفسه حصة على درجة من الكبر بحيث يصبح بسرعة رأسمالياً.. وبالعكس، لا يمكن إلا لعدد قليل أن يكدسوا ثروات ضخمة حتى وإن عاشوا زمناً طويلاً أكثر من العادة».[١٥٧]

إن العمال لا يسمحون للرأسمالي في أي حال من الأحوال بأن يمتنع عن دفع أجور القسم الأكبر من عملهم. وإذا كان بعيد النظر إلى حد أن يستقدم من أوروبا عماله الأجراء بالذات أيضاً مع رأسماله بالذات، فإن هذا لن ينفعه في شيء.

«فإنهم سرعان ما يكفون عن أن يكونوا عمالاً أجراء، وسرعان ما يتحولون إلى فلاحين مستقلين أو حتى إلى مزاحمين لأرباب عملهم السابقين في سوق العمل المأجور نفسه».[١٥٨]

تصوروا فظاعة هذا الوضع! الرأسمالي الشهم يستقدم بنقوده بالذات من أوروبا مزاحميه بالذات! ولكن هذه هي نهاية كل شيء! فلا غرابة إذا كان ويكفيلد يتذمر من نقص التبعية وشعور التبعية عند العمال الأجراء في المستعمرات.

يقول تلميذه ميريفيل: «بسبب من الأجرة العالية، توجد في المستعمرات رغبة شديدة في عمل أرخص، وأكثر استكانة، وحاجة إلى طبقة يستطيع الرأسمالي أن يملي عليها شروطاً عوضاً عن أن يملي

١٥٧- المرجع نفسه، المجلد الأول، ص١٣١.

١٥٨- المرجع نفسه، المجلد ٢، ص٥.

العامل، بالعكس، شروطه عليه نفسه.. ورغم أن العامل في بلدان الحضارة القديمة حر، إلا أنه يتبع الرأسمالي بحكم القوانين الطبيعية: أما في المستعمرات، فإنه يجب خلق هذه التبعية بإجراءات اصطناعية».(١٥٩)

فما هي إذاً، حسب ويكفيلد، عواقب هذا الوضع المؤسف في المستعمرات؟ «نظام همجي لتشتيت» المنتجين والثروة الوطنية.(١٦٠) إنَّ توزع وسائل الإنتاج بين عدد كبير من المالكين الذين يسيّرون استثماراتهم بصورة مستقلة يقضي في آن واحد على تمركز الرأسمال وعلى جميع

١٥٩- ميريفال، محاضرات في الاستعمار والمستعمرات، لندن، ١٨٤١ – ١٨٤٢، المجلد ٢، ص٢٣٥– ٣١٤، وغيرها. (Merivale. «Lectures on Colonization and Colonies», London, 1841-1842, v.II, p.235-314 passim). بل إن الاقتصادي المبتذل المعسول موليناري، الذي يؤيد حرية التجارة يقول: «في المستعمرات التي قضي فيها على العبودية دون الاستعاضة عن العمل القسري بكمية مناسبة من العمل الحر، رأينا شيئاً مناقضاً لما نلاحظه كل يوم. رأينا كيف استثمر العمال البسطاء من جهتهم أرباب العمل الصناعيين وطالبوا بأجرة تربو على الحصة القانونية المستحقة لهم من المنتوج. فإن أصحاب المزارع الذين حرموا إمكانية الحصول لقاء سكرهم على ثمن من شأنه أن يغطي زيادة الأجرة، قد اضطروا إلى تغطية العجز بادئ ذي بدء من أرباحهم، ثم من رأسمالهم. وعليه حل الخراب بعدد كبير من أصحاب المزارع، واضطر آخرون إلى إغلاق مؤسساتهم تحاشياً لخراب لا مفر منه.. ولا ريب أن عدم تراكم الرساميل أفضل من هلاك أجيال كاملة من الناس» (فيا للكرامة والشهامة من جانب السيد موليناري!): «ولكن أليس من الأفضل ألا يهلك لا هؤلاء ولا أولئك» (Molinari، المؤلف المذكور آنفاً، ص٥١، ٥٢). يا سيد موليناري، يا سيد موليناري! وما عسى أن يكون مصير الوصايا العشر، وموسى والأنبياء وقانون العرض والطلب إذا كان في مقدور «رب العمل» في أوروبا أن يقلل «حصة» العامل «القانونية»! وقل لي من فضلك، ما هي هذه «الحصة القانونية» التي لا يدفعها الرأسمالي في كل يوم في أوروبا، حسب اعترافك! إن السيد موليناري يرغب إذاً بشدة في أن يصار في المستعمرات حيث العمال «أجلاف» إلى حد أنهم «يستثمرون» الرأسماليين، إلى الإجراءات البوليسية لكي يفعل قانون العرض والطلب فعله اللازم، وهو الذي يسري مفعوله بصورة أوتوماتيكية في الأحوال الأخرى.

١٦٠- ويكفيلد، المرجع السابق [«إنكلترا وأمريكا»]، المجلد٢، ص٥٢.

أسس العمل المنسق. وكل مشروع، محسوب لزمن طويل، ويشمل سنوات عديدة، ويتطلب توظيف رأسمال أساسي، يصطدم بعقبات عند تنفيذه. إن الرأسمال في أوروبا لا يتباطأ دقيقة واحدة لأن الطبقة العاملة تشكل هناك ذيله الحي، ولأنها توجد هناك على الدوام بفيض ووفرة، ولأنها مستعدة دائماً لخدمته. أما في البلدان المستعمرة!.. إن ويكفيلد يروي نادرة مخزية للغاية. فقد تحادث مع بعض الرأسماليين من كندا ومن ولاية نيويورك حيث – وهذا ما تجدر ملاحظته – أمواج الهجرة تتوقف أحياناً كثيرة فتترك راسباً من العمال «الفائضين».

يتأوه أحد شخوص هذه المأساة العاطفية (الميلودراما) قائلاً: «إن رأسمالنا كان جاهزاً من أجل عمليات كثيرة يقتضي تنفيذها زمناً طويلاً؛ ولكن هل كان في وسعنا أن نشرع في عمليات كهذه مع عمال – وكنا نعرف هذا – سيديرون لنا ظهورهم في القريب العاجل؟ لو كنا على ثقة بأننا نستطيع أن نبقي عندنا عمل هؤلاء المهاجرين، لاستأجرناهم على الفور بكل سرور، وبسعر عال؛ وفضلاً عن ذلك، ورغم ثقتنا التامة بأننا سنفقدهم، كنا استأجرناهم لو كنا على ثقة في تدفق المهاجرين الجدد بأعداد تناسب حاجاتنا».[١٦١]

وبعد أن رسم ويكفيلد صورة بديعة عن التناقض بين الزراعة الرأسمالية الإنكليزية مع عملها «المنسق»، وبين الاقتصاد الفلاحي الأمريكي المبعثر، يعترف عن غير قصد منه بالجانب الآخر من الميدالية. فهو يعتبر أن جماهير الشعب الأمريكي ميسورة، مستقلة، مجتهدة، مبادرة، ومتعلمة نسبياً، في حين أنّ:

«العامل الزراعي الإنكليزي صعلوك حقير (a miserable wretch) فقير وعالة.. في أي بلد غير أمريكا الشمالية وبعض المستعمرات الجديدة، تزيد أجرة العمل الحر المستخدم في الزراعة زيادة كبيرة نوعاً ما على وسائل عيش العامل الضرورية؟.. لا ريب في أن الخيل

١٦١- المرجع نفسه، المجلد ٢، ص١٩١، ١٩٢.

العاملة في إنكلترا تنال مأكلاً أحسن بكثير مما يناله الزارع الإنكليزي لأنها تشكل ملكية قيمة».[١٦٢]

إلا أن هذه ليست مصيبة، لأن الثروة الوطنية هي الآن بحكم طبيعتها مماثلة للفقر الشعبي.

ولكن ما العمل لشفاء المستعمرات من القرحة المناقضة للرأسمالية؟ لو كان من الممكن تحويل الأرض كلها دفعة واحدة من ملكية شعبية إلى ملكية خاصة، لأدى هذا، رغم استئصال الشر من جذوره، إلى القضاء في الوقت نفسه على المستعمرات. إن الفن يتلخص في قتل أرنبين اثنين بطلقة واحدة. ينبغي أن تعطي الحكومة الأرض البكر ثمناً مصطنعاً، بصرف النظر عن قانون العرض والطلب: فإن هذا السعر يكره المستوطن المهاجر على العمل حقبة طويلة نسبياً من الزمن بصفة عامل أجير، إلى أن يجمع من النقود ما يتيح له شراء قطعة من الأرض[١٦٣]، ويتحول إلى فلاح مستقل. وهذا الصندوق الذي يتشكل بفضل بيع هذه الأراضي بسعر مستحيل المنال نسبياً على العامل الأجير، أي ذلك الصندوق النقدي الذي يعتصر من الأجرة بانتهاك هذا القانون المقدس، قانون العرض والطلب، إنما ينبغي على الحكومة، بدورها، أن تستخدمه في سياق تشكله لأجل استقدام الفقراء من أوروبا إلى المستعمرات وتملأ على هذا النحو من أجل السادة الرأسماليين سوق العمل المأجور. وفي هذه الظروف «كل شيء

١٦٢- المرجع نفسه، المجلد١، ص٢٤، ٤٧، ٢٤٦.

١٦٣- «أنتم تقولون إن الرجل الذي لا يملك غير يديه سيجد عملاً بفضل استملاك الأرض والرساميل ويخلق لنفسه دخلاً.. الأمر على العكس تماماً: فقط بفضل الاستملاك الفردي للأرض، يوجد أناس لا يملكون غير أيديهم.. كأنكم وضعتم رجلاً في بيئة لا هواء فيها، وحرمتموه من الهواء الضروري لأجل التنفس. كذلك بالذات تسلكون باستيلائكم على الأرض.. هذا يعني أنكم تضعونه خارج الثروة لكي تخضعوا حياته لتعسفكم» (Colins، المؤلف المذكور آنفاً، المجلد ٣، ص٢٦٧-٢٧١، في مواضع أخرى من الكتاب).

سيكون على خير ما يرام في أفضل العوالم الممكنة» [١٦٤] («tout sera je mieux dans le milleur des mondes possibles»). ذلك هو السر العظيم «للاستعمار المنهجي».

ويهتف ويكفيلد بلهجة النصر: «عند تحقيق هذه الخطة، سيكون عرض العمل دائماً ومنتظماً؛ أولاً، لأن جميع العمال المهاجرين سيعملون لقاء أجر – إذ أن أحداً منهم لن يستطيع أن يشتري لنفسه أرضاً إذا لم يشتغل لفترة معينة من الزمن لكسب النقود – وينتجون على هذا النحو لرب عملهم رأسمال من أجل استخدام قدر أكبر من العمل؛ ثانياً، لأن كل من يتخلى عن العمل المأجور ويصبح مالك أرض، يُؤَمِّن بشراء الأرض على وجه التحديد صندوق تمويل معيناً لأجل استقدام عمل جديد إلى المستعمرات». [١٦٥]

إن سعر الأرض الذي تقره الدولة ينبغي أن يكون بالطبع سعراً «كافياً» (sufficient price) أي عالياً إلى حدّ «أنْ يمنع تحوّل العمال إلى فلاحين مستقلين»، طالما لم يظهر آخرون مستعدون للحلول محلهم في سوق العمل المأجور». [١٦٦] إن «سعر الأرض الكافي» هذا ليس غير تعبير ملطف عن مبلغ الفدية الذي يدفعه العامل للرأسمالي لقاء الإذن بالانفصال مع قطعة أرضه عن سوق العمل المأجور. ففي البدء يتعين عليه أن يخلق للسيد الرأسمالي «رأسمال» لأجل استثمار عدد أكبر من العمال، ثم يتعين عليه أن يؤمن لسوق العمل «نائباً» عنه تستقدمه الحكومة على حسابه من وراء البحار لأجل رب عمله الرأسمالي السابق.

وأبلغ دلالة على ذلك أن الحكومة الإنكليزية طبقت، لسنوات وسنوات، هذه الطريقة «للتراكم الأولي» التي أوصى بها السيد ويكفيلد

١٦٤- [تعبير مقتبس عن قصة «كانديد، أو المتفائل»، للفيلسوف والأديب الفرنسي فولتير (Voltaire. Candide, ou l'optimisme).]

١٦٥- ويكفيلد، إنكلترا وأميركا، لندن، ١٨٣٣، المجلد٢، ص ١٩٢. (Wakefield. «England and America», London, 1833, v.II, p.192).

١٦٦- المرجع نفسه، ص٤٥.

خصيصاً لأجل تطبيقها في المستعمرات. وقد كان الإخفاق، بالطبع، مخزياً بقدر خزي فشل إجراء بيل البنكي.[١٦٧] أما العاقبة فقد اقتصرت على تحويل وُجهَة سيل الهجرة من المستعمرات الإنكليزية إلى الولايات المتحدة. وفي غضون ذلك، جعل تقدم الإنتاج الرأسمالي في أوروبا الذي رافقه اشتداد الاضطهاد الحكومي، من وصفة ويكفيلد أمراً لا جدوى منه. فمن جهة يُخَلِّفُ السيل الهائل وغير المنقطع من الناس، المتجهين سنةً بعد أخرى إلى أمريكا، رواسبَ راكدة في شرق الولايات المتحدة، لأنّ موجة الهجرة من أوروبا تقذف بالناس إلى سوق العمل في شرق الولايات المتحدة، بأسرع مما تستطيع أن تحملهم موجة أخرى إلى غربها. ومن جهة أخرى، أسفرت الحرب الأهلية في أمريكا، عن دَيْن قومي هائل وعن نِيِر الضرائب معه، وعن نشوء أرستقراطية مالية في أدنى درجاتها، وعن توزيع قسم كبير جداً من الأراضي العامة على شركات المضاربين التي ظهرت بغية استثمار السكك الحديدية والمناجم..إلخ. وهكذا لم تبق الجمهورية العظيمة أرض الميعاد بالنسبة إلى العمال المهاجرين. إن الإنتاج الرأسمالي يتطور هناك بخطوات العمالقة، رغم أن انخفاض الأجرة وتبعية العامل الأجير لم ينحدرا بعد إلى ما هما عليه في أوروبا. إن التبديد الوقح لأراضي المستعمرات البور التي وزعتها الحكومة الإنكليزية

١٦٧- [المقصود هنا القانون المصرفي الصادر عام ١٨٤٤، سعياً إلى الحيلولة دون قيام المصاعب في مبادلة البنكنوت بالذهب، وضعت الحكومة البريطانية في ١٨٤٤، وبمبادرة من السير روبرت بيل (Sir Robert Bill)، قانوناً بإصلاح البنك البريطاني، يقضي بقسمته إلى قسمين مستقلين تماماً، هما القسم المصرفي وقسم الإصدار. وبإقرار معدل ثابت، وصارم، لضمان تغطية الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) بالذهب. حدد القانون إصدار كمية البنكنوت غير المضمونة بالذهب بمبلغ ١٤ مليون جنيه استرليني. ولكن رغم سريان مفعول هذا القانون، كانت كمية البنكنوت المتداولة تتوقف عملياً، لا على موجودات التغطية الذهبية، بل على الطلب عليها في مجال التداول. ففي مراحل الأزمات الاقتصادية، التي تغدو فيها الحاجة إلى النقود ماسة للغاية، كانت الحكومة البريطانية تعلق لفترة من الزمن مفعول قانون ١٨٤٤ وتزيد كمية البنكنوت غير المضمونة بالذهب.]

على الأرستقراطيين والرأسماليين، الأمر الذي يندد به حتى ويكفيلد نفسه بصوت مدوٍ. وكذلك تدفق الناس الذين اجتذبهم البحث عن الذهب (gold-diggings)، والمزاحمة التي يخلقها استيراد البضائع الإنكليزية حتى بالنسبة إلى أصغر حرفي. لقد أدّى كل هذا، ولا سيما في أستراليا(١٦٨)، إلى «فيض نسبي من العمال» كبير إلى حد أن كل بريد تقريباً يحمل أنباء مؤسفة عن اكتظاظ سوق العمل الأسترالية، («glut of the Australian Labour-market»)، وأنّ البغاء يزدهر هناك في بعض الأنحاء بنفس الوفرة كما في هاي ماركت في لندن.

ولكن ما يشغلنا هنا، ليس وضع المستعمرات. فنحن لا يهمنا هنا غير السرّ الذي كشفه الاقتصاد السياسي من العالم القديم في العالم الجديد، وأعلَنَه على رؤوس الأشهاد، وهو أنّ الأسلوب الرأسمالي للإنتاج والتراكم، وبالتالي الملكية الخاصة الرأسمالية يقتضيان محو الملكية الخاصة المرتكزة على العمل الخاص، أي يقتضيان انتزاع ملكية الشغيل.

١٦٨- ما إنْ غدت أستراليا تُشرِّع قوانينها بنفسها(*) حتى أخذت تسن، بالطبع، قوانين ملائمة للمهاجرين؛ ولكن تبديد الأراضي الذي سبق وقام به الإنكليز اعترض الطريق. «إنّ الهدف الأول والرئيس الذي يبتغيه قانون الأرض الجديد الصادر في ١٨٦٣ يتلخص في تسهيل إمكانية الاستيطان للشعب»، قانون الملكة فيكتوريا للأراضي، بقلم المحترم جي. دوفي، وزير الأراضي العامة، لندن، ١٨٦٢، ص٣. («The Land Law of Victoria» by the Hon. G.Duffy, Minister of Public Lands. London, 1862, p.3).

(*) [بدءاً من العام ١٨٥٠، نالت عدة أجزاء من أستراليا حكماً ذاتياً.]

المحتويات

تنـــويـــه

سـتقوم دار الطليعـة الجديـدة بإصـدار مـا تعتـبره ملحّـاً مـن أعمـال ماركس وإنجلس ولينين تباعاً ...

وتشير إلى أن الأعمال التالية هي قيد الطباعة:

- الأجور والأسعار والأرباح (ماركس)
- «المدخل» إلى نقد الاقتصاد السياسي (ماركس)
- مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي (ماركس)
- خطوط أولية في نقد الاقتصاد السياسي (إنجلس)
- مصادر الماركسية وأقسامها الثلاثة (لينين)
- أنتي دوهرينغ (إنجلس)
- الفصل الأول من الأيديولوجيا الألمانية:
  التضاد بين العقيدة المادية والعقيدة المثالية (ماركس وإنجلس)

صدر من هذه السلسلة:

- أصل رأس المال (ماركس)
- الثامن عشر من برومبير (ماركس)
- البيان الشيوعي وملحقاته (ماركس وإنجلس)

دار الطليعة الجديدة